جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل :.....
الرقم التسلسلي:.....

تهديدات الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات استراتيجية وامنية

إعداد الطالب:
مالك عباد

إشراف الأستاذ:
د. إسماعيل بوقنور

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أسية بلخير	أستاذة محاضرة أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
إسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
رياض مزيان	أستاذ مساعد أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الشكر لله عز وجل الذي وفقني

لاتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الخالص الى الأستاذ المشرف " إسماعيل بوقنور"

على اشرافه ونصائحه وتوجيهاته القيمة التي رافقتني خلال فترة انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

وقبولهم تقييم هذا العمل.

والشكر موصول لجميع هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة 8 ماي 1945

– قالمة – الذين بذلو جهدهم طيلة هذا المشوار الدراسي.

الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لكم مني

كل عبارات الشكر والتقدير.

مالك

مقدمة

مقدمـــــة

شهدت الحياة البشرية منذ زمن بعيد مجموعة من التوترات والتحديات التي فرضها الواقع المعاش والمنظومة الانسانية، لكن وفق مقتضيات الحياة يحتاج الانسان في مزاولة نشاطاته اليومية الى الاحتكاك بغيره، فهو يحتاج الى العيش داخل مجتمعات وأفراد، فالطبيعة البشرية استوجبت التنوع والاختلاف لاستكمال عمليات التكامل والاندماج في هذه البيئة الانسانية، فهو بحاجة الى الأمن الذي أضحى مفهوما أساسيا لمتطلبات العيش، خاصة مع وجود مجموعة من التهديدات الأمنية التي تمس الانسان، راجع ذلك الى النزاعات بين الأفراد والدول، بل وتعدت الى النظام الدولي ككل، هذه التهديدات صنعت تحولات كبرى على الساحة الدولية وفي نمط التفاعل للبحث على القوة، نتج عنها تزايد أهمية الأمن وذلك من خلال انتقال هذا المفهوم من المعنى الضيق الى مفهوم اكثر عمقا، وذلك نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية التي تواجه الدول، والتي غلبت عليها طابع المصلحة والقوة.

إن هذا التحول الذي شهدته العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وذلك من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي، ومع تراجع الأمن العسكري القائم على الحروب والقوة والمصلحة، الى مفهوم يرتكز على الجانب البيئي والأمن الانساني، وذلك من خلال تصاعد المشاكل البيئية والطبيعية بفعل نشاط الانسان اللاواعي، وهذه التقلبات البيئة أصبحت هاجسا أمنيا للأفراد والمجتمعات، وأصبحت البيئة قضية أمن دولي، بل أصبحت محل للدراسة والنقاشات في حقل العلاقات الدولية، كل هذا الوضع المتدهور للبيئة إنعكس سلبا على حياة الانسان ومجالاته الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، فالبيئة اليوم أصبحت محل للنزاعات المسلحة، بسبب ما تحمله من موارد طبيعية وطاقوية ومواد خام، فهو يشكل أهمية كبيرة في القانون الدولي الانساني، خاصة انه ارتبط بالبيئة التي أصبحت قضية عصرية من خلالها استوجب توفر الأمن البشري العالمي.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس احدى القضايا الهامة والراهنة في الدراسات الأمنية، ويمكن الاستدلال على أهمية الموضوع من خلال:

أولا: الأهمية العلمية:

- ينتمي موضوع الدراسة الى مجال الدراسات الأمنية، ويبحث في أهم المواضيع المدرجة في هذا التخصص، وهو الربط بين تهديدات الأمن البيئي والنزاعات المسلحة، وسبل تحقيق الامن في ظل واقع مليئ بالنزاعات المسلحة حول الموارد الطبيعية، وتم اختيار موضوع الدراسة كنموذج للبحث عن الأمن البيئي في ظل الصراعات وهو دولة السودان خاصة في اقليم دارفور، الذي شهد العديد من النزاعات حول الموارد الطبيعية والطاقوية، مما جعلها تنقسم الى السودان الشمالية والجنوبية.

- عرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة الأساسية المتمثلة في التهديدات الأمنية، والأمن البيئي، والنزاعات المسلحة، والموارد الطبيعية، والربط بينهما كمحددات أساسية للدراسة.

- عرض مجموعة من النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة وتطبيقها على السودان كنموذج للدراسة.

ثانيا: الأهمية العملية.

- يعتبر الموضوع مهما من الناحية العملية، من حيث أنه يدرس تأثير التهديدات الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة، ومدى خطورتها على أمن واستقرار الأفراد.

- كما يعد الموضوع مهما من حيث أنه يدرس ظاهرة جديدة في حقل العلاقات الدولية وهي الأمن البيئي، اذ يعتبر من القضايا الهامة في عصرنا الحالي.

– السعي الى الحفاظ على البيئة وتحقيق الأمن البيئي، في ظل تزايد التوترات والصراعات الدولية المسلحة.

2– مبررات اختيار الموضوع.

تنقسم مبررات اختيار الموضوع الى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية:

أولا: المبررات الذاتية:

تتمثل أهم الأسباب الذاتية الدافعة لإختيار الموضوع، في الاهتمام بمثل هذه المواضيع الحيوية وهو البيئة، خاصة تناول الجانب الأمني في العلاقات الدولية، كما أنه موضوع جديد في الدراسات الأمنية، وابراز العلاقة مع المواضيع الأخرى مثل النزاعات المسلحة، والاهتمام بنمط المعيشة لدولة السودان، يضاف الى ذلك الاهتمام الشخصي في شرح تصورات للأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة.

ثانيا: المبررات الموضوعية:

هذا الموضوع من المواضيع التي تحتوي الظواهر العصرية والجديدة في مجتمعنا وهي الأخطار البيئية التي يواجهها العالم اليوم، وقضية الأمن التي أصبحت قضية عالمية، وهذه الظواهر تشكل خطرا على الأمن البشري والاقتصاد العالمي، ومع تزايد الصراعات على الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي،و الطاقة والبترول، أصبحت حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة والحفاظ عليها أهمية بالغة اهتم بها القانون الدولي والمنظمات الدولية، وذلك من خلال الكشف عن المشاكل التي تمس الأمن البيئي وكيفية التصدي لها ومعالجتها.

3– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

– تقديم تصور حول علاقة التهديدات الأمنية بواقع البيئة الطبيعية.

– تحديد طبيعة الترابط بين الأمن البيئي والنزاعات المسلحة.

– التعرف على الأطر المفاهمية والنظرية المحددة لموضوع الدراسة والبارزة في العلاقات الدولية.

– ابراز دور الموارد الطبيعية كمحل نزاع مسلح في دولة السودان وآليات تحقيقه للأمن البيئي.

– التعرف على الأخطار التي تواجهها البيئة، والآثار التي تخلفها النزاعات المسلحة على الأمن البيئي.

– كما يمكن التعرف على أسباب النزاع في اقليم دارفور خاصة أنه في حالة صراع ونزاع.

– تقديم آليات معالجة لبناء السلام البيئي في السودان،ة بناء السلام. ودور المؤسسات في عملية بناء السلام.

4– مجالات الدراسة:

أولا: المجال المعرفي: يندج موضوع الدراسة ضمن تخصص الدراسات الأمنية، ويركز على الاطار المعرفي والنظري في تفسير العلاقة بين الأمن البيئي والنزاعات المسلحة، وتأثير النزاعات على البيئة والأمن البيئي والأمن العالمي، وتعالج الدراسة مفهوم التهديدات الأمنية، والأمن البيئي، والنزاعات المسلحة، والمفاهيم المرتبطة بها، ومحاولة ايجاد آليات وأساليب من أجل بناء السلام البيئي، وعملية تحقيقه في اطار النزاعات المسلحة.

ثانيا: المجال الزمني: تعتمد الدراسة على محورين زمنيين هما نهاية الحرب البارد، وهي تطور الأمن من المفهوم القديم وتوسعه للمفهوم الجديد، كذلك ظهور مفاهيم مثل الأمن البيئي، والأمن الانساني، ومع انفصال السودان من شمالية وجنوبية، فطبيعة الدراسة استلزمت الرجوع الى الحرب الباردة عند تفسير النزاع في السودان، وكذلك الوقائع التي حدثت بعد 2011 للتعرف على أسباب النزاع.

ثالثا: المجال المكاني: يشمل الاطار المكاني للدراسة دولة السودان، وتحديدا النزاع المسلح في اقليم دارفور، والتي تعتبر من أكثر المناطق عرضة للأخطار ومحل للنزاعات بسبب وفرتها على الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، وراءها تدهور النظام البيئي والآثار المترتبة عنها.

5- اشكاليات الدراسة.

ان دراسة موضوع الأمن البيئي والنزاعات المسلحة يعني جانبا من الأهمية، وعليه تحاول هذه الدراسة التطرق الى الأمن البيئي كأحد قطاعات الأمن الموسع بصفته من القضايا الجديدة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي:

ماهو واقع الأمن البيئي في الدول التي تعاني من الصراعات والنزاعات المسلحة؟ وماهي تأثيرات النزاعات المسلحة التي شهدتها السودان على الأمن البيئي في المنطقة؟.

وهذا التساؤل يشير الى عدة تساؤلات فرعية:

- ما مفهوم الأمن البيئي والتهديدات البيئية؟
- وماهي أهم المفاهيم المرتبطة به؟.
- كيف عالجت الدراسات النظرية موضوع الأمن البيئي في ظل النزاع المسلح؟
- وماهي أبرز التصورات النظرية التي صيغت حول الأمن البيئي والنزاعات المسلحة؟
- ماهو واقع الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة في السودان؟.

6- فرضيات الدراسة:

كاجابة أولية عن الاشكالية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

1- أدت الاتجاهات النظرية الجديدة في العلاقات الدولية الى التوسع في مفهوم الأمن من المفهوم العسكري انتقالا الى الأمن البيئي.

2- كلما زادت حدة النزاعات الدولية كلما تراجعت فرص تحقيق الأمن.

3- كلما ازداد ضعف الدولة وعدم سيطرتها على النزاعات المسلحة، كلما أثر سلبا على الأمن البيئي للدول.

7- مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات المنهجية:

1- المنهج التاريخي:

* استخدمنا المنهج التاريخي: لغاية تتبع مراحل قيام النزاعات في اقليم دارفور حتى انفصال السودان الى شرقية وغربية، ومناقشتها لايجاد حلول لتحقيق الأمن البيئي في السودان.

* منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال القيام بدراسة تفصيلية لحالة تظهر فيها العلاقة بين الأمن البيئي والبيئة والنزاعات المسلحة وهي دولة السودان.

* المنهج التحليلي: بالتركيز على الابعاد المفسرة للامن البيئي والنزاعات المسلحة وتحليلها.

8- أدبيات الدراسة:

اعتمد البحث على مجموعة من المراجع والدراسات يمكن الاشارة اللى أبرزها:

1- أسماء درغوم" بعنوان" "البعد البيئي في الأمن الانساني:مقاربة معرفية".تقدم هذه المذكرة بيانا للأمن البيئي بوصفه مفهوما جديدا ومهما في حقل الدراسات الأمنية، وبعدا من أحد ابعاد الأمن الانساني، حيث تم التطرق للتهديدات البيئية ، مع اعطاء صورة واضحة لهذه التهديدات.

2- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني : مقاربة معرفية، رسالة ماجستر تم التركيز في هذه الدراسة على مفهوم البيئة والتركيز على بعض الصراعات البيئية المؤثرة الأمن البيئي والعالمي.

9- تفصيل الدراسة:

قسمت الدراسة الى فصلين من الدراسة:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم عرض وتحديد مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسة: التهديدات البيئية الأمن – البيئة – التدهور البيئي، بالاضافة الى بيان مسار الأمن من الأمن التقليدي العسكري انتقالا به الى فكرة التوسع ليشمل الأمن البيئي،كما تطرقنا الى أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن البيئي،كذلك ابراز ماهية النزاعات الدولية وأنواعها وصورها، مع التعرف على أهم النظريات التي فسرت الأمن البيئي كأحد مقتضيات توسيع المفهوم.كما تطرقنا الى النظريات المفسرة للنزاعات المسلحة.

الفصل الثاني: تم فيه عرض طبيعة التوجهات والسلوكيات لمواجهة الأخطار والمشاكل البيئية، مع ابراز أهم المشاكل التي تمس بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة، مع الاشارة الى أهم المؤتمرات والمنظمات التي تسعى لحماية البيئة منها الحكومية وغير حكومية، كما تناولت الدراسة سبل تحقيق الأمن البيئي خلال النزاعات المسلحة.

وأخيرا قدمنا دراسة حالة للسودان تحديدا في اقليم دارفور، وذلك من خلال التركير على أسباب النزاع في السودان، وواقع الأمن البيئي في السودان، وأخيرا عمليات بناء السلام البيئي كأحد آليات تحقيق الأمن البيئي في السودان، أي جهود الدولة السودانية في تحقيق الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة.

تقديم الفصل:

في هذا الفصل سيتم ضبط وتحديد الإطار المفهومي والنظري للدراسة، حيث سيتم التطرق إلى مفهوم الأمن، والتهديدات الأمنية، والبيئة، والحديث عن التطور الحاصل في مفهوم الأمن، أي من الأمن العسكري وصولا للأمن البيئي، والإشارة إلى مختلف المفاهيم المرتبطة به، كما سوف نتطرق إلى مفهوم النزاعات المسلحة وأنواعها وصورها، ولأجل ذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول أربع مطالب وكل مطلب يتناول ثلاث فروع، اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى الامن البيئي كأحد مقتضيات توسيع مفهوم الأمن، هذا المبحث يتناول ثلاث مطالب وهذه الأخيرة تناولت الاطار النظري للأمن البيئي، اما المبحث الثالث فيخص الاطار النظري حول النزاعات المسلحة، يتضمن مطلبين وكل مطلب يتضمن ثلاث فروع .

المبحث الأول : الخريطة المفهومية للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة، مجموعة التعاريف المختلفة للأمن والأمن البيئي، بالإضافة إلى كل المفاهيم ذات الصلة به، وكذلك للنزاعات المسلحة واهم صورها وأنواعها.

المطلب الأول : التهديدات الأمنية: مدخل مفهومي

الفرع الأول : التهديدات الأمنية

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم التهديد، ضمن السياقات المعرفية واللغوية والتي ورد ضمنها، يجب الإشارة إلى أن مفهوم التهديدات الأمنية من أصعب المفاهيم في العلاقات الدولية، خاصة وأنه مفهوم مرتبط بالأمن وهو من أهم المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي.

وفي ذلك يفسر الحقل الإيتيمولوجي "التهديد"، على أنه لا يسعى إلى تقريب الفكرة بجعلها ضمن المجال الإدراكي للمتلقي "، بل يساهم في تعقيد المجال التصوري لها، كما أن كثرة النعوت حول مصطلح التهديد من قبل التهديدات الجديدة، التهديدات العسكرية وغير العسكرية، والتهديدات اللاتماثلية، أي التهديدات فائقة الحداثة التي تكون فكرة واضحة حول ما الذي يمكن أن نعنيه بالمصطلح تحديدا، هذا وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد بأنه " التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر و الأذى".[1]

[1]ـــ أحمد فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة (بسكرة: كلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) ، 161 .

أما مفهوم التهديد في اللغة " التهديد من الفعل هدد، يهدد ، تهديدا ، وهو ناتج عن نية إلحاق الأذى و الضرر.[1] "فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشّكل هاجسا بإلحاق الضرر للخصم "[2]

أما **اصطلاحا:** من حيث المعنى الإيكولوجي لمصطلح التهديد، فإن هذا المدلول الجديد للكلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول سابقا تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضّيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن تعقدت الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية و القيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة نهاية الحرب الباردة، إذ جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و البيئية .[3]

فالتهديد حسب القصد الجنائي فهو ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص و الذي ينذر أخر بخطر يريد إيقاعه بشخص أو ماله، أو هو الإعلان عن شر يراد إلحاقه بشخص معين أو بماله ومن شأنه أ يسبب ضررا وقد يكون ذلك مصحوبا بأمر أو شرط " .[4]

وقد ورد في قاموس أكسفورد على أن "التهديد هو محاولة شخص أو شيئ الإضرار بحياة الأخرين " مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات و الناس[5] .

---

[1] ــ عمر بعزوز، الأمن في ضل التحولات الدولية الراهنة (مصر: دار السلام الحديث، 2007) ،87.

[2] –سليم عاشور وإلياس زوين، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري** (المسيلة جامعة محمد بوضياف، 2017)، 19.

[3]– دييل تيري، **إستراتيجية الشؤون الخارجية ومنطق الحكم الأمريكي**، تر. وليد شعادة(الأردن : دار الكتاب للنشر، 2009)،232.

[4] –phelps and lehman . shirelle and jeffrg 2005. West [S] **encyclopedia of ameiracan law**, detrait ; cral virtual reference libary P 27,

[5]- حجاج قاسم، **التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية و التحديات الإقليمية (الجزائر : ورقلة 12/ 13 نوفمبر2014) ، 9

و قد فضل باري بوزان في مقاربته لقطاعات الأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية " "*Type of threats by sector*"

1 ـــ تهديدات تستهدف القطاع العسكري :أي تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة، وبكل ما يهدد الوحدة الترابية للدولة .

2 ـــ تهديدات تستهدف القطاع السياسي :وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين، أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية .

3 ـــ تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الأمر بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية و مدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان، بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر .

4 ــ تهديدات ذات طابع مجتمعي :تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي والاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

5 ـــ تهديدات تستهدف القطاع البيئي : وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمّر للبيئة والطبيعة والمتسبب في تدهورها، وفي جميع القطاعات المذكورة والتي من الممكن أن تكون جميعها أو واحدا منها مستهدفا بالتهديد[1].

وعليه فالتهديد: هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية أي مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر

1 –*Barry buzan* ***; peaple state and fear, the international security in international relations****, great Britain, wheat booh ltd; p 85 ,*

الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأطراف الأخرى للتهديد.[1]

الفرع الثاني : في مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي خاصة وأنه متغير نسبي وذو أبعاد ومستويات متنوعة، ومع نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوما يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة ومن مصادر الأخرى، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الدولي، وقد تعددت وتنوعتتعاريفه، كما سنذكر مجموعة من التعاريف كالتالي:

تعريف الأمن لغة :

تعرف أغلب القواميس "الأمن" على أنه التّحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن، من الفعل الثلاثي "أمن "، أمنا، وأمانا، بمعنى وثق به وأطمأن عليه ولم يخف فهو أمن [2].

ويعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية " أن تكون أمنا يعني أن تكون سليما من لأذى "[3].

" وتعني *securitas* وهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "*securite*" في اللغة الفرنسية وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هذه البنية [4] .

---

[1]- سليمان عبدالله، **مفهوم الأمن ومستوياته و أبعاده و صيغه وأبعاده: " دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، 29.

[2]– يوسف شكري، "**معجم الطلاب**" (لبنان : دار الكتاب العلمية، 2001) ، 22 .

[3]- مارتنغريفش و تريريأوكلاهان، " **المفاهيم لأساسية في العلاقات الدولية** "(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008)، 78

4–***le petit larous, France editionlarous****, 2001, p 928*

" كلمة مشنقة وتعني الحالة التي يشعر فيها لإنسان بالأمان و security"أمّا في اللغة الإنجليزية فكلمة التحرر من الخطر والمخاطر[1].

إن المقابلة بين الأمن والخوف، نجدها شائعة في الأيات القرانية التي ورد فيها هذا المفهوم مثل قوله تعالى " الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف"[2] .

تعريف الأمن إصطلاحا:

إرتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي، بكيفية إستعمال الدولة لقوتها في إدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية وإستقلالها، و إستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، هكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها، بالإعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى أن الدراسات الأمنية تطورت في إيطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لإحتكار هذا الحقل المعرفي، وقبل التفصيل في جوانب مفهوم الأمن وتطوره نورد جملة من التعاريف التي تندرج ضمن مفهوم الأمن [3].

ـ **تعّرف الموسوعة السياسية "الأمن** " بأنه: ما تقوم به الدولة للحفاض على سلامتها من الأخطار الخارجية والداخلية، التي تؤدي بها للوقوع تحت السيطرة الأجنبية، نتيجة ضغوط خارجية أوإنهيار داخلي[4] .

---

[1]- أديب خضور، " **أولوية تطور الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاقه وتطويره**" (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 19991)، 23.

2- سورة قريش، الأية 4 .

3 – فريجة، مرجع سابق، 159 .

[4]- عبد الوهاب الكيالي وأخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول، ط3(بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر1990)،33.

وعرف وولفز الأمن على أنه: "غياب التهديدات ضد القيّم المركزيـــة، وغيـــاب الخوف من أن تكون تلك القيّم محل هجوم "[1].

كما عرفته دائرة المعارف البريطانية " أنه حماية الأمة من خطر القهر على يـــد قوة أجنبية "[2]

أمّا وولتر ليمان فقد عرّفه على أنه :" أن الأمة تبقى **في وضع أمن** إلى الحـــد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغـــب بتفـــادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هـــذه القـــيم عـــن طريـــق إنتصارتها في الحرب[3].

كما يعرف ريتشارد أولمـــان الأمن في مقالته عام 1983 التي كانت بعنـــوان **اعادة تعريف الأمن** " على أنه " نشاط أو سلسلة من لأحداث التي تهدد بشكل كبير، وخلال فترة زمنية وجيزة يتدهور مستوى معيشة السكان لدولة ما، أو تهديد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة، لحكومة الدولة أو الكيانات غير الحكوميـــة الخاصة (أشخاص، جماعات شركات) داخل الدولة [4].

---

[1]–زكريا حسين، أطلع عليه بتاريخ، 05/ أفريل 2021،

httpp:www.islamonline.net/arabic/mafaheem/indey/

[2] –Barry buzan, ibid, P18 ;

[3]–جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، تر. أحمد مصطفى(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 414

[4] –Richaredhullman ,"**redefining security** 'vol 8 n1 summer1993, p 33.

أما دايفيد دومينيك فعّرف "الأمن في معناه الواسع، الذي تمثل في خلو وضع ما من التهديد بأي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا" [1].

ويعتبر تعريف باري بوزان من أكثر التّعاريف تداولا، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يعرفه بأنه " العمل على التحرر من التهديد، فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد و يضيق كذلك الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هوينها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن، حيث يمكن القول بأنه " قدرة الدولة على إستعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، وباقي قدراتها في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع و في مواجهة التهديدات من الداخل و الخارج في السلم و الحرب و ذلك مع إستمرار في الماضي والمستقبل " ومن خلال إستعراض التعاريف السابقة يمكن إستخلاص ثلاث صيغ رئيسية للأمن:

1 ـالنسبية :

بمعنى أنّ الأمن نسبي في العلاقات الدولية فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه، لأن ذلك يعني تهديد أمن الأخرين.

---

[1]–خيرة ويفي، وجميلة، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة**،(مداخلة الملتقى الدولي بجامعة– قسنطينة 2008)، 28.

[2]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، 13 .

2 ــالشمولية:

بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد، وإنما يــرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها العســكري والإقتصــادي والإجتمــاعي والثقــافي والنفسي.

3 ــ الدّيناميكية :

بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة ولا يوصف بالجمود وإنما هو مفهــوم متطــور يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة، بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضــع الدّولي والداخلي [1].

الفرع الثالث: البيئة والتهديد البيئي

أولا: البيئة:

إن البيئة نظام ديناميكي معقد فيه الكثير من المكونات الطبيعية والتفاعليــة فيمــا بينها، فهذه التفاعلات تبادلية فيما بينها وما بين الإنسان والموارد الطبيعية، ومن المفيد قبل الشروع في تحليل كل الأبعاد المختلفة للمســائل البيئيــة والعلاقــة التــي تجمــع المتغيرات أن نجد مفهوم البيئة .

لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الفعل بوّأ، ونقول تبوّأ المكان أي نزل وأقام به، والبيئة هي المنزل والحال، ومنها يوّأ الــرمح أي صــوبه وسدده، والمباءة معطن الإبل حيث تناخ في الموارد، وباءة الغنم منزلها الــذي تــأوي إليه، والمباءة من الرحم أي المكان الذي يكون فيه الحنين[2].

---

[1]– كمال روابحي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماستر**(المسيلة: جامعة محمد بوضياف، 2018)، 13 .

[2]–عبد المجيد قدي، **الإقتصاد البيئي**، ط1 (الجزائر: دار الخلدونية، 2006) 34 .

الحديثة في اللغة الفرنسية " تعد من المصطلحات " فكلمة البيئة ، فهي تستخدم للدلالة على الظروف الطبيعية و الثقافية و الإجتماعية التي تؤثرعلى الكائنات الحية و الأنشطة الإنسانية[1].

ومن هنا نلاحظ أنّ المعنى اللغوي لكلمة البيئة متشابه في مختلف اللغات، فكل التعاريف تحمل معنى واحد و تعبر عن المكان و الوسط و المأوى وكلها يعيش فيها الكائن الحي و يزاول فيها حياته ويتأقلم مع الوسط الطبيعي .

البيئة إصطلاحا:

قد عرف الأستاذ أحمد عبد الكريم البيئة بأنها " مجموعة العوامل والظروف الطبيعية والبيولوجية، والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تتجانس في توازن دقيق، وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الأخرى، ويحكمها ما يسمى بالنظام البيئي[2].

ويعرفها الأستاذ الإسكندري أحمد بقوله " إنّ البيئة مكونة من عناصر طبيعية تتمثل في الماء والتربة والبحار والمحيطات و النباتات والحيوانات، وعنصر صناعي أو المستحدثات التي وضعها الإنسان لينظّم حياته "[3].

---

[1]– محمد المهدي بكراوي، "**حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة" مقترنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام**" (رسالة ماجستير: باتنة،2009)، 19

[2]- أحمد عبد الكريم سلامة، **نظريات في إتفاقية التنوع الحيوي**، مقال منشور في مجلة عصرية للقانون الدولي(ع. 48، 2007)، 36

[3]- أحمد إسكندي، **أحكام البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام** رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر: جامعة الحقوق و العلوم السياسية،[3]1995)، 11.

ولقد عرّف الإعلان الصادر عن مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في مدينة ستوكهولم بدولة السويد عام 1972 البيئة بأنها " كل شيء يحيط بالإنسان سواء كان طبيعيا أو بشريا "[1].

أمّا الأمم المتحدة فقد عرفت البيئة بأنها" مجموعة النظام الفيزيائي الخارجي والبيولوجي الذي يعيش فيه الجنس البشري والكائنات الحية " [2].

وفي مجمل التعاريف البيئة هي إجمالي الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة الكائن الحي ونمه وبقائه، ومن المعروف أن البيئة الطبيعية تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي الهواء والماء والأرض وتعتبر من أساسيات الحياة [3].

ثانيا : التهديد البيئي

لقد أشارت برو ند تلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن و صرحت بأنه قد تكون " ناجمة عن الإضطرابات الإجتماعية الناتجة عن الفقر و عدم المساواة والتدهور البيئي من خلال الصراعات الداخلية ممّا يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين، وتضيف أن الضغط على البيئة من سكان العالم الذي يتزايد عددهم بسرعة وسوف يزيد من إحتمال تزايد الصراعات وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي و إستنزاف الموارد الطبيعية [4].

---

[1]–رأفت محمد ليث، **الحماية الإجرائية للبيئة**، (رسالة ماجستير نوقشت بكلية الحقوق، مصر: جامعة المنوفية، 2008)، 12 .

[2]–**وثيقة الأمم المتحدة تحت عنوان الجمهور و البيئة**، بتاريخ 1988/05/09 تحت رقم 8، 195

[3]–خليل عطارد، **واقع وإحصاءات البيئة والطاقة في العراق**(: الجمهور المركزي للإحصاء، 2013)، 211.

[4] Hans GrunterBrauch"**Concepts of security threats, challenges ulnerabilities and risks** "in hansgunterBrauch and others op cit , 64 ,

ومنه، فالتهديد البيئي كلمة تجمع بين مفهوما الأمن والبيئة، فهي من المشاكل الأمنية الناتجة عن مخلفات البشر وتأثيرها بأساليب سلبية على البيئة، فهي تشكل ضررا يهدد حياة البشر والحيوانات والنباتات وتسبب مشاكل بيئية كثيرة .

" فالتهديد هو " تصريح أو تعبير عن نية للإيذاء و التدمير. "

ولقد أكد الرئيس غورباتشوف عام 1988 أنّ العلاقة بين الإنسان و البيئة أصبحت مهددة، وقال ان التهديد من السماء اليوم وليس من الصواريخ النووية بقد ما تم استنفاد طبقة الأوزون والإحتباس الحراري[1].

فالتهديد البيئي يعد من الخسائر التي تسببها الحروب و الصراعات و مخلفات الإنسان و عليه فإن الأمن الإنساني مهدد والأمن الإقليمي مهدد كذلك و العلاقة بين البيئة و النزاع علاقة تبعية و ما يكون حصره في أسباب :

1 – تدهور الأراضي الصالحة للزراعة : و التي نزال نعد مصدر مقلق وكبير في غضون الأربعين سنة القادمة إذا استمر التدهور بنفس المعدل .

2 –إزالة الغابات : وذلك نتيجة لتصاعد عدد السكان و التوسع الزراعي والتركيز على استخراج الوقود والإستغلال التجاري للغابات .

3 – استنزاف التنوع البيولوجي: وذلك ان التراث البيولوجي المتنوع معرض للخطرفي جميع المناطق.

4 – انبعاث غازات الكربون: لا نزال غازات الإحتباس الحراري المسببة للتلوث البيئي تشكل تهديد كبير على سكان الأرض، وتساهم بنسبة كبيرة التلوث الكوكبي وزيادة درجة الأرض [2].

---

[1]– محمد غانم خالد، **مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية" السياسات الدولية ملحق تحولات استراتيجية**، ، العدد 46، أكتوبر 2011)، 186 .

[2]–خليل التركاوي عمار، **القوانين و التشريعات لإدارة البيئة**(مصر: دارالسلام للنشر، 2004)، 98 .

وعليه فالعلاقة بين مفهومي الأمن و التهديد علاقة تأثير متبـــادل وأن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديـــد، فالباعـــث علـــى الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ اجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، فالتهديد البيئي ليس مجرد سيناريو نظرية للمستقبل بل هيخطر واضح و قائم [1].

الفرع الرابع : من الأمن العسكري إلى الأمن البيئي

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها، ومن أهم تلك المفاهيم : مفهـــوم الأمن الذي أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين و المفكـــرين فـــي مجـــال الدراســـات السياسية ، حيث انقسم الباحثين على اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلوله العسكري ، و الاتجاه الثاني يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمـــن ، وذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن [2]. فقد فضل العديد من المفكـــرين توســـيع فكرة الأمن تشمل قضايا جديدة : الاقتصاد البيئة ، الهوية و الجريمة العالمية[3] .

ويعتبر مفهوم الأمن كغيره من مفاهيم العلاقـــات الدوليـــة، مـــن بـــين المفـــاهيم المتنازع، ومن بين المفاهيم الذين قدموا تعريف له في 1952.[4]

ويردف أرنولد وولفز قائلا في ما يخص الأمـــن: " إن الأمـــن فـــي الســـياق الموضوعي يقتبس غياب التهديدات حول القيم المركزية أو في السياق الذاتي، غيـــاب

---

[1]– حرب، مرجع سابق، 27، 28.

[2] – فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو–مغاربي : دراسة حالة حوار 5+5 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في الدراسات المتوسطية و المغاربية و الامن و التعاون (تيزي وزو : جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2001) 35 .

[3]– دلال بحري و سميرة سليمان، الأمنية البيئية كآلية لإرساء الكوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد 3 (باتنة ، 2014)، 143.

[4] – غنام ، مرجع سابق، 30 .

الخوف من أن تكون هذه القيم المركزية هدفا لهجوم ما "، [1] وهذا التعريف بيئي من منطق التهديد والخوف والقوة، وهذا ما دعت إليه المدارس الوصفية في الدراسات الأمنية، أي أن تحقيق الأمن يكمن في تعظيم القوة بين الدول والدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.

فمن خلال الحرب الباردة انحز التفكير الأمني الواقعي أساسا على إمكانية قيام حروب نووية بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية. ومثل : مفاهيم الردع و الضربة الأولى و التدمير المتيال الأكيد جزءا من معجم الواقعيين الامني [2]، وتعتبر أفكار توماتس هوبز Thomas hobes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، ومنه يعتبر هوبز أن الحرب تنشأ من قبل الميل الفكري للبشر، لمحاربة بعضهم بدلا من التعاون وبالتالي: الحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية، كذلك نجد في هذا الاتجاه الواقعية الجديدة Neorealism على رأسها كشيت والتز، أن النظام الدولي نظام فوضوي وبالتالي فان تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها، باعتمادها على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي سيتم بالفوضى ويفقد لسلطة مركزية [3].

كما يعتبر الأمن ذو قيمة كبيرة بالنسبة الإفراد والمجتمعات و الدول، التي تسعى إلى تحقيقه من أجل خلق بيئة أمنية مستقرة ومنتجة في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئة، [4] وهذا ما دعت إليه مدرسة كوبنهاجن في فكرة توسيع

---

[1]– جون بيلين ، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة : مركز الخليج لأبحاث الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 787 .

[2]– مارتن غريفيتن وتيري اوكلاهان ، مرجع سابق، ص 79 .

[3] – امينة دير ،**اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا دراسة حالة– دول القرن الافريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (بسكرة : جامعة محمد حضير ، 2013)**، 16 .

[4] –سعد بن علي الشهراني ، إدارة عمليات الأزمات الأمنية ، ط1(الرياض 2005) ، 15.

مفهوم الامن وطورها باري بوزان Barry buzan في طرحة لفكرة القطاعات الأمنية الخمس .

أي تعدى المبدأ العسكري و القوة و الاتجاه إلى أمن مجتمعي و تحقيقه مرتبط بالأمن البيئي من هنا بدأت قضايا البيئية في الظهور في السنوات الستينات ولقد لقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية نذكر منها في عام 1977 من خلال كتابات << لستر براون >> Lester brown من معهد watch world حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية ، انتقد إحكام الطابع العسكري على الأمن ، بإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي ، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل إنسان و الطبيعة خاصة حالة النظام البيئي و الأمن الغذائي [1].

وعليه انتقل مفهوم الأمن من مفهوم ضيق من حيث حالة من العنف و التهديد و الخطر و الحروب و القوة إلى أمن بيئي أي الحفاظ على أمن المجتمعات وأمن الفرد الأمن الإنساني أي حماية الأفراد من التهديدات الشاملة واسعة النطاق .

المطلب الثاني : الأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به

الفرع الأول : الأمن البيئي

ان مفهوم الامن البيئي مفهوم جديد، استحدث في فترة التسعينيات من قبل دول الشمال مثل الولايات المتحدة الامريكية، و الدول الاسكندنافية، في حين ان العديد من جول الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، حيث تحاول هذه الدول استحداث هذا المفهوم، لذلك نجد ان جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الامن البيئي بانه: " متعلق بالأمان العام للناس من الاخطار

[1] أمينة دير ، نفس المرجع ، 33 .

الناتجة عن عمليات طبيعية او عمليات يقوم بها الانسان نتيجة اهمال او حوادث او سوء إدارة[1] ".

كما ان الامن البيئي: « هو إعادة تأهيل البيئة التي تمدرت، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن ان تقود الى تدهور اجتماعي» كما يعرف أيضا « هو المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع، و تلبية الحاجيات من دون التأثير على المخزون الطبيعي [2]»

فالأمن البيئي « enivrement Security» يجمع بين مفهوم الامن ومفهوم البيئة، فهو يؤثر على المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبا من البيئة على البيئة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهو يشير الى الازمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من اثار سلبية على المجتمع الإنساني [3] »

فالأمن البيئي حسب «اليزابيث شالسكي Elizabeth chaleckir يعكس قدرة امة او مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية او التغيرات المضادة، او التوترات او الصراعات ذات الصلة بالبيئة»[4]

كما يقول لورين اليوتEliotان « الامن البيئي هو مصطلح جديد، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن متغيرات مختلفة، كالبيئة و الامن و العنف و

---

[1]–فايق حسن جاسم الشجيري، **البيئة و الامن الاولي** (عمان: دار وائل للنشر 2000) ، 107.

[2]–عبد الرزاق مثنى العمر، التلوث البيئي، ط1 (عمان: دار وائل للنشر 2000)، **285.**

[3]– امينة دير ، مرجع سابق. **45**

[4]–*Elizabeth chalecki ,«**envremental Security :A case study of climate change» politic institue for studies in development, environment, and security , p2 Assed :03/01/2013***

الحرب المسببة لدمار، و هناك تخوف من تغير في البيئة سيؤدي الى حروب داخل او بين الدول ».[1]

وعليه يسعى الامن البيئي الى تحقيق اقصى حماية للبيئة، بكافة جوانبها ومنع أي ضرر يقع عليها قبل حدوثه منعا لتفاقم مشاكل بيئية اكبر الذي لا يمكن تداركه، وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية، سواء من خلال القاونين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي الى هذا الضرر، او باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس وأدوات الجريمة، وفي حالة ارتكاب جرائم التعدي على البيئة من خلال تطبيق الثوانين التي تعاقب هذه الجرائم[2]

فالامن البيئي" يعني القدرة على ضمان توفر الموارد البيئية الازمة و الضرورية لحياة الانسان من اجل البقاء دون ان يكون مصددر تهديد و خطر على عللا حضارة مستقبلية"[3]

الفرع الثاني:الحوكمة البيئية العالمية

لقد اصبح استخدام مفهوم الحوكمة "gouvernance"شائعا في ادبيات العلوم السياسية والادارية، إذا فمفهوم السياسة البيئية الدولية، يعني الجهود الدولية من أجل حماية البئة والمحافظة عليها، التي تقوم بها الدول في اطار المنظمات الدولية و

---

[1]– خولة شارف، مروى مخنان ، **دور تامنظمات الغير حكومية في الحفاض على على الامن البيئي (مذكرة ماستر،جامعة 8 ماي قالمة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012)، 32.**

[2]- عبد الله جاد احمد ، حماية البيئة من التلوث في القانون الإداري ، و الفقه الإسلامي ، أطروحة مذكرات (اسيطو: **كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009)،396.**

[3]- يوسف كافي ، **التنمية المستدامة ، ط1 (الأردن : دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2017) ، ص31.**

الاقليمية، وعلى رأسها الامم المتحدة و وكالاتها المتخصصة ،فالحوكمة البيئية العالمية لم يتفق حولها في تحديد مفهوم ، و لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه[1].

1- الحوكمة البيئية « *environnemental gouvernance* أنها مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات التي تخص البيئة عن طريق الفواعل الحكومية وال الغير حكومية [2]»

2- الحوكمة البيئية «تشير الى كونها تلك العمليات التنظمية و الاليات و المنظمات، التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الاعمال و النتائج البيئية[3]»

3- من منطلق آخر « الحوكمة البيئية، هي مبدئ شامل ينظم السلوك العام و الخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة[4] »

4- كما يشير مصطلح الحوكمة البيئية العالمية« الى تضافر جهود الحكومات و المنظمات البيئية الحكومية و الغير حكومية ، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالي و ذالك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة" [5]

---

[1]- مرادين سعيد، الحوكمة البيئية والتجارة العالمية، نحو تفسير لاشكاليات الحوكمة البيئية العالمية (الجزائر، جامعة باتنة، 2014)، 209.

[2]- نوال على الثعالبي، دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحكومة البيئية العالمية ، أطروحة دكتوراه (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سس-و-إ،2017)، 50.

[3]- خديجة تامري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة ماجيستير فيبع.س، تخصص إدارة دولية (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012)،14.

[4]- سارة مخلوفي، دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الامن البيئي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،علوم سياسية تخصص سياسة عامة (ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2014)، 12

[5]- سامي بلقبلي، الامن البيئي و استدامةالرقاه : دراسة حالة الدول الاسكندنافية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ف ع.س استراتيجية ودراسات امنية (قالمة: كلية الحقوق و علوم سياسية ، 2019)، 23.

5- الحوكمة البيئية العالمية« عبارة عن شبكات عالمية ، تضم فواعل مختلفة ترتبط بالنضام البيئي العالمي ، و تسعى لتحقيق الاهداف العالمية من خلال ايجاد حلول للمشاكل البيئية التي ترقى الدول للوصول الى حلها، محاولة بذالك تحسين اوضاعها و حمايتها"[1]

6- الحوكمة البيئية العالمية،« هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف ، التي تحدد ممارستها و تعيين الادوار و توجه التفاعل لتمكين الدولة و الفواعل غير الدولاتية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدولة[2] »

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن توضيح الاسس التي تحددها الحوكمة البيئية العالمية و المتمثلة في:

- الاخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية في عملية صنع القرار
- وجود تاثرات مباشرة غير مباشرة على البيئة من قبل مختلف القطاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.
- وجود روابط قوية بين فواعل الحوكمة وتدهور النظام البيئي العالمي[3]

الفرع الثالث: النظام الايكولوجي

أشار برنامج الأمم المتحدة للمكتب الإقليمي لغرب اسيا في 22 ماي 2008 في اليوم العالمي للتنوع البيولوجي، تحت شعار« الزراعة و التنوع البيولوجي » الى أهمية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض، كما حذر من الفقدان الهائل للموارد البيولوجية وانقراض العديد من أنواع الأصناف التي لا تعوض، بوتيرة غير مسبوقة في تاريخ

---

[1]- مخلوفي ، نفس المرجع ، 52.

[2]- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، (الجزائر، جامعة باتنة، 2014)، 209

[3]- سارة عجرود و عزوز غربي ، "الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية" المجلة الجزائرية للامن ، العدد 13، (المسيلة ، جويلية 2017)،311.

البشرية[1]، كما اكد خبراء البيئة على أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي، لما له من منافع طبيعية، و بالتالي يجب حماية الغابات لأنها تمتص ثاني أكسيد الكربون، ومنع تلوث البحار والمحيطات من اجل الحفاظ على الثروات السمكية، كما ينبغي عدم تلوث المياه و المحيطات والتربة، ومنع تضرر الكائنات الحية وأشار الى تدهور النظام الايكولوجي بنسبة 3/1 في السنوات الثلاثين الأخيرة، بينما الاضرار الناتجة عن الاخطار البشرية ، التي لحقت بالأنظمة البيئة ، ارتفعت بنسبة 50%[2].

وقد أدت اعمال الانسان و الكوارث الطبيعية الى تدمير عدد كبير من الأصناف الحية في الأنظمة الايكولوجية، وهذا سيولد توترات ومشاكل في البلدان الفقيرة نظرا الى ضعف قدرتها وامكانياتها لمواجهة هذه التحديات البيئية [3]، و عليه مصطلح الايكولوجيا أو النظام الايكولوجي لا يفصل على نظرية النظم مادام يميل نوعا ما من النظم البيئية التي تشمل كل مخلوقاته الحية، فكلمة Eco system من كلمتين Ecological system ، المنبثقتين من دراسة الإيكولوجيا و قد عرفها عالم الحيوانات الاماني « ارنست هيكلErnest Haekel » دراسة الإيكولوجيا عام 1869« هي علم دراسة علاقة الاحياء بمحيطها الخارجي » فالإيكولوجيا تركزت في العلاقات المتبادلة بين العناصر العضوية في و غير العضوية في البيئة، و نطلق عليها مصطلح النظام الأيكولوجي الذي وصفه عالم الإيكولوجيا البريطاني ارثر تانسلي[4]

---

[1]– تقرير برنامج الأمم المتحدة البيئية / المكتب الإقليمي لغرب اسيا حول« الزراعة والتنوع البيولوجي » 22 أيار / ماي، 2008 ، ص48.

[2]– الياس أبو جودت، تداعيات التحديات البيئية على الامن العالمي (الجامعة اللبنانية : كلية العلوم الاجتماعية ، 2013).

[3]*-programme des nations unies power l'environnement (PNUE) « rapport pour un avenir sur , new yourk, nations unies ,2005, P15/16.*

[4]– ما النظام الايكولوجي؟ اطلع عليه بتاريخ 2021/04/21

www.moqatel.com/openshare/behoth /gography11/

وعليه فان وظيفة النظام الايكولوجي تتمثل في الخدمات والمنافع المتعددة التي توفرها الطبيعة للمجتمع في النظام الايكولوجي، وهي عباره عن كل العناصر الحيه التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع البيئات غير الحيه المحيطة بها، وتوفر الخدمات والمنافع للعالم، فالنظام الايكولوجي يجعل حياة الانسان ممكنة عبر توفر الأغذية والمياه النظيفة.[5] كما تضمن أيضا:

- تؤمن الزراعة مؤنا للانواع البرية و تستحدث مناظر طبيعية جميلة.
- النظام الايكولوجي مرتبط بتدفيق الطاقة و دورات المواد داخل و خارج النظام.
- ان وظيفه كل نظام ايكولوجي تتضمن سلسله من الدورات مثل دوره الماء، دوره الاكسجين، دوره نيتروجين، وما الى ذلك هذه الدورات مرفوع بالطاقة واستمرار وجود نظام الايكولوجي بيولوجي يتطلب تبادل المواد والعناصر الغذائية منه و الى المكونات المختلفة.
- زيادة الاستقرار الاقتصادي والقدرة على التكيف البيئي مع ظروف المتغيرة من خلال النظم الأيكولوجية المعقدة القادرة على مقاومه الضغوط البيئية.
- الحفاظ على التناول البيولوجي والموارد الطبيعية واستخدامه خدمات النظام البيئي الأساسية من خلال الحفاظ على بيولوجية صحيه التربة بحيث تكون غني بالمواد العضوية[1].

---

[5]– النظام الايكواوجي، اطلع عليه بتاريخ 2021/04/2/22.

www.faq-org.ecosystem-services-biodiversity/ar

[1]- الايكولوجية الزراعية، اكل المبيدات ، الآفات العالية الخطورة ، تقرير من موقف شبكة العمل الدولية حول مبيدات الافات.

المطلب الثالث: ماهية النزاعات الدولية المسلحة

تتميز فترة الحرب الباردة بتزايد حده النزاعات الدولية خاصة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، الشي الذي سبب عدة توترات في بيئة النظام الدولي، وخاصه بعد نهاية الحرب الباردة وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في قياده العالم، ما زاد من حده التهديدات الأمنية خاصه انتشار التهديدات اللاتماثلية مثل الارهاب الدولي والجريمة المنظمة، وشهدت النزاعات الدولية مستويات عديده متباينة في التحليل، وهذا ما نطرحه في مفاهيم للنزاعات الدولية خاصه ان هناك انواع للنزعات الدولية منها المسلحة والغير مسلحة.

الفرع الأول :مفهوم النزاع

تعريف النزاع الدولي: بانه كل خلاف بين دولتين او اكثر، في مسالة قانونية (النزاع ينشأ من الاختلاف في تفسير معاهدة، او واقعة مدوية)، وهو كل تعارض في المصالح المادية و السياسية،[1] ويمكن ان تعرف النزاعات "conflict" بأنه تسلسل، ينطلق من نشوب ازمة حيث تتطور الى نزاع قد يكون على شكل عسكري، او يتطور الى اشكال أخرى، اقتصادية ، امنية او إعلامية، [2] اما ريمون آرون فيعرف النزاع« انه ليس وليد الوقت الحالي بل انه مواجهة موجودة منذ العصور القديمة و هو نتيجة تناقض مصالح[3] »

يعرف توماس شيلينغ "thomas schelling" «النزاع على انه مواجهة ، يسعى كل طرف اثنائها جاهدا تحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة الفاظ مثل:

---

[1]– وليد بيطار، القانون الدولي العام، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ن 2008)، 8.

[2]– حسين قادري، النزاعات الدولية : دراسة و تحليل (باتنة : منشورةخير جليس، 2007)، 11.

[3]– *les presses sciences po,2006 :p46.darosbattistella ,theories des relation international;2eme editions ,paris :*

واعي، سليم، ويتخذه الأطراف في مواجهة الى البحث عن قواعد تسمح لهـــا بضـــمان افضل نجاح »

والنزاع عند جوزيف فرانكلن: "هو موقف ناجم عن الاخـــتلاف فـــي الأهـــداف والمصالح القومية، فالنزاع يعبر عن موقف خطير ناشئ عن اصطدام وجهات نضـــر بين دولتين، و تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق السلمية" [1]

الفرع الثاني: النزاعات المسلحة

النزاعات المسلحة الدولية والحروب الأهلية وغيرها من النزاعات الداخلية، كثيرا ما تكون سببا ونتيجة لانقسامات الدولة وتأكل المجتمع المدني، وعدم احتـــرام القـــانون المحلي والمعيار الدولي وتراجع القيم التقليدية واواصر القرابة الناجمـــة عـــن انهيـــار هياكل المجتمع الإنسانية، ونشوب ازمات خطيره ينجم عنهـــا معانـــاه علـــى النطـــاق الواسع.[2]

وكقاعدة عامة لا يوجد تعريف محدد لمصطلح النزاعات المسلحة فـــي الاتفاقيـــة الدولية، لذلك ذهب الفقه الدولي الى القول بأن النزاعات المسلحة هو تـــدخل القـــوات المسلحة لدوله ضد دوله اخرى، بصرف النظر عما اذا كان هذا الهجوم مسلح مشروع او غير مشروع[3]. في حين البعض الاخر يرى انه لا يوجد تعريف محدد دوليا للنـــزاع المسلح، وذلك نظرا لان الظروف التي قد تشكل او لا تشكل النزاع المسلح عديـــده ، و

[1]– محمد سمير عياد ، تحليل النزاعات الدولية، محاضرات في مقياس التحليل للنزاعات الدولية (تلمسان : جامعة بلقايد، كلية الحقوق و ع.س قسم ع.س، 2017)،3.

[2]– اياد ليفينن تعزيز المبادئ الإنسانية (السودان: دار السلام للتوزيع، 2007)ن13.

[3]– سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الاساسي (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002)، 274.

لتقييم ذلك يجب الرجوع الى وقائع الحالة وعادة ما تشير الى ما اذا كان الحدث يشكل نزاع ام لا.[1]

ويتسع مضمون مصطلح النزاع المسلح الذي يستوعب الحرب بمفهومها التقليدي وغيره من انواع النزاع غير المتصفح بمفهوم الحريه، هذه الحالة الأخيرة التي صاحبت الحروب الأهلية.[2]

وفي ظل هذا الاختلاف في تعريف النزاعات المسلحة بحسب تباين الادوات التحليلية التي تستخدمها في هذا الشأن، الا انه يمكن التعبير عنه بانه« موقف دولي او داخلي ينشا من التناقض الحياه في المصالح والقيم، بين اطراف تكون على وعي وادراك بهذا التناقض، مع تذمر الرعية لدى كل منهما ، في الاستحداث على موقف – لا يتفق– بل ربما يتناقض مع رغبات الأطراف الاخرى[3] »

و من تعاريف فقهاء القانون للنزاعات المسلحة نجد:

- بعرف خاذم: « هي صراع بين دولتين، او اكثر ينظمه القانون و يكون الغرض منه الدفاع عن المصالح الوطنية للدول المتحاربة[4] »
- تعريف الكاتب أبو هيف« هو نضال بين القوات المسلحة، لكل من الطرفين المتنازعين يرمي الى صيانة حقوقه و مصالحه في مواجهة الطرف الاخر"[5]

---

[1]– مصطفى احمد فؤاد ، القانون الدولي العام "الجزء الخامس" القانون الدولي الإنساني (دو.ن: د.س،2007)،90.

[2]– رسلان احمد، نضرية الصراع الدولي ،نضرية في تطور الاسرة الدولية المعاصرة (القهارة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982)، 175.

[3]– صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام (القاهرة: دار الفكر،2005)،296.

[4]- محمد حافظ غانم، المسؤولية الدولية (القاهرة: معهد الدراسات العربية،1995)،817.

[5]- صادق أبو هيف، القانون الدولي العام (الإسكندرية:منشأة المعارف، 1995)،81.

- تعريف العوضي « النزاعات المسلحة : هي صراع او نضـــال ، باســـتعمال القوة المسلحة بين الدول يهدف الى تغلب بعضها على بعض، لتحقيق مصـــلحة مادية او معنوية[1] »
- تعريف الشافعي « النزاع المسلح بين الدول ، بقصد فـــرض وجهـــة نضـــر سياسية وفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي [2] »

اما من الناحية التقليدية للنزاعات المسلحة فهي معروفة بالحرب، وهـــذه تكـــون حرب خارجيه تأخذهاالدولة الدفاع عن اراضيها ضد تهديد خـــارجي، بمســـيادتهاا او سلامه رعايهاوارضها ،وقد تكون حربا داخليه تأخذها القوات الحكومية ضد الجماعات المسلحة معارضه على اقليم الدولة ذاتها، ولا تقل شراسه وخطـــورة عـــن الحـــروب التقليدية بين الدول ان لم تكن اشد خطرا.[3]

لذلك فالنزاعات المسلحة «هي نزاعات بين دولتين او اكثر ، كل واحـــدة تعمـــل على فرض ارادتها بالقوة على خصمها » [11].

---

[1]- بدرية العوضية ، القانون الدولي العام في وقت السلم و الحرب (بيروت ك دار الفكر، 1999)،32.

[2]- محمد بشيرالشافعي ،القانون الدولي العام في السلم والحرب (الإسكندرية: منشاة المعراف،2001)،439.

[3]- قاسم ابراهييم متعب، دور مجلس الامن في تفصيل الاليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلحة غير الدولية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق قسم القانون العام ،2017)،28.

[11]– قاسم ارباهيم متعب ، نفس المرجع ن 25.

الفرع الثالث: أنواع النزاعات المسلحة

يميز القانون الإنساني الدولي اربعة أنواع من النزاعات المسلحة تتفاوت القواعد و الصكوك المنطقية في كل منهما:

I. النزاع المسلح الدولي:

وهو النزاع الذي تنطبق عليه اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 ،والبروتوكول الاضافي الاول لعام 1977، وقواعد لاهاي وغير ذلك من المبادئ القانونية.

1- اتفاقية جنيف الأولى: تحمي الجرحى والجنود والمرضى في الحرب البريه

2- اتفاقيه جونيف الثانية : تحمي جرحى والمرضى والجنود الناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب

3- اتفاقيه جونيف الثالثة:تنطبق على اسرى الحرب

4- اتفاقيه جنيف الرابعة: توفر حماية المدنيين بما ذلك الاراضي المحتلة.[1]

إذن، الدولة هي الطرف الوحيد الذي بإمكانه الاعلان عن حرب، لان الدولة فقط ودون سواها هي التي تعد من اشخاص القانون الدولي وفقا للنظريه التقليدية، وهذا ما يراه معهد القانون الدولي، لذلك فإن النزاع المسلح الدولي هو نزاع بين دولتين او مجموعه من الدول، كل واحد فيهما تعمل على فرض ارادتها بالقوة على خصمها.[2]

وتنقسم النزاعات المسلحة الى هي:

1- **النزاعات المسلحة الدولية التي بمثابة حروب للتحرير الوطني: ويحددها** البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 وتخضع له.

---

[1]– اتفاقية جونيف الرابعة بشان الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ،12 أغسطس 1999،01.

موقع الكتروني :www.inrc.org.misc.ara

[2]– قاسم إبراهيم منغي الجنائي، مرجع سابق،16.

2- **النزاعات المسلحة غير الدولية:** وتخضع لتنظيم المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جونيف الأربع و لبعض المعايير الثقافية.

3- **النزاع المسلح الدولي:** الذي ينطبق عليه اتفاقيات جونيف الأربع لعام 1949 و البروتوكول الاضافي لعام 1977 و قواعد لاهاي و غير ذلك من المبادئ القانوينة.[1]

II. النزاع المسلح غير الدولي:

تعتبر محاوله المعهد الدولي لدراسة الحروب الداخلية، او محاوله فهمية دولية عامة لدراسة الحروب الأهلية، كما كان يطلق عليه آنذاك، وكان قرار الصادر عام 1960 اول قرار جاد فيما يخص بعض الحروب الأهلية وواجبات الدول الأخرى.[2]

فالنزاع المسلح غير الدولي ينضر اليه على انه يشمل جميع اعمال العنف التي تتحدث ضمن نطاق الدولةالإقليمية الى اعمال العصيان من مظاهرات وشعب مسلح.[3]

وكان فتيلvattel اول من تطرق لموضوع النزاعات الداخلية بموجب تطبيق المبادئ الإنسانية على المتمردين، النزاعات المسلحة الداخلية التي ادرجها تحت عنوان الحرب الأهلية هي المحاولة الاولى الرائدة في تعريف النزاعات المسلحة الدولية.[4]

---

[1] - بيترو فيري، القانون الدولي للنزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دليل الأوسط الاكاديمية،2006)،263 (ترجمة منار وفاء)

[2]- صلح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، (القاهرة: دار فكر العربي، 2006)،296.

[3]- بلال علي السنور، رضوان محمود المجالي، الوجيز في القانون الدولي الأساسي (عمان: الاكاديميون للنضر و التوزيع ،2012)،81.

[4]- عامر علي سمير الدليمي، الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية (الأردن : الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014)،132.

يعرف بوفندوق الحرب الأهلية" بانها تلك الحرب التي يكون فيها اعضاء المجتمع الواحد يتناحرون فيما بينهم"، اما فيري، يرى ان الحروب الاهلية هي الحروب التي تقوم بين اعضاء الدولة الواحدة.[1] وهي نفس ما ذهب اليه الفقيه :

كالفو، "بانها نزاعات بين المواطنين في داخل الدولةالواحدة فالنزاع الداخلي يقصد به وجود جماعه مسلحه منظمة،يرأسها قائد لها . واهداف معين يقصد تحقيقها وعلى خلاف من السلطة المركزية وتحتفظ هذه الجماعة بالسيطرة على جزء من الاقليم ،وفي حاله قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي داخلي في اراضي احد الاطراف الساميةالمتعاقدة، يلتزم كل طرفت في النزاع بان يطبقك كحد ادنى ،احكام معينه مثل

-الاشخاص الذين لا يشاركون مباشر في الاعمال العدائية بمن فيهم افراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم

-يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كالجنة الدولية للصليب الأحمر ان تعرض خدماتها على اطراف النزاع.[2]

المطلب الرابع: صور النزاعات المسلحة الدولية:

الفرع الأول: النزاعات المسلحة البرية:

حددت اتفاقيه لاهاي، مفهوم النزاعات المسلحة البريه سواء من حيث التعريف اومن حيث تحديد نطاقها، على أن النزاعات المسلحة البريه تدور العمليات العدائية فيها على اليابسة، بين قوه متحاربه من حيث الجيوش النظامية وغيرها من المحاربين، وكانت المادة الاولى من اتفاقيه 1907/10/18 قد عرفت المحاربين بأنهم افراد الجيوش وافراد المليشيات والوحدات المتطوعة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

---

[1]- صلاح الدين عامر، مرجع سابق،297.

[2]- الدليمي، مرجع سابق ، 137/133.

1- ان يكون على راسها شخص مسؤول عن مرؤوسيه

2- يكون لها شهر مميزه ثابته يمكن التعرف عليها عن بعد

3- ان تحمل الأسلحة علنا

4- ان تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب واعرافها

وتخضع اطراف هذا النزاع الى قواعد القانون الدولي الإنساني ،لنظمهم بـــذلك التكامل بين احكام هذه القوانين.[1]

الفرع الثاني: النزاعات المسلحة البحرية:

تعتبر النزاعات المتعلقة باستغلال ثروات البحار، والسعي الى ايجـــاد الوســـائل اللازمة لتسويتها، وهي الاساس التي تسند اليه ظهور قواعد القانون الدولي في مجمله، والباعث على قيام وظهور قانون البحار الذي يعد فرع من فروع هذا القانون[2]، ومـــن هذا الطرح فان النزاعات المسلحةالبحرية هي النزاعات المسلحة الحرية، هي نزاعات تدور بين قوات مسلحه بحريه تابعه لجيش نظامي او غير نظامي تمـــارس العمليـــات العدائية فيها على سطح الماء وتحته وفي فضاء الخارجي، بواسطه ســـفن وطـــائرات حربيه ،وعلى ان توجه العمليات العدائية فقط ضد الاهداف العسكرية دون تلـــك التـــي تتمتع بحماية القانون الدولي الانساني ،كما ان حرب الاطراف ليست بمطلقه من حيـــث الاساليب المستخدمة في العمليات القتالية.[3]

---

[1]– زايد عيسى، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي، العلاقات الدولية(بسكرة: جامع محمد حيضر، كلية الحقوق و ع.س قسم الحقوق،2016)،23.

[2]– دليلة سيدي معمر، التحكيم في النزاعات البحرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون (تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015)،5.

الفرع الثالث: النزاعات المسلحة الجوية:

وهي عمليه عدائيه وفق اليابسة والبحار، ولا يحق الا للطائرات العسكرية ان تمارس القتال فيها[4]، على ان تحمل هذه الطائرات وطاقمها اشاره مميزه يمكن التعرف عليها عن بعد، ويخضع الطاقم و الطائرات الحربية لقواعد الحرب والحياد في النزاعات المسلحة البريه اضافه الى الاحكام الواردة في النصوص المتعلقة بالنزاعات المسلحة البحرية ان لم يوجد احكام خاصه بهذه لنزاعات.[1]

وهذه النزاعات الجوية تعتبر تهديد امنيا، فمثالا عن ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تعتبر شديده التعقيد تنشأ عن الارتفاع التدريجي في درجه الحرارة في ادنى طبقات الغلاف الجوي نظرا لزياده انبعاثات الغازات الدفيئة عبر الاحتجاج الحراري ، وامتصاص الأشعة تحت الحمراء عوض ارسالها للفضاء الخارجي، وفق تسميه العالم "جون بارتيسفوري" بانه ظاهره مماثله لحجز الغازات في الغلاف الزجاجي في البيوت الزراعية، هذه الظواهر الجوية تشكل تهديدات امنية جوية تؤثر سلبا على المجتمع، فالنزاعات المسلحة الجوية بدورها تولد مثل هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا على الامن البيئي و الإنساني.[2]

---

[3] – بن عيسى، مرجع سابق،26.

[4]– مادة 13 من قواعد الحرب الجوية ، 1932، غير ان هذه القاواعد لم ينم اعتمادها بعد كقواعد ملزمة، نضمها في مرجع القانون الدولي يسير العمليات العدائية، ص133.

[1]- بن عيسى، مرجع سابق، 30.

[2]- مراد لطالي، الامن البيئي واستراتيجيات ترقية(مقاربة الامن الإنساني) (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، د.س.ن)، 542.

المبحث الثاني: الامن البيئي كأحد مقتضيات توسع مفهوم الامن

تعد الدراسات الأمنية من اهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية، فقد شـــهدت تطورا كبيار خاصه بعد نهاية الحرب الباردة،حيث حفزتها النقاشات النظريـــة حـــول تطبيق مفهوم الامن، اذ يشهد العالم اليوم بروز تهديدات امنية جديدة غامضة المعـــالم، مبهمة المصدر، مثل الجريمة المنضمة العابرة للحدود الدولية تجارة المخدرات، الهجرة الغير شرعية الاتجار بالبشر، التدهور البيئي، وقضايا تغير المناخ...الخ، هذه التهديدات الامنية لا تهدد الدولة في حسب بل تهدد مرجعيات امنية اخرى (افراد–جامعات) وقـــد تزايد حجم هذه التهديدات الأمنية نتيجة سرعه النمو السكاني، والحركة الواسعة داخـــل حقل الدراسات الأمنية، استوجبت ضرورة مواكبه مفهوم الامـــن التقليـــدي مـــع هـــذه التطورات من خلال توسيع مضامين الامن ليشتمل تهديدات امنيه جديدة، بإضافة الـــى تعميقه ليشمل قواعد امنيه جديده ذات طبيعة غير دولتيه مرورا الـــى الامـــن البيئـــي والامن الإنساني.[1]

المطلب الأول: التحول في مفهوم الامن

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاجن: توسيع مفهوم الامن، نحو أمننة البيئية

انطلق منظرو مدرسة كوبنهاجن من دراستهم لمفهوم الامن المجتمعي من اعـــاده صياغه مفهوم الامن المجتمعي اي المجتمع بدل الفرد والدولة، فعلى خـــلاف الصـــيغة التقليدية للمجتمع التي تقدم المجتمع كنظام من العلاقـــات المتبادلـــة يـــرتبط الافـــراد المشتركين في ثقافه مشتركة، يتبنى اولي ويفر مفهوم مـــرن او مفهـــوم موضـــوعي دوركايم ي للمجتمع هو موضوع الافكار والممارسات التي تحدد الافراد في مجموعـــه

[1]– دير، اثر التهديدات الأمنية على واقع الامن الإنساني ،مرجع سابق، 10.

اجتماعيه والمجتمع هواساس حول الحرية، وحول مفهوم الذات للمجتمعات والافراد أي منطق التمييز بين "نحن وهم" محددين انفسهم في جماعة.[1]

ومن هنا يعود الفضل الى مدرسه كوبنهاجن في توسيع مفهوم الامن نحو العديد من المجالات وذلك من خلال اسهامات الباحث والكاتب باري بوزان، وكتابه: ***people states and fear"*** والذي عمد من خلاله الى توسيع وتعميق الامن ليقترح نهج جديد مغاير لفتره الحرب الباردة، مع وضع الخطةالبيئية من مسار اعاده توجيه لاجوبة حول "التهديدات الجديدة "، حيث يقدم باري بوزان خمس قطاعات من للأمن:[2]

1- قطاعات الامن: توسيع الدراسات الأمنية:

التحليل عبر القطاعات، هو المنهجية للتحليل تعود أولى استخداماتها الى نشر كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة الى الواقعية البيئية ***the logicof anarchyneorealism to structural realism*** وريتشارد ليتل ***richard little*** سنة 1993، بإعتبار انها طريقة تحليل النظام الدولي وتم تقسيمه الى مجالات ، وكل مجال (قطاع) يعطي اضاءة خاصة حول الامن الوطني، وان طبيعة التهديدات والاكتشافات تختلف داخل كل قطاع وتوتر بطريقة خاصة من الفواعل[3]

أ- **القطاع السياسي:** يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الامن كمتغير والعناصر المكونة للدولة(السيادة و الوحدة الإقليمية) على وجه عموم فان المجال السياسي للأمن الوطني هو حريه الدولة من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل

---

[1]- توفيق بوستتي، دراسات الامن النقدي، محاضرات مقدمة للسنة الثانية ماستر (قالمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2020)،4.

[2]- أسماء درغومن البعد البيئي في الامن الإنساني: مقاربة معرفية (مذكرة ماجيستير، جامعة مستوري، قسنطينة،2009)، 101.

[3]-حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري (الجزائر: د.د.ن،2001)، 138.

السياسي على المستوى الداخلي، بحيث يتحقق الامن من خلال ضمان فرص احتـــرام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية الى استقرار الوحدة الوطنية، امـــا علـــى المستوى الخارجي فيكون من خلال قدره الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة الـــى اجبارها على تغيير موقفها او من خلال تبني مواقف قد تعارض المبادئ التي تؤمن بها او المصالح التي تهدف الى تحقيقها[1]

ب- القطاع الاقتصادي: يعتبر باري بوزان بأن الامـــن الاقتصـــادي للدولـــة يتمحور أساسا حول قدرةالدولة على بلوغ الموارد المختلفة والامكانات المالية اللازمة وضمان الاسواق لتوفير مستوى معيش مقبول، واســـتغلال نظـــام الحكـــم وحمايـــة الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظـــام الاقتصـــادي داخليا، وتأثيراتالعولمة وما ينجم عنها من اضطرابات اجتماعيه، وضـــعف التماســـك والتكافل الاجتماعي، العقوبـــات ضـــعف تـــوفر الثـــروات المختلفـــة و النشـــاطات الاجرامية.[2]

ت- القطاع العسكري:

ويعني قدره الدول القوميةعلى الدفاع عن نفسها و ردع اي عدوان عسكري كما يعتمد الامن العسكري على قدره الدولة القومية على تنفيذ خياراتها السياسية باستخدام القوه العسكرية"مرادفا لمصطلح" الامن في كثير من استخداماته،اذ ان احد تعريفـــات الامن الوارد في القاموس العسكري والمصطلحات المتعلقة بها تشير الى انـــه "حالـــه

---

[1] - سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الامن القومي في العالم العربي ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،تخصص سياسة عامة و حكومات مقارنة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم سياسية ، قسم ع.س ،2009،2010)، 57

[2]- الياميين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم ع.س ،2011،2012)، 30.

تنتج عن وضع التدابير الوقائية التي تضمن حاله من الامن ضد التـــأثيرات العدائيـــة والحفاظ عليها.[1]

ث- القطاع الاجتماعي:

يعتبر المجتمع كيان قائما وموضوعا متميزا الامن والامن المجتمعي واحد من اهم القطاعات برنامج البحث في دراسات الأمنية، يتمحور الامن الاجتمـــاعي حـــول الهوية اما يطلق عليه جماعه معينه ضمير "نحن" في مقابل الاخرين والذي قد يكـــون تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة أو جماعه دينيه وهذا النوع مـــن الامـــن المتعلق بالهوية والانتماءات الثقافية والدينية والعرقية، وبالتالي هو اعتقد الأمور في القطاعات الخمس عند باري بوزان.[2]

ج- القطاع المجتمعي:

يصنف الامن المجتمعي كأحد اهم القطاعات الأمنية في اطار النظـــرة الموســـعة والمعمقة للأمن، والتي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، ويتمحور الامن المجتمعي أساســـا حول فكرة استمرارية الحياة المجتمع و الدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته و ثقافته، ديانته وعاداته،و تقاليده و كل خصائص هويتـــه الوطنيـــة، وتعتبر تهديدا لك ما يعرض الهوية الجماعية و الثقافية للمجموعة الى الخطر وما يشار اليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث وان يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة او تسرب قيم ثقافية لغوية.[3]

---

[1]- سيد احمد فوجيلي، مفهم الأمنية، مقاربة نقدية للدراسات الأمنية (الأردن: شؤون الأوسط،2016)، 153.

[2]- قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية.

[3]- بن سعدون، الحوارت الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، 25. 34.

ح- القطاع البيئي:

بالنسبة للقطاع البيئي فالأمن يقوم على وحدتين مرجعتين هما التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر،فالتهديدات الطبيعية تتمثل اساسا في الهزات الأرضية ونشاطات البراكين، ذوبان الجليد والفيضانات، الجفاف والتصحر، تتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها وينتج اساسا عن مختلف انشطة الانسان كالتلوث والمواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية كوكب، كما يثير كل ارتفاع منسوب مياه المحيطات جراه ذوبان جليد القطبين الناتج بدوره عن خلل في المناخ، ويشكل خطرا على مجتمعات الجزر في المحيط الهادي وجنوب اسيا بحيث يمكن ان تتعرض للغرق والزوال.[1]

وعليه فان باري بوزان وضع ثلاث اسباب لتوسيع نطاق مفهوم الامن خلال الحرب الباردة:

أولا: لان الامن يجب ان يتوسع نتيجة التغيرات الحاصلة على البيئة.

ثانيا: لان المفهوم يحتوي بداخله على اساسيات مان فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننه قضايا محددة من اجل جعلها من أولويات الحكومات

ثالثا: توسيع الامن لان لديه القدرة على ادماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية بذلك يصبح الامن حسب بوزان متداخلي مع السياسة، اين ستصبح فكرة الامن وزن محدد.

ويعتبر الامن الايكولوجي من بين المسائل الاكثر جدلا في النظام الدولي وذلك كون التهديدات التي تمر كل الدول دون ان الاستثناء، ويهدف هذا النوع من الامن الى

---

[1]- نفس المرجع، 25. 34.

حمايه البيئة من المسارات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ، الاحتباس الحراري ،التلوث و الجفاف....الخ، التي تهدد رفاه و سلامه الانسان وحتى نوعه، فمثلا لم يسبق ان واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم.[1]

عملت مدرسة كوبنهاغن على تطوير الامن لمفهوم الأمننة كأساس لإطارجديد للتحليل الامني، ويعتبربمثابة دمج للاثنين من أهم الابتكارات النظرية والمفاهمية الرئيسية في الدراسات الأمنية، تتمثل الأولى في تقديم بوزان لقطاعات الأمن كإطار موسع، والثانية في عمل **ويفر** حول الأمننة، وقد جادل كل من بوزان وزملائه أنه وفي سياق الاطار الموسع لأجندة الأمنية، وتفادي للخطر شمولية الأمن بجميع القضايا حتى يصبح فعليا بلا معنى ، فنحن بحاجة لقاعدة تحليلية أو قاعدة للحكم حول ماهو وما ليس هو قضية أمنية.

ويقترح ويفر بأن الأمننة الناجحة يكون فيها التعبير عن التهديد فقط من مكان معين، في صوت مؤسسي بواسطة النخب، والقضية الأمنية حسب هؤلاء الباحثين ليس بالضرورة بسبب وجود تهديد وجودي حقيقي، ولكن بسبب تقديم القضية كتهديد، وبالتالي عملية الأمن تعتبر حسب نظرية اللغة فعل الخطاب ، يقول ويفر بمساعدة نظرية اللغة يمكن أن تعتبر الأمن كفعل خطابي ، في هذا الاستخدام الأمن ليس من مصلحته تقديمه كاشارة أن شيء أكثر واقعية "الشيء نفسه هو الفعل".

فالأمننة الناجحة حسب الباحثين، هي مزيج بين اللغة والمجتمع، بين الخطاب والمجموعة التي تخول وتدرك الخطاب.

[1]- قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، 115.

و يرى ميشال ويليامز "***Michel williams***" ان مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من اشكال البنائية الاجتماعية و لها جذور في النهج التقليدي الواقعي و يعود الفضل الى مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان في توسيع مفهوم الامن العسكري الى قطاعات أخرى على الرغم من انه بقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليله[1]

الفرع الثاني: علاقة الامن البيئي بمضامين الامن الموسعة

تستمد مراجعة مفهوم الامن بانطولوجيا الفوعل الطبيعية للتهديدات الجديدة للامن، تجاوزات الامن بمفهومه التقليدين و يعتبر مفهوم الامن البيئي مفهوم جديد صاغ في سياق توسيع و تعميق مفهوم الامن، وارتبط هذا المفهوم بمضامين جديدة أخرى، سيتم عرضها بعد التطرق الى تطور مفهوم الامن.

وقد اثير جدل واسع من طرف الدارسين و الباحثين حول ظهور مفهوم الامن البيئي، وكان ذلك من خلال ثلاث أجيال للامن البيئي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- **الجيل الأول للامن البيئي:**

بدات قضايا البيئة في الظهور في أواخر السبعينيات و بدايت الثمانينيات، ولقي رواجا كبيرا في الأوساط الاكاديمية نكر منها بالتحديد في سنة 1977، من خلال كتابات ليستر براون من معهد "***watch world***" حيث نشر ورق بحثيه دعت الى اعاده تعريف الامن القومي حتى يجمع الشواملالبيئية، وانتقد احتكار الطابع العسكري على الامن ، بإضافة الى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الامر الذي ادى الى اهمال التهديدات التي يتعرض لها كل انسان ، والطبيعة خاصه حاله النظام البيئي والامن الغذائي،بإضافة الى كتابات ريتشارد اولمان 1983 ،التي اكد ضرورة عدم التركيز على القضايا العسكرية على حساب القضايا الاخرى كالتهديدات غير العسكرية التي من

[1] *-Michel williams, «words, images ,fnemies, sécurisation and and international politics, » international studies quarterly, USA Blackwell publishing , vol,47 N=4,2003,p 5,11.*

بينها تهديدات البيئية، التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة، الفيضانات والجفاف واستنزاف الثروات الطبيعية.[1]

وفي سنة 1989 اكدت جيسكا توشمان ماتيوس في مقال لها بعنوان «إعادة تعريف الامن » ، انه يلزم على السياسة الأمنية الخارجية ان تدمج اعتبارات الدمار البيئي، وعلى الدولة باعتبارهما فاعل رئيسي للتعامل مع قضايا البيئية.[2]

- **الجيل الثاني للأمن البيئي:**

في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقارنه الامن البيئي، حيث ركز النقاش حول ان الامن البيئي اصبح يمثل مصدر تهديد للأمن القومي، من خلال الندرة في الحصول على المواد الأولية او عدم التكافؤ في الحصول عليها وهذا ما سبب حدوث صراعات ما بين الدول او داخل الدول. [3]

لقد اصدر فريق حكومي "***intergovernmental panel on climate***" تقرير سنه 2007 خلص الى انه من المرجع زياده حده الكوارث الطبيعية بشكل لافت بسبب التغيير المناخي والاحتباس الحراري والتهديدات الناتجة عنها، التي تمس بوجود الدول واستقرارها واحتكار استعمال القوه من طرف الدول، و استقرار البنيه التحتية وأمن و حياه المواطنين والافراد، وتجاوزات بين الدول المجاورة،مما يخلق النزاعات عبر الحدودية.[4]

---

[1]– كريم طوافشية ، الامن البيئي في دول الصراع –السودان نموذجا– مكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في ع.س تخصص علاقات دولية و دراسات امنية (قالمة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2017)،26.

[2]–*Roland paris, « humman Security :paradign shift »hot air?« international security » . vol 26.N=°2.rall.2001.*

[3]- طوافشية ، الامن البيئي في دول الصراع، ص27.

[4]- لطالي، الامن البيئي ، مرجع سابق، 537.

الجيل الثالث للأمن البيئي: في هذه المرحلة شهد نقاش الامن البيئي، تركيزا أكثر على قضايا الامن وتغيير المناخ،لأنها القضية البيئية الاكثر الحاحا من قبل عددا من الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والأكاديمية، تضيف هذه القضية باعتبارها تهديدا للسلم و الامن الدوليين، في القرن 21 ، و من بين هذه الدراسات،اعمال كل من "جون برانت***Jon Barnett***" و "سيمون دالبي***dalby simon***"، اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الامن البيئي في 1990، و حاليا تركز على الربط بين تغيير المناخ والامن من جانب، ومن جانب اخر تأكد"ريتا فلويد"، ان هناك بحوث يمكن ان يطلق عليها "الامن المناخي"، وهذا جزء لا يمكن انكاره من الأطر النظرية من مناقشات الامن البيئي.[1] ومن خلال هذا الطرح لأجيال ومراحل الامن البيئي، نستخلص علاقه الامن البيئي بالأمن علاقه متباينة ومترابطة، فمن جهة كل مكان في بيئة سليمه وصحيه ازدادت فرص الامن وارتقاء لكن من جهة اخرى كلما ارتفع مستوى الامن الانسان قد يؤدي الى اتجاهين اما للمحافظة وحمايه البيئة من طرف الانسان او ازدياد الاعتداءات عليها لأجل اشباع الحاجات اللامحدودة للفرد.[2]

الفرع الثالث: الجيوبوليتيك والحرب على الموارد

قبل التطرق الى الحديث عن الحرب على الموارد يجب الإشارة الى الجيوبوليتيك الذي يعني علم دراسة تأثيرالأرض، برها وبحرها و مرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها، على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي اضافه الى ان الجيوبوليتك فرع من الجيواستراتيجيا.

---

[1]– طوافشية، الامن البيئي في دول الصراع ، مرجع سابق، 36

[2]– لطالي، الامن البيئي ، مرجع سابق، ص535.

بمعناها البسيط يعني الجيوبوليتك علم "سياسة الأرض"أي دراسة تـــأثير ســـلوك السياسي في تغيير الابعاد الجغرافية للدولة ويتدخل هذا المفهوم مـــع علـــم الجغرافيـــا السياسي الذي يعنى «بدراسة تأثير الجغرافيا اي الخصائص الطبيعية والبشـــرية فـــي السياسة »[1] بعد نهاية الحرب الباردة النقاش حول قضايا الامن البيئي لمحاوله تقشـــير الاستقرار الحاصل في بعض مناطق العالم بسبب نزاعات التي خلفها التدهور البيئـــي والمشاكل المرتبطة بعامل الوصول الى الموارد النادرة،فالطلب المتناهي على المـــوارد الأساسية يصدم ناحيه مهمه من نواحي معادله الموارد العالمية المهمة، فـــان الغـــرض العالمي لبعض الموارد محدود تماما، من الواضح ان مخزون العالم من بعض الموارد الرئيسية التي يتناقص بارتفاع سريع ، وعليه ضمن هذه الظروف قد ينشأ الصراع بين الدول على الوصول الى مصادر الامداد الحيوي ويطلق عليـــه ايضـــا الجيوبوليتيـــك، الحروب البيئية بالإضافة الى سمة اخرى اكثر مدعاة للقلق وهي ان كثيرا من المصادر الرئيسية لهذه الموارد تتقاسمها امتان او اكثر، او انها في مناطق حدودية يـــتم النـــزاع عنها، من المرجع ان تشمل مسائل الاتساع الشديد في الطلـــب علـــى نطـــاق عـــالمي وظهور عجز عام في المواد وتكاثر الخلافات حول الملكية ضغوطا جديده على النظام العالمي.[2]

[1]- محمد سخري، شرح شامل لمعنى الجيوبوليتيك، مفهومها، تطورها التاريخي اسسه، وأهدافه (بيروت : الموسوعة الجزائرية للدراسة السياسية و الاستراتيجية، 2014)، 03.

[2]- بلقبلي، الامن البيئي، مرجع سابق،57.

المطلب الثاني : الأمن البيئي وفق نظريات العلاقات الدولية

الفرع الأول : مفهوم الأمن البيئي وفق النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية ، من أهم النظريات التي ركزت على تطور أفكار وقضايا العلاقات الدولية المعاصرة ، خاصة الأمن بمفهومه الجديد ، و تحوله إلى مفاهيم جديدة مثل الأمن البيئي و الأمن الانساني ، هذا المفهوم صاغته التطورات الوضعية بما يتوافق و الأنطولوجية و الإستيمولوجية .

أولا: التصور الواقعي للأمن البيئي

تم النظر إلى الواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية، كعلاقة قوة ، فقد بلغت الواقعية أوج جاذبيتها كنظرية أو كمجموعة مقترحات حول الفرد والدولة و النظام الدولي [1] ، ويتفق دارسوا العلاقات الدولية إجمالا أن الواقعية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في مجال العلاقات الدولية فوصفها : " في جوهرها محافظة وتهتم بدراسة الواقع وحذرة وتشك في المبادئ المثالية وتهتم بدروس التاريخ ، وغالبا ما تنظر إلى السياسة الدولية بتشاؤم ، وليس بتفاؤل ، لا يدل على فشلها بقدر ماهو تقرير لحالتها ، وتعتبر الواقعية الدولة هي الفاعل الرئيسي و الأهم في العلاقات الولية فهي الوحدة الأساسية للتحليل".[2]

أما ضمن سلم ترتيب المسائل الدولية ، يحتل الأمن الوطني قمة الأولويات في القضايا الدولية ، فالواقعيون عادة ما ينظرون إلى القضايا العسكرية والأمنية

---

[1] – سليم قسوم ، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص الإستراتيجية و المستقبليات (الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2010)53.

[2] – أحمد علي سالم ، القوة ، الثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية شيئا في الماضي (المجلة العربية للعلوم السياسية 20، 2008) 19.

والإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسية العليا ، في حين يضيفون القضايا الاقتصادية والاجتماعية ضمن المسائل السياسية الدنيا نظرا لأهميتها الثانوية. [1]

أما بالنسبة للرؤية الجديدة عند الواقعيون الجدد (الواقعية الجديدة)، تعتبر أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد ، أن القوة العسكرية لم تعد أداة فعالة يمكن استخدامها ، أنه يوجد هرمية واضحة للقضايا أو الموضوعات وبالتالي فكل القضايا مهمة سواء كانت القضايا سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو بيئية ....إلخ .[2]

وبناءا على هذه الأرضية فإن تفسير النظرية الواقعية الأمن البيئي يمر عبر إتجاهين هما :

الاتجاه الأول :

فحسب هذا الاتجاه فإن الواقعية والمنظور التقليدي للأمن، غير مجهزتين للتعامل مع وصول تهديدات جديدة مثل تلك التي يشكلها التدهور البيئي ، من ناحية ومن أخرى منظور الواقعية أن توسيع نطاق تعريف الأمن من التهديدات العسكرية الخارجية لحساب تهديدات الإنسان و الأمن البيئي حسب الواقعتين رسم كاذب أو غير ضروري.[3]

الاتجاه الثاني:

مع نهاية الحرب الباردة ، إنتشرت فكرة الاحترار العالمي ، وكان هناك الوعي بالقضايا البيئية محدود ، قبل صعود العديد من التوترات بين موسكو وواشنطن بعد

---

[1] – طوافشية الأمن البيئي في دول الصراع ، مرجع سابق ، 39 .

[2] – نادية محمود مصطفى ، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد (المجلة السياسية الدولية 21 ، 1985) ، 11.

[3] *Josh gellers : climate change and environnemental security : bringing realism bachin , 2010 p 6 .*

بغزو أفغانستان ، من قبل الجيش السوفياتي و إعادة تقييم خطاب الخوف ، في ذلك الوقت كانت هناك كنايات يحذرون من تدهور البيئة جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل ، التي تشمل تهديدا خطيرا للنظم الأيكولوجية ، ومستقبل الإنسانية ككل ، كما كان دور الإعلام بارزا في نشر مدى خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط أي سلامة الإنسان .[1]

ومن هنا بدأت الاستقامات في الربط بين أمن الدولة و العوامل البيئية في المنظار الواقعي خصوصا ضمن النقاشات حول السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرون .[2]

كما أشار " روبارت كلايت " بأن الندرة "Scarity" ، والجريمة Crime والإكتضاض السكاني، والأمراض .... إلخ ، تشكل تهديدا الأمن العالمي ، بأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه بالنسيج الإجتماعي لكوكبنا ، و يقدم "كابلات" إفريقيا كأبرز قارة تهددها هذه الظواهر ، ويعتبرها رمز الإجتهاد في جميع النواحي البيئية ، الديمغرافية و الإجتماعية ، وحتى القارة تحوي العديد من المشاكل ذات الطبيعة المركبة إقتصاديا و إجتماعيا وسياسيا و الطبيعة أو البيئة تلعب دور القوة المعادية نتيجة لتناقص موارد الطبيعة .[1]

ثانيا التصور الليبيرالي للأمن البيئي :

لقد إهتم المذهب الليبيرالي بحيثيات المن البيئي ، بشكل واسع وعميق وملحوظ بالمقارنة مع المدرسة الواقعية لتشمل تحليلها على كل جوانب المن البيئي ، وذلك بدءا

---

[1] – أحمد برقوق ، التهديدات الأمنية في المغرب العربي ، مقاربة الأمن الإنساني أطلع عليه بتاريخ . 2021/04/07

http: // www.politics.dz/Mreds/altardiat ,almim fialmghrbaly –yarbi .69.

من عالمية الطورات البيئية ، وصولا إلى نظرية السلام الديمقراطي ، وتعد الكتابات الليبرالية الأكثر إسهاما في تطور مفهوم المن البيئي وهذا نتيجة لـ: [1]

1- مؤتمر ستوكهولم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان الذي عقد في مدينة ستوكهولم 1972 أين أصبحت القضايا البيئية قضايا مركبة وخطيرة على العالم . [2]

2- الوضع القائم حول القضايا البيئية الذي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية من خلال التعاون و المؤسسات و التدفقات عبر الحدود .[3]

وقد ركز "ريتشارد" على أهمية المجتمع المدني من خلال دور المنظمات الحقوقية في الحفاظ على البيئة ، والدعم الذي تلقاه عبر المجتمعات كما تفترض الليبرالية التعاونية إلى تعزيز إمكانية التعاون بين الدول تحل المشاكل البيئية ، وهذا ما سيساعد فهم ورغبة بعض القادة السياسيين لبناء تحالفات اقتصادية وبيئية معا .

ومما سبق يمكن استخلاص ، أن المفاهيم المقدمة للأمن البيئي في إطار الواقعية تقوم على فكرة التهديد و الخطر ، أما النظرية الليبرالية فقد اشتملت بالتنوع حيث ركزت على ضرورة التعاون و السلم لمواجهة المشاكل البيئية .[4]

---

[1]- درغوم، الأمن البيئي ، مرجع سابق ، 83 .

[2]- جون بليس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث (دبي : مركز الخليج لأبحاث ، 2004)، 659

[3]- صندورة لعور، الأمن، (بيروت: مركز الخليج البحاث ، 2000) ، 29 .

[4] -طوافشية ، الأمن البيئي في دول الصراع ، مرجع سابق ، 44 .

الفرع الثاني : مفهوم الأمن البيئي وفق النظريات ما بعد الوضعية

أولا : المقاربة النقدية و الأمن البيئي

تعد النظرية النقدية من أهم النظريات التي انتعشت في فترة ما بعد الحداثة بألمانيا ، و إن كانت هذه النظرية قد تبلورت في فترة مابعد الحداثة بالمانيا ، في ثلاثينات القرن العشرين وذلك بمدرسة فرانكفورت ، وتجسدت في عدة ميادين ومجالات معرفية ، كالفلسفة ، وعلوم الاجتماع ، و السياسة و الفن ، والنقد الأدبي. فهي تعني نقد النظام الهيكلي و نقد الاقتصاد السياسي و النقد الجدلي ، و النظرية النقدية 1937 ، وقد جمع فيه صاحبه مجمل التطورات التي عرف بها أصحاب مدرسة فرانكفورت سواء النظرية منها أو التطبيقية ، وقد استهدفت النظرية النقدية تنوير الإنسان الملتزم تنويرا ذهنيا وفكريا ، وتعتبره إيجابيا ، بعد أن حررته من ضغوط الذاتية ، عن طريق نقد المجتمع بتعريته إيديولوجيا[1].

و تقوم النظرية النقدية على ثلاث مرتكزات تتمثل في :

1- تبنى النقديون مقاربة نبوية ، حيث أن هناك قوى اجتماعية و اقتصادية شاملة ، هي التي تحدد الأمن و تطويره الحقيقي و ليس الدول بصفة مطلقة .

2- الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى و أساسية في تحقيق الأمن منها الكوارث الطبيعية و الأزمات الاقتصادية أي كل ما يهدد أمن الإنسان .

3- اعتبار الفرد الإنساني موضوعا مرجعيا أساسيا ، و الدولة وسيلة لضمان أمن هذا الأخير ، وبهذا لا تكون الدولة معنية بالأمن . [2]

---

[1] -جميل حمداوي ، النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت
http ://www.alukah.net /literature,language/0/38934/

[2] خالد بكشيها ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الشامل الإفريقي (رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر: 3 ، 2011) ، 26 .

ولقد أشار "جون بارنت " إلى معنى الأمن البيئي ضمن مقاربة نقدية تدعى النظرية الخضراء Green theory التي امتدت إلى فهم الواقع و الاستدامة الحالية وما يرتبط باستغلال ، و إساءة الإنسان للكوكب و المشاكل المذكورة التي تمس العالم غير البشري .[1]

ثانيا : الإيكولوجيا النسوية والإيكولوجيا الإجتماعية: أي علاقة؟

- **الأيكولوجيا النسوية**

يتخلص التعريف المبسط في دراسة النساء والحركات النسائية ، ليس بوصفها شيئا، ولكن بوصفها ذاتا قادرة على المعرفة ، وتنظر السنوية للعالم نظرة مغايرة ، إذ استخدموا مفهوم الجند وطرحوه كأدلة للتحليل وفهم للسياسة الدولية ، ويعرف بعضهم النظرية النسوية بأنها " منظومة فكرية ، ومسلكية مدافعة في مصالح النساء ، وداعية إلى توسيع حقوقهن ، أما معجم ويستر" ، فيعرفها أنها " النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسيين سياسيا و إجتماعيا ، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة ، وإهتماماتها و إلى إزالة التميز الجنسي الذي يعاني منه المرأة .[2]

وتتلخص مسلمات الإتجاه النسوي الايكولوجي على ثلاث إفتراضات أساسية :

- ثمة نظريات دالة على الهيمنات غير المبررة على النساء، وعلى البشر المهمشين والمستغلين والمسيطرة عليهم، وعلى غير البشر من الحيوانات والطبيعة .

---

[1] « Jon borr» , green political threory politicall deologies , an introduction (2014) p9-11.

[2] سيف الدين ربايعية وعبد السلام مرابط ، النظرية النسوية (قالمة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015)، 4 .

- إن فهم الترابطات بين النساء و الطبيعة شأن مهم لكل من النسوية والمذهب البيئي و الفلسفة البيئية.
- المشروع المركزي للنسوية الايكولوجية يتشكل باستبدال بين الهيمنة غير المبرزة إحلال بنى وممارسات محلها.

كما يرى العديد من دعاة الحركة النسوية الايكولوجية Ecofeminism ، وممن يدعمون هذا الاتجاه الايكولوجي الاجتماعي ، أن الراديكاليين يجب أن يقفوا على تحرير المرأة ، بذلك فإن التيار الايكولوجي ، النسوي قد جمع بين بنية فكرية وحركية سياسية من أجل الدفاع عن الطبيعة ، فأضطهاد النساء يعد جزء من الأزمات الأيكولوجية كجعلهن تابعات لنفس الديناميكيات من طرف قيم لخصت عن الطبيعة المبنية للمجهول .[1]

ولقد أشار أنصار التيار النسوي إلى أن القضايا البيئية من تدهور و إستغلال بيئي ، تعتبر قضايا نسوية ، على إعتبار أن النساء لهم أساسي في حماية الطبيعة من كافة الإستغلا لا ت و الأضرار المعرضة لها ، خاصة فيما يمس قضية إزالة الغابات في بعض البلدان ، و التي تعد مصدر رزق للعديد من العائلات ، بإعتبار النساء عنصر فاعل في الأسر وفي أي خطر أو تهديد .[2]

ثالثا : الايكولوجيا الاجتماعية

تقوم المقاربة الأيكولوجية الإجتماعية علة مبدأ الفوضوية حسب ما أقره المفكر "بارنت" ونفترض أن التدهور البيئي يمكن فهمه بشكل أفضل ، إذا تم

---

[1]– بالقبلي ، الأمن البيئي ، مرجع سابق 64 .

[2]– مايكل زيهرمان ، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الأيكولوجيا الجندرية ، شفيق رومية (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، 2006)، 7 .

إعتباره كمنهج لعلاقات السيطرة و الإستغلال ، أما مصطلح الايكولوجيا الاجتماعية Ecology ، قد وضعت من طرف الفيلسوف الاجتماعي و السياسي موراي بوكشين Murray bookchin الذي تقوم فلسفته الاجتماعية على الفوضوية أو Awarchisim ، وتعتبر الايكولوجيا الاجتماعية كنظرة الايكولوجيا العميقة Deep ecology ، التي ترى بأنها لم تدخل كفاية في النظرية الاجتماعية ، وأن التدهور البيئي يفهم بشكل أفضل كمنتج لعلاقات السيطرة ، ويستعمل كلمة Ecomarchism أو الفوضوية الايكولوجية في بعض الاحيان يدل S.E وهذا منذ أن إعتمدها المفكر بوكشين .[1]

فالإيكولوجيون الاجتماعيون يرون أن حل الازمة البيئية القائمة يتم عبر تغيرات أساسية في القيم الثقافية و الايديولوجيات المهيمنة ، بإضافة إلى استبدال القيم الأساسية وخاصة منها الاقتصادية ، وثقافة الاستهلاك و الذات المركزة على الانا بقيمة ايكولوجية جماعية تحررية وذات غير مهيمنة وفي هذا الصدد يؤكد "موراي بوكشين" إن عزل المشكلات البيئية في المشكلات الاجتماعية ، يعني إساءة فهم جسمية لمصادر الأزمة البيئية المتصاعدة ، فالطريقة التي نتعامل بها الكائنات البشرية بعضها مع بعض هي أم جوهري لبحث الأزمة البيئية .[2]

المطلب الثالث: الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الانساني

ان الأمن الانساني لايقل شأنا عن أمن الدولة ،وليس هناك تعارض بينهما،فلا يمكن أن تكون دولة آمنة مالم يكن مواطنوها بمأمن كامل، فالأمن الحقيقي يرتكز

[1]– قسوم ، دراسات الأمن البيئي ، 105 .

[2]– بالقبلي ، الأمن البيئي ، نفس المرجع 66 .

على الفرد وليس الدولة فحسب [1]، فانتشار مفهوم الأمن الانساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة ،وتبنيه من طرف بعض الدول مثل كندا ،اليابان والنرويج، كمبدأ لسياستها الخاريجية الى أنه يبقى مفهوما غامضا ،وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الاولى تعريف وتحديد مداه التحليلي ، فالأمن الانساني يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة،في انماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو في الوظائف او المجتمعات.[2]

الفرع الأول: الأمن البيئي كقيمة عالمية.

لقد طرح داير dyer في مقالته داخل كتاب البيئة والعلاقات الدولية قضية الأمن البيئي كقيمة عالمية، وهذا مادفع الى تحويل النظرية الدولية ، لأن أمن البيئة سيبرز في هذا النظام الدولاتي، ويكون مناقضا له من خلال خلق "نظام قيمي" ،وأن هذا الحتمال مرفوض من زجهة نظر مركزية الدولة، لكن سيلقي ترحيبا في ايطار نظرية مؤسسة على القيم ، لذلك يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تكون البيئة والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك ، هي الانتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة الى تحليل يركز على القيم[3].

وبهذا الطرح فان الاقتراب الليبرالي قد فرض نوعا من التحليل، بالحديث عن الأمن واللأمن من داخل فضاء أكثر اجماعا وقبولا، من أجل ذلك وجب الحديث عن

---

[1] –لطالي، الأمن البيئي،536.

4– صفية ادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الانساني (مذكرة ماجستر، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،201)،38.

[3]– درغوم، البعد البيئي في الأمن الانساني،88

الأمن المشترك ،الأمن التعاوني الأمن الانساني ،الأمن العالمي وضمن هـذا الاطـار كيف يمكن للأمن البيئي أن يأخذ اتجاه قيمة عالمية .[1]

وفي مقال آخر بعنوان الأمن البيئي وعلى العلاقات الدولية يقول "دايـر dayer" أن مشروع الامن البيئي قد حمل داخله تطبيقات احتـوت سـقوط المنحـى الـدولاتي للسياسة العالمية ،لكن مايظهر الأن هو أن الأمن البيئي العالمي هو الشـرط الأساسـي للأمن الانساني ، واساس رفاهية الشعوب [2]

الفرع الثاني: تحليل الأمن البيئي وفق نظرية النظم

في محاولة لوضع رابط بين مواضيع المقاربات الليبرالية ومفهوم الأمـن البيئـي ،طرحت عدة تساؤلات أهمها:أي تعاون يجب بناؤه من أجل الأمن البيئـي. وكاجابـة للسؤال ، بالنسبة لبعض الخبراء ، الأنظمة البيئية لا تقدم سوى صورا للعلاقات الجيدة بين الدول، لكن ماهو موجود في الحقيقة يخفي ادراك وفهم مـن جـانبهم،ان التعـاون الدولاتي interètatique حول الأمن البيئي صعب في العادة من جهة ، ومـن جهـة أخرىهناك صعوبات في اقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة أو التوصـل الـى اتفاق شامل ،وفكرة التعاون تستوجب الحديث عن السياسات البيئية ،وتخصص سياسي يعمل على هذا التحدي الذي تطرحه البيئة وعامل الأمن فرد فعل سلبي واحد من جانب احدى الفواعل يؤدي الى انهيار كل نظام [3]

وفي ايطار آخر حول عمليات البحث في السياسات البيئية هو معيارية الأنظمـة البيئية ،فان هذه السياسات والنظم البيئية التي تبحث في وسائل آمنة للدولة في مواجهة

---

[1]–بالقبلي، الأمن البيئي ،48

[2]– منى بن رجم وصليحة بوعجينة،"متطلبات الأمن البيئي العالمي:التحديات والرهانات(مذكرة ماستر،قالمة:جامعة08ماي1945،2013،43.

[3]– بالقبلي، الأمن البيئي ،49.

الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا، فهي لاتزال تعاني تشـــتتا فـــي اعـــادة تعريـــف العلاقات بين الانسان و الطبيعة ، اضافة لأن دولر المفكرين الذين يعملون على البحث عن وسائل آمننة الدولة في مواجهة الأخطار والمشاكل التي تحدث تدهورا بيئيا، كذلك دور الخبراء الأمنيين في المجال وهو حماية الدولة ، هؤلاء يجيـــدون مكـــانهم علـــى مستوى المقاربة الأممية ، فالأمم المتحدة قد بدأت فعليا بالمشاركة الاستباقية من أجـــل ايجاد حلول للنزاعات الاثنية ،وتصنف المنظمة الوحيدة التي تخصص جهودها للمسائل البيئية [1].

[1]– درغوم، البعد البيئي في الأمن الانساني، 92.

المبحث الثالث : التأسيس النظري للنزاعات الدولية المسلحة

في هذا المبحث سيتم إلقاء الضوء حول ،النظريات و الأطر المعرفية المفسرة لظاهرة النزاعات الدولية المسلحة ، كما سيتم توضيح أنماط النزاعات المسلحة، وذلك حسب المواقف النظرية المختلفة ، النظريات التي فسرت النزاعات بالرجوع إلى الفرد، والتي إنطقلت في تفسيرها على مستوى الدول، والتفسير النظمي ، وذلك بما يتعلق بظاهرة النزاعات الدولية كظاهرة خاصة بعد الحرب الباردة وكيفية التعامل معها .

المطلب الأول: النظريات التي فسرت النزاعات الدولية انطلاقا من الفرد

الفرع الأول: نظرية إحباط العدوان

حسب جون دولارد، الإنسان هو سبب النزاع بسبب الطبيعة الشريرة له، وميله للصراع إما بالنسبة لعلماء النفس، فالفرد هو سبب النزاعات بين الجماعات أو الدول على اعتبار أن سلوكيات الوحدات هي سلوكيات الأفراد، فبنسبة لدولارد، العدوان يحدث بسبب وجود رغبة أو وجود عوائق تحول دون تحقيقها .

الفرع الثاني :نظرية الندرة والاحتياجات

هذا الطرح تبناه المفكر بورتان ،اي ان هناك احتياجات لدى الأفراد فإذا غابت تلك الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية ،وعليه فان الفرد عند عدم توفر احتياداته، يسعى إلى تحقيقها بنفسه، أو يغير النظام، أما على المستوى الدولي، فهناك احتياجات أساسية للدول هي الأمن والاستقرار ،فإذا كان النظام الدولي القائم لا يوفر هذه الاحتياجات الأساسية تسعى الدول الى تحقيقها بطريقة فوضوية .

الفرع الثالث :نظرية الحرمان النسبي

تعود الى المفكر تيد جور سنة 1970 ،وهي تطوير لنظرية الاحتياجات ،وتقدم تفسيرا يقوم على التناقض بين السلطة،وسعي الجماعات المحتل لتحقيق نجاح سياسي واقتصادي ،وبالتالي تركز على العوامل السياسية والاجتماعية ، وتستعمل

أدوات تحليلية اكثر من نظرية الاحتياجات ، وذلك بوجود تعارض مع السلطة و جماعات ترغب في استحواذ على مناصب سياسية ،والحصول على ثروات معينة، وقد طورت هذه النظريةبنظرية حق الجماعة لسنة 1985 ، لتزيد من التركيز على العوامل الاثنية التي تصاحب العوامل الاقتصادية والسياسية .[1]

الفرع الرابع : نظرية الإدراك وسوء الإدراك

ينطوي الاهتمام حول بالمدركات في السياسة العالمية على دراسة سلوك الفرد، وبشكل استقصاء صنع القرار، فهو العملية النفسية الأساسية التي تؤدي إلى تحديد الموقف، فجميع الادراكات في وضع القرار هي افتراضات أو استنتاجات مشروطة بشان شخص او مجموعة من الاشخاص، فجرفيس سنة سنة 1976 في كتابه حول الإدراك وسوء الإدراك يرى انه على الفرد الحصول على قدر من المعلومات، فإذا لم يتم غربلتها سوف يؤدي لسوء إدراك قد يؤدي لاتخاذ قرار خاطئ، انطلاقا من معلومات مشوشة تؤدي للنزاع ، وتزيد حدة صعوبة الإدراك الصحيح في أوقات الأزمات، حيث لا يتوفر هناك وقت ليلتقي المعلومات اللازمة.[2]

المطلب الثاني : النظريات التي فسرت النزاعات الدولية المسلحة انطلاقا من مستوى الدولة

الفرع الاول: الواقعية الكلاسيكية

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية حازت على النصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، وهو ما جعلها تهيمن على الدراسات النظرية لهذا الحقل لفترات طويلة، كونها

---

[1]– سوسن دغال ، مدخل الى تحليل النزاعات الدولية (جامعة عنابة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012)،08.

2 – دغال ، تحليل النزاعات الدولية ، 09

قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لمسائل الصراعات والحروب. و ربما كان التعاطي الدائم للواقعيين مع حالة الحرب، هو المسلمة المركزية التي تأسس عليها البناء الواقعي من جهة، وعنصر إضفاء الموضوعية والعقلانية عليها، من جهة أخرى.

ويستوحي الواقعيون تحليلاتهم من فلسفة مكيافيللي، وخصوصاً من هوبز (Hobbes) في كتابه (Leviathan)- الدولة ذات النظام الدكتاتوري- الصادر بالانكليزية عام (1651)- حيث وصف العالم في الوضع الطبيعي، أنه خلعة للغرائز النرجسية- المغرورة- للإنسان، وهنا "حيث لا توجد قوة مشتركة، فلا وجود لقانون، وحيث لا وجود لقانون، فليس هنالك من ظلم". وبالنسبة للواقعيين، فإن المجتمع الدولي مشكّل من دول دون "قوة مشتركة"، فهو فوضوي من الطبيعة. ولقد وصف توسيد يد (Thucidyde)، من قبل، عملية التطور في العالم اليوناني: تبدأ المدينة بتسليح نفسها من أجل أن لا تقع تحت طغيان مدينة أخرى. وما أن تصبح مجهزة بمعدات عسكرية قوية، فإنها تصل إلى الاستدلال بأن الهدف أن تكون محمية أكثر، وما أن تقوم بذلك، حتى تنتقل لوضع الدول المجاورة لها تحت وصايتها، وتصبح بالتالي امبريالية، لأنها لم تبحث إلا عن الدفاع عن مصالحها. وإن الموازنة الوحيدة لوقف هيمنة قوة كبرى تكمن في نتيجة تحالف الآخرين، ومن هنا البحث الدائم عن توازن القوى .[1]

وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:

1- الدول هي الفاعل الأساسي أو الأهم في العلاقات الدولية؛

2- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ؛

3- الدولة فاعل عقلاني بالأساس؛

---

[1] سليم قسوم، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية** (قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ــ قسم العلوم السياسية، 2015)، 28 .

4- الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية.

ينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية، باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي "أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية" وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية :

- مصلحة البقاء: وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها

- مصلحة تعظيم القوة العسكرية: حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

- مصلحة تعظيم القوة السياسية: يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي و التجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

وتعتبر هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولي، والقوة عندها موزعة بين ثلاث أشكال هي: القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة التجارية و القوة السياسية التي تعد محصلة القوتين الاقتصادية والعسكرية. و تجد هذه الأفكار دعامتها لدى أبرز رواد الواقعية وهو هانس مورغانثو H.Morgenthau بقوله

:" إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو المصلحة المحددة بناءا على القوة [1] **."**

كما يرى الواقعيون بأن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، كما تلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة، دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري إذ أن القوة هي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كالتطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية و الإيديولوجية .

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف، قسمها مورغانثو إلى ثلاثة أهداف أساسية:

- زيادة القوة: بإتباع سياسة توسعية.
- الحفاظ على القوة: من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
- إظهار القوة: بإتباع سياسة عرض القوة .

نظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني اعتبر مفهوم المصلحة Interest بمثابة أداة تحليل أساسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية. إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي يعتبر أحد أهم إسهامات هانس مورغانثو في نظرية Balance of power ،حيث يعتبره على أنه الوسيلة الناجعة لضمان السلام. كما ينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة ويحول دون تحقيق رغبة السيطرة .

---

[1] حسين عبد المنصف، **الحوار المتمدن**، العدد 4068، مواضيع وأبحاث سياسية، 2013.

كما يرى الواقعيون أن التسليم بمفهوم"المصلحة هي القوة" يمكن من تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ. ويضيف أيضا بأن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، ويوضح فكرته بالقول "إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها، بل العكس إنها تفترض صراعا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة . [1]

وتعتبر هذه المدرسة إلى جانب ذلك، أن الفوضى والصراع شئ ضروري أي أنه دائما سوف يكون هناك صراع ولا يكون هناك تعاون وأن مسائل الحرب والصراع تأتي في المرتبة الأولى في العلاقات الدولية، فعندما يكسب طرف شيئا فان ذلك دائما ما يمثل خسارة الطرف الأخر لهذا الشئ. وهذا ما أكده نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykmanبدوره باستناده إلى عبارة شارلزتيلي Charles Tilly الشهيرة "الحرب صنعت الدولة والدولة صنعت الحرب" ليؤكد أن ميزة العلاقات الدولية هو النزاع وليس التعاون، ويضيف بأنه كما هو الحال في العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية فإنها تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وأن الدول في ظل هذا النظام تبقى إما لأنها قوية، أو لأن دولا أخرى تتولى حمايتها. [2]

فالصراع إذا حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول ، ويجسد مفهوم القوة المتغير الأساسي في تفسير سلوكيات الدول، وأن

---

[1] عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية مابعد الحرب الباردة**(باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007)، 148.

[2]– محمد عصام، **العلاقات الدولية شيء من النظرية والتطبيق و الحوار المتمدن**، 2006)، 92 .

المصطلحات و التعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية ألا وهو القوة. أما في تحليلهم لمصادر الصراعات الدولية فان الواقعيين يهملون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنزاعات ،فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى، ويعتقد ريمون أرون " Raymond Aron أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة [1] ".

كما يرتكز مفكرو الواقعية السياسية في تفسير السلوكيات النزاعية على مفاهيم استراتيجيه كالاختلال في ميزان القوى أو وجود "فراغ قوة" والذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي وأمني كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة، أو وجود موقع جيو إستراتيجي هام (دولة، مضيق، بحر) يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا. ورغم تركيز الواقعيين الكلاسيكيين على تفسير الحروب والنزاعات إلا أنهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام، حيث اعتقد مورغنثو أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي: أولا إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق، ثانيا يمكن تحقيق السلام من خلال القانون الدولي، ثالثا هذا السلام يمكن أن يكون حقيقة إذا أقمنا حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه مطلقة يمكنها فرض آرائها على الجميع، أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوة وحسب مورغنثو الحل

[1]– قسوم، النظريات المفسرة للنزاعات الدولية، 29 .

الأخير هو الممكن، لأن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية، عكس مفهوم توازن القوة .

إلا أن طروحات الواقعية التقليدية، انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها– في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفـــــــهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسســـات الدوليـــة، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني :المدرسة الليبرالية (السلم الديمقراطي)

تبنّى هذا الطرح المفكر ايمنوال كانط في كتابه "السلم الدائم"،حيث ازدهرت فـــي فترة معاهدة واستيفاليا ،وظهور وضع دولي تحقق فيه توازن القوى ،ثم تطورت هـــذه النظرية حيث ترى أن هناك دول جمهورية يحدث بينها سلام ديمقراطي، على رغم من امتلاكها وسائل القوة والإكراه المـــادي، غيـــر أن ذلـــك لا يحـــدث إلا بـــين الـــدول الديمقراطية، وتفسر هذه النظرية النزاعات الدولية بالعودة إلى مستوى تحليل الـــدول ، فالدول الديمقراطية مسالمة لا تقوم على بالحروب، حتى مع تلك الـــدول الديكتاتوريـــة ذات النزعة النزاعية ،فالدول الديمقراطية تحاربها بطريقة مباشرة ، وذلك عن طريـــق الحروب بالوكالة ، وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن الشعوب تريد السلم أما الحكـــام فيسعون نحو الحروب، وذلك لأن كلما كان النظام يعكس رغبة الشعوب فكلمـــا كـــان سلميا والعكس، أي انه كلما انعدمت القنوات السياسية أمام الشعوب، كلما اتجـــه نحـــو

[1] نفس المرجع، 30 .

الحرب، ومن هنا تم الاعتماد على تحليل طبيعة النظام السياسي كسبب في حدوث النزاع .[1]

الفرع الثالث : تفسير النظرية الديمغرافية للنزاعات المسلحة

1- انطلاقا من مسلمة "مالتوس"، حول عدم التناسق بين الإمكانيات الطبيعية و الزيادات السكانية الهائلة، هذا ما يدفع بالدول لغزو دول أخرى مجاورة

2- الدول قليلة السكان عبر التاريخ تكون مهددة من طرف دول أخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

كما يشكل العامل الديمغرافي مصدر استقرار أو تهديد أمن دولة معينة، مثل حالة النزاع الإيراني الإماراتي.

3- أعاد طرح فكرة مالتوس "بول كينيدي" في كتابه (الاستعداد للقرن الـ20) قال بأن الهجرة تكون من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة فيؤدي ذلك إلى خلق حالة النزاع .

نظرية الاحتياجات الإنسانية : من أهم الباحثين في هذه النظرية (*John Burton*)، (*Johan Galtung*).[2] هذه النظرية تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.

يفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي

---

[1] دغال، **المقاربات النظرية لتحليل النزاعات الدولية**، 11 .

[2] محمد شكري، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**(قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ــ قسم العلوم السياسية،2012)، 51.

احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجاً. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلاً.

وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.[1]

وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مُشبعات لهذه الاحتياجات وطبعاً قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم .[2]

الفرع الرابع :التفسير البنائي للنزاعات الدولية

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك". زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام .

---

[1] قسوم، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، 31.

[2] شكري، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، 181 .

ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي" **كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.**" ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

تنطلق البنائية من تصورات تنتقد الاتجاهات النظرية العقلانية التي ثبت فشلها في أعقاب نهاية الحرب الباردة من خلال عدم قدرتها على تفسير نهاية هذه الحرب وبشكل سلمي ويتضح ذلك في العناصر التالية:

تستند الاتجاهات النظرية العقلانية الواقية و الليبرالية في تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية، وعلى خلاف ذلك تنطلق البنائية من عناصر غير مادية وبالتحديد على **عنصر الهويةIdentity** التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمتطلباتها ومؤسساتها، ومع ذلك فالبنائية لا تنفي دور العوامل المادية، بل هي تحاول أن تربط بين الأبعاد المادية، الذاتية والتذاتانية في العلاقات الدولية. وقد أوضح وندت "أن المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم" .

أن الاتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الاجتماعي شئ معطى وبالتالي فان مصالح الدول شئ معطى كذلك، في حين أن البنائيين يعتبرون أن النظام الدولي هو من اختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف، مجموعة من الأفكار، بناء فكري، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف بني البشر في سياق زماني متصل وإذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة، فان النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.

تركز البنائية كإطار مفهوماتي على مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار. وفي رأي ونـدت أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها، وهي بذلك تتخلى عن المفردات والتعابير مثل: الدولة، توازن القوى، الفوضى وغيرها، كما تتولى تحليل تأثير تلك الكلمات، وتحليل المبادئ والقواعد، والتطبيقات العملية لها، والدور الإنساني في صنع التركيبات الاجتماعية. [1]

"إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك."

عموما نستخلص أن الصراع وفق التحليل البنائي ليس معطى مسبق أو نتيجة لفوضى النظام الدولي، وإنما هو نتاج للتوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة (أي نتاج لعوامل غير مادية) وهي العوامل التي ترى البنائية بأنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية من أجل تمرير أهدافها المصلحية.[2]

---

[1] شكري، نفس المرجع

[2] عبد الرزاق زوتين، محاضرات تحليل النزاعات الدولية ملقاة على طلبة السنة الثالثة، تخصص قانون عام (قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، 2014)، 55 .

المطلب الثالث : التفسير النظمي للنزاعات الدولية المسلحة .

الفرع الأول :الواقعية الجديدة Neo-realism :

تعّرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيليبين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي. والواقعية الجديدة هي رؤية نسقيه Systemic للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز Kenneth N.Waltzأهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية (1979) Theory of international politics "تجاوز النقد الذي وجه إلى مورغنثو، مقترحا نظرية "المنظومة الدولية"والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية[1] .

اذا كانت الفرضية الاساسية في واقعية مورجنثاو تتمثل في انعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالانانية على صانع السياسة الخارجية ، ومن ثمة على سلوك الدول الخاريجي ،فان الواقعية البنيوية ، وعلى راسها كينيث والتز ، ترفض هذا التصور باعتبار انه من الصعوبة بمكان تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير علمية صارمة ، وان التركيز على الجوانب الشخصية لصانع القرار ليس من شانه ان يقودنا الى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدولية . [2]

---

[1]– قسوم، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**،35 .

[2]–أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، دراسة تقويمية** (الإسكندرية: دار الفكر العربي للنشر، 2007)، 23.

في تحليلها لظاهرة النزاع الدولي تركز الواقعية الجديدة على أثـــر بنيـــة النظـــام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظـــل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهـــدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتتوازن قواها فتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحرب. فالدولة إذا هي الفاعل الفردي العقلاني التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل وســـمات النظام الدولي. لذلك يركز الواقعيون الجدد على النتائج والآثار التـــي تحـــدثها بنيـــة الأنساق الدولية على الدول (الفاعلين) المشكلين لها. فالتنافس في تلك الأنســـاق ينتهـــي بإزالة الدول التي تفتقر للجدية، بالإضافة إلى ذلك فان الأنساق تؤهل الدول اجتماعيـــا بإجبارها على أن تتصرف بطرق معينة. ويبدو من وجهة النظر هذه أن والتز يتبنـــى وجهة نظر المنظرين البنيويين القائلين بتأثير"البنية Structure "على سلوك "الفاعلين " Actorsالمكونين لها، بنفس القدر الذي يتبنى فيه أيضا وجهة نظر المنظرين الفرديين القائلين بتأثير "الفاعلين"على "البنية" التي تحويهم[1].

في تفسيره لسلوكيات الدول في ظل المنظومة الدولية يقدم والتز مسلمتين في هذا الخصوص: تتمثل الأولى في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن، ما دام تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على تأمين بقاء الدولة فقط. وتناقض هذه المســـلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين "أن الدول تســـعى لزيـــادة قوتهـــا كغاية في حد ذاتها،" وهذا ما ينطبق مع منطق الفوضى السائدة فـــي النظـــام الـــدولي

[1] – إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)،391.

"حيث من الصعب على الدول أن تستمتع بأية ضمانة لأمنها إلا إذا قامت هي بتـــوفيره لنفسها،"الأمر الذي يجعل من المنظومة الدولية نوعا من نسق الاعتماد على الذات.

أما فيما يخص علاقة شكل النظام بظاهرة الصراع، فإن والتز يبني تصوره بهذا الخصوص على فرضية تعتبر **"أن الاستقرار يقوم في النظام ثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب."** وبالتالي حسب والتز فان نظام الثنائية القطبيـــة هـــو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار:

- قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنهـــا مـــن تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.

- قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفـــاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا علـــى مـــدى واســـع مـــن القـــدرات العســـكرية والتكنولوجية.

- إن زيادة القوتين العظميين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة –في النظام ثنائي القطب– مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعـــي ولـــيس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار.

عموما يبقى متغير الفوضى حسب الواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي فـــي تفسير السلوك النزاعي الفواعل، حيث تعني الفوضى حسبهم"غياب ســـلطة مشـــتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشئ الذي يجعـــل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والتـــرويج لســـلوك المســـاعدة

الذاتية self help، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده.[1]

الفرع الثاني: نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم من أهم النظريات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فهي تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية. و يعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية و الوطنية، ويربط بين المستويات أيضا. ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplanو ديفد سنغر D.singer و جورج مودلسكي G.modelski و تشارلز ماكليلاند.Charles Makliland .

ينطلق ديفيد سنغر من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض. في حين أعطى مورتن كابلان النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة و متغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.[2]

يعتبر كابلن **"أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية ،من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه."** كما يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة

---

[1]– سعود الحاجة، **نظريات العلاقات الدولية**(سطيف: جامعة محمد علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003)، 201.

[2]– قسوم، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، 39/38 .

وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ و العطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي

إذا حسب منهج التحليل النظمي فإن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف وذلك عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي[1].

لكن رغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي، إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، فظهرت بذلك ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات .

الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع

يستند هذا الاتجاه على الفرضية القائلة أن" تواتر Frequency الحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام." ويدعم هذا الاتجاه كل من ديفيد سنغر و كارل دويتش. حيث يعتبر نظام القطبية التعددية أنه ميزة للنظام المستقر الذي هو نظام يركز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض، وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافا محدودة .

يضيف كل من دويتش وسنغر أنه كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية في اتجاه التعددية فان من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب، ويرى كلاهما أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الدول غير الأعضاء في التحالف،

[1] مهني قاصد، **نظريات العلاقات الدولية**(الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020)، 09.

ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، إلا أنه يزيد ذلك مع الدول خارج الحلف.

كما يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى أنها تشكل تهديدا لها [1] .

الإتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر مدعاة للاستقرار، والأقل من حيث الحروب، ويمثل هذا الاتجاه كينيث والتز، الذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر.

كما يرى مايكل هاس M.Haas بدوره أن نشوب الصراعات و الحروب يكون أقل احتمالا في ظل ثنائية الأقطاب، وذلك رغم ميلها إلى أن تكون أطول نسبيا من حيث المدى الزمني الذي تستغرقه. كذلك يرى روزكرينس R.Rosecrance أن احتمالات الحروب و الصراع تكون أكبر في ظل النسق متعدد الأقطاب عنها في ظل النسق ثنائي القطبية. حيث أن تعدد الأقطاب يعني وجود بدائل كثيرة أو صور عديدة لأوضاع الاتزان مما قد يفسح المجال أمام تزايد احتمالات نشوب الحروب للتحول من

[1] محمد صخري، **بحث في نظريات العلاقات الدولية** (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2014)، 67 .

وضع اتزان معين إلى آخر أما في ظل ثنائية الأقطاب فليس ثمة أوضاع بديلة قد تدفع بأي من القطبين إلى التعديل في الوضع الراهن[1] .

يرى والتز أن هناك علاقة طردية بين زيادة القوى الكبرى لقوتها وبين تحقيق الاستقرار وذلك أن زيادة القوى العظمى لقوتها في القطبين يقلل من احتمالات استخدامها، حيث يصبح امتلاك الأسلحة مهم بتوفرها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار. وعلى هذا الأساس يرى والتز ضرورة زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتها لأن ذلك يقلل من احتمالات استخدامها .

إلا أن كلا من الاتجاهين الأول و الثاني قد لاقا انتقادات من طرف بعض الباحثين الذين أدركوا قصور كل اتجاه في تقديم تبريراته، ومن بين هؤلاء المعارضين نجد ريتشارد روزكرانس R.Roscrans الذي يقترح نموذجا آخر-كبديل للنموذجين السابقين- يجمع بينهما وأطلق عليه "القطبية الثنائية التعددية.Bi-multipolarity [2] .

القطبية الثنائية التعددي Multipolarity. كاتجاه وسط

يعتبر هذا الاتجاه كمحاولة للجمع بين ايجابيات الاتجاهين السابقين (القطبية الثنائية و التعددية) من جهة و التخلص من نقاط ضعفهما من جهة ثانية. حيث ينتقد روزكرينس R.Rosecrance النموذج الثنائي ويقول" إنه في هذا النظام الذي تكون القوتان العظميان معنيتين تماما بنتائج أية مسألة دولية كبرى يمكن القول أننا أمام صراع صفري .Zero Sum games ويرى أن دوافع التوسع واحتمالات الصراع بين قادة الكتلة أو التحالف هي أكبر في القطبية الثنائية أكثر منها في التعددية.

---

[1]- صخري، **بحث في نظريات العلاقات الدولية**، 63 .

[2]- قسوم، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، 33 .

كما يرى في نظام تعدد الأقطاب أنه بالرغم من أن حدة الصراع قد تكون أقل في هذا النظام إلا أن تكرار حالات الصراع قد تكون أكثر نتيجة الاختلاف الكبير في المصالح، و يضيف" إذا كانت القطبية تحد من آثار ونتائج الصراع، إلا أنها لا تؤثر إلا بنسبة بسيطة على عدد حالات الصراع، وإذا كانت القطبية الثنائية تتضمن صراعا خطيرا بين القطبين فإنها تقتضي أو تخفف الصراعات الأخرى في أي مكان من العالم" أما النموذج الذي يقترحه روزكرينس- القطبية الثنائية التعددية-"فتعمل فيه الدولتان العظميان-القطبان-كمنظمين ضابطين للصراع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما في حين كان الصراع لا ينتهي في أية حالة من الحالتين إلا أنه لا يمكن ضبطه في هذا النموذج". وهذا يعني أن الحرب في القطبية الثنائية التعددية أقل احتمالا مما هي في القطبية الثنائية أو التعددية. إذن حسب روزكرينس فإن زيادة القطبية التعددية ستدعم الوفاق بين القوى العظمى و بالتالي زيادة التعاون في حل المشكلات التي تقع في نطاق القطبية التعددية [1].

الاتجاه الثالث: علاقة نظام القطب الواحد بالصراع

تعّرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسي من تلك القوى .

في علاقة شكل هذا النظام بالصراعات الدولية، يعبر عنه مايكل هاس M.Haas الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد-حسبه-يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد Haas

[1]- زوتين، **محاضرات تحليل النزاعات الدولية**، 56 .

في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدأ من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا .

كما دعا كل من روسو و دونتي من قبل إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض كما يرتبط الأفراد في دولة واحدة. وحسب هذا الاتجاه فإن الصراعات والحروب لا تنتهي طالما بقي النظام الدولي قائما على تعدد الدول، والسلام لن يتحقق إلا بإلغاء هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى وأحسن من القوميات الضيقة الراهنة، كما يرى هذا الاتجاه أنه لا يمكن تحقيق المصالح المشروعة لكافة الشعوب إلا في ظل حكومة عالمية .[1]

الفرع الثالث :التفسير الجيوبولتيكي

عرفت الدراسات الجيوبوليتكية تطورا كبيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد فريدريك راتزل *Friedrich Ratzel* وكارل هوشهوفر *Karl Haushofer*، وفي الدول الانجلوساكسونية هالفورد ماكيندر *H. Mackinder*، وألفريد ماهان *Alfred T.Mahan* ونيكولاس سبيكمان *Nicolas Spykman*.وانصبت تحليلاتهم على علاقة قوة الدولة بالجغرافيا، أي حدود الدولة بوضعها أو ما ستكون عليه الدولة من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى .

كما يرى البعض أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها وذلك للأسباب التالية:

[1] صخري، **بحث في نظرية العلاقات الدولية**، 69 .

- أن أهمية هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة

- قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعية ومعدنية .

- تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية

- قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

كما توصلت عدة دراسات تطبيقية إلى وجود علاقة قوية بين الصراعات الدولية وعوامل الجغرافيا. خاصة التجاور والتقارب والتنازع على أقاليم أرضية ومائية، وبالمقارنة بين هذه العوامل، يرى فاسكيز" J.Vasques أن عامل التنازع على الأقاليم أقدر على تفسير الصراعات الدولية من التقارب الجغرافي وكذلك مستوى التفاعل بين الدول المتصارعة، وبمقارنة عامل التنازع على الأقاليم مع عامل اختلاف الدولتين في شكل نظام الحكم أو سياسته وجد أن عامل التنازع على الأقاليم يزيد احتمال وقوع حرب بين الدولتين بشكل وبدرجة أكبر ".

إن أهمية هذا المدخل في دراسة النزاع الدولي تكمن في إبراز دور العامل الجغرافي وتأثيره على سلوكات الدول وبالأخص في إثارة الصراعات الدولية، خاصة إذا ارتبط الأمر بأهمية منطقة جغرافية لطرفين أو أكثر، أو إذا كانت هذه المنطقة تحظى بأهمية اقتصادية أو إستراتيجية. بالإضافة إلى دور العامل الاثني الذي يبرز كذريعة لتدخل القوى الدولية في المناطق التي تراها ذات أهمية جيو إستراتيجية. ولهذا فإن المصدر الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في صراعات بين دول تنطوي على مصادر صراعية أخرى مثل الاختلافات الإيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

خلاصة واستنتاجات:

في هذا الفصل حاولنا الاحاطة بكل ما تعلق بالجوانب المعرفية والنظرية للدراسة، وذلك بالتركيز على التعاريف المتعددة بالامن، والامن البيئي، والمفاهيم المتشابهة، نهيك عن معرفة ماهي النزاعات المسلحة، وأنواعها وصورها، بالاضافة إلى النظريات المفسرة للظاهرة في العلاقات الدولية، من خلال ذلك خرجنا بالنقاط التالية:

– أن مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، خاصة حقل الدراسات الأمنية اذ لاقى المفهوم توسيع من المفهوم الضيق غلب عليه طابع الحرب والصراع والمصلحة ابان الحرب الباردة، وفي توسيع قضايا الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لأن أصبح يشمل قضايا أمنية جديدة كأمن البيئي، والانساني، وقضايا البيئة.

– الترابط الحاصل بين الأمن والبيئة حتى أصبح مصطلح الأمن البيئي من أهم المصطلحات بروزا في حقل العلاقات الدولية، كما ارتبط بالنزاعات المسلحة، وذلك لما تحمله البيئة من وفرة موارد طبيعية كانت بؤر للنزاعات.

– زيادة أهمية البيئة والقضايا البيئية من خلال انتشار المنظمات التي تدعوا لخطورة تغير المناخ والاحتباس الحراري، واستخدان الأسلحة النووية.

– تعد الأخطار الناجمة عن التهديدات البيئية بمثابة تحديات عالمية، أثرت سلبا على عملية تحقيق السلام العالمي.

تقديم الفصل:

ان المشاكل البيئية تعبر عن التدهور والخلل الموجود في البيئة، وتمس بالنظـــام البيئي والآيكولوجي، فينجم عنه مجموعة من الأضرار والأخطار التي تشكل مشـــاكل وعوائق أمام تحقيق عملية الأمن البيئي.

ففي هذا الفصل سنعرض أهم الأضرار والمشاكل، والعوائق التي تشـــكل دائـــرة للاحاطة بالبيئة، ومخاطر تؤدي الى فقدان التنوع البيئي، والتقليل من تحقيـــق الأمـــن البيئي، الذي هو عملية تحتاجها الكائنات الحية في الحياة، كما ســـنتطرق الـــى آليـــات حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، عن طـــرق المـــؤتمرات الدوليـــة، والوكـــالات المتخصصة، وكذلك عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية.

وفي نفس الطرح سنعرض منهجية تحقيق الأمن البيئي أثناء النزاعات الدوليـــة، تطرقنا الى التدابير الوقائية، والحوكمة البيئة العالمية، والرشادة البيئية، كتقنيات لتحقيق الأمن البيئي، خروجا الى تحقيق الأمن البيئي كعامل فاعل لتحقيق الأمن الشامل.

المبحث الاول: الأضرار التي تلحق بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة.

لما كان وجود الانسان والمجال الحيوي الذي يحيا فيه هو الغاية الأسمى للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، ولما كانت النزاعات والحروب تخلف أضرارا وآثارا واضحة على الانسان، فإن العديد من هذه الأثار يظهر بجكل جلي وواضح.[1]

المطلب الاول: الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة استعمال الأسلحة.

الفرع الأول : الأضرار البيئية نتيجة استعمال أسلحة الدمار (الشامل الاسلحة النووية)

برزت منذ الخمسينيات من القرن الماضي أصوات مناهضة لعمليات الاختبار والتسلح النووي، حيث أُجري منذ 16 يونيو 1945، وحتى 31 ديسمبر 1953 أكثر من خمسين انفجاراً نووياً تجريبياً، مما حدا بالكثيرمن الشخصيات العالمية إلى التعبير عن رفضها لهذه الأفعال، ومن أبرزها جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك، والذي دعى إلى التخلي عن إجراء أي اختبارات نووية ، دون أن تلقى دعواته آذاناً صاغية من القوى العظمى انذاك بسبب الدخول في تفاصيل الحرب الباردة.[2]

فالأسلحة النووية هي الأسلحة أشد فتكاعلى وجه الأرض ، اذ أنه لقنبلة واحدة امكانية أن تدمر مدينة بأكملها ، وقتل الملايين وتلويث الهواء والأرض والمياه لمسافة كيلومترات عديدة ، في ما حول موقع التفجير الأصلي لالاف السنين.

فالاسلحة النووية تطلق كميات هائلة من الطاقة اما عن طريق الانشطار أي تقنية الذرات الثقيلة مثل الأورانيوم أو البلوتونيوم في تفاعل متسلسل، او الاندماج أي اقتران

---

[1]– الحاج مبطوش،" أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية،ع 8(2017)، 162.

[2]– أمينة بوزينة أمحمدي، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)،42 .

نضائر مشعة لعنصر خفيف مثل الهيدروجين او كلاهما ، في حالة الاسلحة النووية الحرارية الحديثة ، وقد كانت القنبلتان النوويتان اللتان دمرتا هيروشيما ونغزاكي من الاسلحة الانشطارية البسيطة التي استخدمت الاورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم على التوالي.[1]

وترجع خطورة هذا السلاح بكل أنواعه إلى الدمار الشامل الذي يُحدثه، فمن المستحيل استخدامه ضد الأهداف العسكرية دون أن يتسبب في الوقت ذاته بأضرار بالغة بالنسبة لأطراف النزاع والبلدان البعيدة عن ميدان الحرب، إضافة إلى ذلك فهذه الأسلحة ذات أثار ضارة بالبيئة والأجيال القادمة بسبب إشعاعها فمن شأن الإشعاع النووي أن يضر بالبيئة والسلسلة الغذائية والنظام الايكولوجي البحري في المستقبل، فهذه الإشعاعات تنتشر في الإقليم بأكمله مما ينجم عنه أض ا رر واسعة وطويلة الأمد غير أنه من خلال البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 لم يتم تناول حظر الأسلحة النووية بصفة قاطعة فأثناء اعتماده المادتين 35 و 55 من البروتوكول الأول والمتعلقتان بحماية البيئة لم يتم مناقشة موضوع هذه الأسلحة.[2]

كما أكدت التجارب أن تدمير مركز نووي واحد يخلق أضرارا فضيعة تلحق بالتوازن البيئي، فعلى سبيل المثال أدى حادث المفاعل النووي تشرنوبل بأكارنيا – الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1986، الذي أدى إلى تلوث مساحات كبيرة في أكارنيا وبيلاروسيا نتيجة لتركيز الإشعاعات في الجو والمساحات المائية.[3]

---

[1] – ميليسا غيليس، نزع السلاح، دليل أساسي،ط3(نيويورك: الأمم المتحدة، 2013)، 12.

[2] فيصل لنوار، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة(رسالة ماجستير،الجزائر،2001)،149.

[3]– فاطمة بوخاري،التعاون الدولي في مجال حماية البيئة(أطروحة دكتوراه ،الجزائر،جامعة يحي فارس،2010)، 11.

وتعتمد الحروب الحديثة على استراتيجية واحدة، وهي تدمير النظم التي تعتمد عليها الشعوب في حياتهم ، على نحو يضطر الجيوش الى الاستسلام ، ويتم ذلك من خلال القصف الشامل للمدن والبنى التحتية ، والحرق والتدمير الكيميائي والالي للغابات والمحاصيل ، والتدابير التي تجعل الحياة مستحيلة في مساحات كبيرة وبذلك فان استخدام الأسلحة النووية في الحروب يؤدي الى زيادة هائلة في القدرة التدميرية ، تخلف تداعيات كبيرة وخطيرة على الانسان والزراعة والبيئة وتؤثر بشكل عام على الامن البيئي والانساني[1].

كما أحدثت التجارب النووية الفرنسية في الجزائر لعام 1965 أضراراً بالغة بالبيئة الطبيعية والسكان،حيث بلغت المساحة الملوثة إشعاعيا نتيجة التفجيرات النووية في كل من رقان وتمنراست ب 600 كلم طولا وبعمق 80 كلم، ويطلق عليها اسم مساحة الكارثة النووية بحيث تسببت في أضرارا وخيمة للبيئة الطبيعية والإنسان، وظلت مواقع التفجيرات وخصوصا أول منطقة للتجارب النووية الفرنسية بمنطقة الحمودية برقان، حيث استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي وفي يوم 13 فيفري 1960 فجرت فرنسا أول قنبلة نووية كتجربة أول بمنطقة الحمودية كان بقوة تفجيرية تساوي ثلاثة أضعاف قنبلة هيروشيما إلى درجة أن العصف النووي قد دمر الكاميرا التي كانت مبرمجة لالتقاط صور عن التفجير الثاني.

ثم تلت التفجير الأول تفجيرات أخرى في نفس المنطقة، كل تفجير تبتعد نقطته الصفرية . عن التفجير وأخرى هو شدة التلوث الإشعاعي بالمنطقة والذي يصفه

[1] – عمر بن عبد الله الكروش، استخدام الأسلحة النووية والكيميائية وتأثيرها المباشر على البيئة(العراق، المؤسسة العربية للنشر،2014)، 12.

البرفيسور العبودي كاظم بالكارثة كون أن العمر الزمني لتاثير الاشعاع النووي المحتمل في المنطقة والناتج عن اليورانيوم المشع 4،5 مليار نسمة.[1]

الفرع الثاني : تأثير استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية على البيئة

أولا :الأسلحة البيولوجية والأمن البيئي، أي خطر؟

لم يعد هناك مجال للشك أن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية واحدة من أكبر التهديدات القرن الحالي ، اذهو للحرك الرئيسي لسباق التسلح ، فتتحول الموارد التي كان من الممكن ان تفيد في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع نحو صناعة أسلحة فتاكة، لردع الخصوم والأعداء، فلأسلحة الكيمياوية من اخطر الأسلحة التي طورها البشر مثل :

- **غاز الأعصاب** : وهو مركب صناعي سام ، يعمل على تثبيط وظائف الجسم الحيوية بسرعة كبيرة، وقد طورهذا الغاز في بريطانيا عام 1950، وبامكانه ان يظل فعالا على اللأسطح اياما وقد استخدم في الحرب العراقية –الايرانية في ثمانينات القرن الماضي .
- **السارين:** يعتبر السارين السلاح الكيميائي اللأكثر شيوعا ، واستخدامه في عدد من الصراعات العالمية الحديثة ، وهو سائل بلا لون ولا رائحة ،يقتل ضحاياه خلال دقائق من التعرضلرعات قاتلة منه .
- **الفوسجين** : يعتبر من اخطر اللأسلحة الكيمياوية التي اخترعها البشر ، استخدمه اللألمان اول مرة ضد البريطانيين عام 1925 ، وهو ما اسفر عن مقتل 120 شخصا واصابة اللألاف ،وقد كان الكيميائي البريطاني **جون ديفي**

[1]–علي السعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائيةفي القانون الجزائري(الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، 44

أول من توصل الى غاز الفوسجين عام 1812، عن طريق تعريض خليط من الكلور اكسيد الكربون لاشعة الشمس.[1]

اما اللأسلحة البيولوجية فتستعمل عن قصد مواد ممرضة كي تسبب المـــوت ، او الأذى للانسان او الحيوان ،وتنتمي الاسلحة البيولوجية الحديثة هي والأسلحة النوويـــة الى فئة اسلحة التدمير الشامل، وتتالف اللأسلحة البيولوجية من عوامل بيولوجية ، ومن الذخيرة او المعدات او الوسائل المستخدمة لايصالها.[2]

وقد عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأسلحة البيولوجية (الحيوية) بقولهـــا: "تتشكل الأسلحة البيولوجية من عنصرين أساسيين هما:

- **المواد الجرثومية:** وهي كائنات حية، بغض النظر عن طبيعتهـــا أو المـــواد المعدنية المتولدة عنها، والغرض منها هو إصابة الإنسان والحيوان والنبـــات بالمرض أو الموت، ولهذه الجراثيم القدرة على التكاثرفي جســـم الانســـان او الحيوان.[3]
- **مادة التوكسين:** التي تتكون من مواد كيميائية، تنتج جراثيم بيولوجية، ولكـــن لن تكون ذات تأثير كبير في حالة إدماجها، واستنشاقها.

مما سبق، نستنتج أن الأسلحة البيولوجية تتضمن كائنات حية مثـــل الفيروســـات والبكتيريا ومواد

---

[1] ماهي الأسلحة الكيميائية؟ منظمة خطر الأسلحة الكيمائية:

http//www.opcw.org./ar/mlma/ma

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن، قاموس مصطلحات تحديـــد الأســـلحة ونـــزع السلاح وبناء الثقة(سويسرا: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح،2003)، 41.

[3]– محمد المهدي بكراوي،حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة:دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الـــدولي العام(مذكرة ماجستر، الجزائر،جامعة الحاج لخضر،2009)، 110.

كيميائية سامة، تنتج جراثيم من أشكال أخرى من الأحياء كالحشرات ، وأن هـذه الأسلحة غالبا ما تستخدم من أجل أن تسبب الأمراض سواء المعدية أو غيـر المعديـة منها في صفوف قوات العدو.[1]

أما الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات والوسـائل البكتريولوجيـة الذي تم التوقيع عليه في جنيف بسويسرا في 17 يونيو 1925 ودخل حيز التنفيذ في 8 فبراير 1928 ، حيث أكد على مبدأ الحظر الشامل لاستخدام الغـاز السـام واتسـاعه ليشمل الأسلحة الجرثومية، ويمثل هذا المبدأ الآن جزءً من القانون الدولي العرفي الذي تلتزم به جميع أطراف دول النزاع، كما عززت اتفاقية منع تطوير وانتـاج وتخـزين الأسلحة البيكتيرية البيولوجية والأسلحة السمية وتدميرها عام 1972. [2]

ثانيا : الأسلحة الكيميائية وخطرها على الأمن البيئي.

بذلت الكثير من الجهود الدولية لحظر استعمال الأسلحة الكيماوية، فعلـى عكـس معظم الأسلحة التقليدية لا يمكن السيطرة عليها بسبب الريـاح، الرطوبـة والحـرارة والأمطار، ذلك لأن استخدامها يحقق الهدف المنوط من ورائها والمتمثل فـي القضـاء على عدد كبير من العسكريين غير أنه لا يمكن التنبؤ بالأضرار الهائلة التـي يمكـن إحداثها؛ إذ قد يؤدي استعمالها إلى إبادة البيئة.[3]

---

[1]– الجنة الدولية للصليب الأحمر،الأسلحة المسببة للآلام التي لاداعي لاها،أو المستعملة بطريقة عشوائية، تقريـر عن أعمال فريق الخبراء،جنيف نقلا عن فيصل لنوار ،مرجع سابق،140.

[2]– اتفاقية منع تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البيكتيرية والأسلحة السمية وتدميرها كانـت أول اتفاقيـة متعـددة الأطراف لمنع انتاج صنف كامل من الأسلحة،وقعت عام10 أفريل 1972.

[3]– مكافحة الأسلحة الكيميائية، موقع اكتروني .DIPLOMATIE.GOVE.FRANCE.FR.2020. //; http

فالأسلحة الكيميائية نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل التي تشير المواد الكيميائية السامة ومكوناتها، والى الذخائر والأجهزة التي صممت لتتبعث هذه المواد الكيميائية، فضلا عن المعدات المصممة خصيصا من أجل استخدام هذه الذخائر والمعدات،ولقد بدا استخدام الأسلحة الكيميائية بوصفها سلاح قتالي أثناء الحرب العالمية الأولى في 22 أبريل1955 ، في مدينة ايبر البلجيكية ،من خلال شن أول هجوم واسع النطاق بغاز الكلور،وأودت الأسلحة الكيميائية بحياة اجمالي 90 ألف شخص بين عامي 1918و 1918.[1]

كماعرف بعض الفقه، على أنها: "عبارة عن استخدام المواد الكيميائية السامة في الحروب لغرض القتل أو تعطيل الإنسان والحيوان والحاق الضرر أيضا بالنباتات، ويتم ذلك عن طريق دخول هذه المواد إلى الجسم سواء باستنشاقها أو تناولها عن طريق الفم، أو ملامستها للعيون أو الأغشية المخاطية[2]، ولأن الأسلحة الكيميائية تمتلك نفس القدرة على قتل الآلاف في أي هجوم على المدينة، وهناك قائمة مأساوية لتواريخ كثيرة من دول العالم بتعهد على الأقل بنزع الأسلحة الكيميائية، وبموجب اتفاقيات الأسلحة الكيميائية، ومن المفترض أن تلك الدول التي تمثل 98بالمئة من سكان العالم ، والتي تمتلك نفس النسبة من الصناعات الكيميائية، أن تكون قد تخلصت من الأسلحة الكيميائية، في عام 2012، وفقا لبيان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

فمثالا عن ذلك كوريا الشمالية ونظام صدام حسين ، ولكن هناك الكثير من الوسائل للالتفاف حول تلك المعاهدات ،كما أن هناك دولا مثل كوريا الشمالية لاتوقع على مثل هذه المعاهدات ، فضلا عن أن بعض الدول الموقعة على المعاهدات ربما

---

[1]– أمحمدي،حماية البيئة،51.

[2]– الجيلالي بن شيخ،حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة،(مذكرة ماستر،الجزائر، جامعة مولاي الطاهر،2013)،3.2013.

تحتفظ بأسلحة غير معلن عنها ،وربما قبل الشروع في تدميرها فعليا وقعت سرقات أو بيعت الأسلحة التي جرى الاتفاق على التخلص منها، ومع ذلك وحتى ديسمبر 2008 ،تم تدمير أكثرمن 40بالمئة من مخزون مواد الأسلحة الكيميائية المعلنة في العالم ،بما فيها مخزون كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية .[1]

كذلك حرب الخليج الثانية كانت خير مثالا عن استخدام الأسلحة الكيميائية من تاريخ 02 أغسطس 1990 حتى 28 فبراير 1991 ،بغد انتهاء حرب ، ابلغ الالاف من الجنود الذين شاركوا في حرب عاصفة الصحراء عن اصابتهم باعتلالات صحية منذ الحرب وأدت هذه الاعتلالات الى اصابتهم بالوهن بعد أن كانو في السابق في أوج صحتهم ولياقتهم. [2]

الفرع الثالث: الأضرار والمشاكل الطبيعية.

ان المشاكل والأضرار الطبيعية كثيرة منها مايكون سببها الانسان ، ومنها اختلالات في التوازن البيئي والطبيعي، وعليه سنطرح اهم الأضرار التي تمس الطبيعة وتؤثر بشكل عام على الأمن البيئي.

أولا: اختلال التوازن الطبيعي في البيئة.لقد أحدث تدخل الانسان في التوازن الطبيعي للأنظمة البيئية الكثير من المشكلات لبعضها اثار عالمية ،كتغير المناخ مثلا، وهناك مشكلات أخرى تقتصر على أجزاء معينة من سطح الأرض ، مثل انحسار الغابات في بعض المناطق وانقراض بعض الحيوانات البريةوالبحرية، وزحف الصحاري.[3]

---

[1]– جمال نازي،كيف تعمل الحرب البيولوجية والأمريكية؟(بيروت: مركز الدراسات العربية،2017)، 33.

[2] أمحمدي ، حماية البيئة،52 .

[3] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني،البيئة ومشكلاتها، (الكويت: عالم المعرفة للنشر والتوزيع،1990)، 112.

فقد يتوقف ثبات التوازن في أي نظام بيئي على ثبات العوامل الترابية والعوامل المناخية، والعوامل الحيوية ، ويمكن ان يتغير التوازن ويختل، فاختلال التوازن الطبيعي ، يعني حدوث خلل ما في أحدالعوامل الترابية ، او المناخية أو المناخية أو الحيوية ، وقد ينتج عنه:

1- تلوث بالنفايات الصناعية ، او التلوث الجوي والتلوث الترابي والمائي أي تلوث المجاري والأحواض التي تصب فيها .

2-قد ينتج عن الاستغلال المفرط للأسمدة ، وتلوث التربة والمياه الجوفية بالينترات والتي يستمد منها الانسان ماء الشرب.[1]

ثانيا: التلوث البيئي.

ان التلوث البيئي من المشاكل البيئية التي وضعت الحرب الثانية أوزارها،وأضحى ظاهرة يشعر بها الكثير من الناس بسبب النمو الصناعي المتزايد، وتعدد أوجه استخدام الطاقة ، وظهور مصادر جديدة لها،ومع التقدم العلمي والتقني زادت المخلفات الكيميائية، وكذلك التفجيرات النووية بأخطار جديدة ، مما زاد من حدة التلوث ، وتزايد حدة التهديدات البيئية والمشاكل الطبيعية التي تتولد عن طريق خطوط التلوث ففي تعريف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، **التلوث هو"كل تغيير في تكوين ،أو في حالة الوسط الطبيعي ، ويحدث تحت التأثير المباشر أو غير مباشر للأنشطة الانسانية ، ويخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من الممكن القيام بها في حالة الطبيعة.**[2]

---

[1]- رضا الأماني، التوازن الطبيعي، مسابقة أحسن موضوع، (د،د،ن: منتديات ستارتيمز،2012)، 08.

[2]- منصور مجاجي، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي(المدية :جامعة يحي فارس، 2003)، 104.

وعليه فالتلوث يتحقق بسبب ادخال مواد صلبة أو سائلة أو غازية ،أو طاقة أيا كان شكلها في الوسط الطبيعي فتحدث اضطرابات في الأنظمة البيئية المختلفة، وتسبب أضرارا تصيب الكائنات الحية بحيث يكون وجود هذه المادة أو الطاقة الملوثة في البيئة الطبيعية ،بغير كيفايتها أو كمياتها.[1]

ثالثا: الاحتباس الحراري.

إن الغازات الموجودة في الطبيعة تبقي الأرض دافئة بما يكفي لجعلها صالحة للإستيطان، وإن نشاطات الإنسان أدت إلى زيادة تركيز هذه الغازات، وإضافة غازات جديدة مثل مركبات الكربون الكلورية الفلورية، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء على الصعيد العالمي المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء على الصعيد العالمي.

ومبعث القلق من التغيرات المحتملة في المناخ هو تراكم غازات الإحتباس الحراري ومبعث القلق من التغيرات المحتملة في المناخ هو تراكم غازات الإحتباس الحراري الذي يتولد عنه ظاهرة الدفء العالمي(الدفيئة) لطبقة الغلاف الجوي، والذي يعتقد أنها تحدث نتيجة تراكم مجموعة من الغازات، إضافة إلى فعل التغيرات المناخية الطبيعية نتيجة التغيرات في النشاط الشمسي.[2]

رابعا: التصحر

وفقا لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، فان هذا المصطلح يعني تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة، وشبه الرطبة،نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية، ومن الاثار التصحر خاصة في

---

[1] –علي زين العابدين عبد السلام ومحمدبن عبد المرضي عرفات،تلوث البيئةثمن للمدينة، (القاهرة: امكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2003)، 13.

[2] عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر،1988)، 133.

المناطق العربية ،هو تدني انتاجية غالبية المراعي الطبيعية ، التي تغطي أكبر مساحة من الأراضي الصالحة لاستغلال المنطقة ، وتدهور الغابات وانحسار الغطاء النباتي ،وفقدان التنوع البيولوجي ،وتدهور انتاجية الأراضي الزراعية.[1]

خامسا: تغير المناخ والجفاف

لقد أوضحت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ، الاثار الناجمة عن التغيرات المناخية ، ومنها ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر ، بالاضافة الى الاثار البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية خطيرة ،وهذا التغير في درجات الحرارة الكبير قد يسبب موجات جفاف شديدة وتكون هنا الزاعة أكثر القطاعات المتضررة ،ويؤثر ذلك في نقص الانتاج ،وخير مثال على ذلك موجات الجفاف التي ضربت معظم بلدان المشرق والمغرب ، خلال العقود الثلاثة الماضية. [2]

المطلب الثاني: الآثار التي تخلفها النزاعات المسلحة على البيئة

تتأثر البيئة والعوامل البئية والنظام الأيكولوجي بالأضرار والمخلفات التي تخلفها النزاعات المسلحة والحروب ،بيد أنه يستهان بهذه الأضرار الى حد كبير،على سبيل المثال ،منذ عام 1946 وحتى عام 2010،كان النزاع من أهم المؤشرات على انخفاض عدد الكائنات الحية في الحياة البرية ، وينقضي القانون الدولي الانساني حماية البيئة

[1] تقرير اجتماع التنفيذ الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التقارير السنوية،2007/2005.

[2]– المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، الجفاف في العالم العربي، ورقة مقدة لمؤتمر الاقليمي الدولي، دور القضايا وتدهور الأراضي في المناطق العربية، (القاهرة: المركز العر بي للنشر والتوزيع، 2007)، 57

،ويهدف الى الحد من الأضرار التي تلحق بها ،ليس لأن البيئة تساعد على استدامة الحياة البشرية فحسب ،ولكن بسبب قيمتها الجوهرية .[1]

الفرع الأول: استخدام البيئة باعتبارها سلاحا

دائما ما ارتبطت النزاعات الدولية ارتباطا وثيقا بالتدهور البيئي، في حين أن القانون الدولي الانساني يحضر استخدام البيئة باعتبارها سلاحا ، مايعني أنه يحظر الهجمات المتعمدة على البيئة بما في ذلك تدمير الموارد الطبيعية ،واستخدام تقنيات التغيير في البيئة ،مثل استخدام مبيدات الأعشاب للاخلال بالتوازن البيئي لمنطقة ما، أما الاثار البيئية للنزاعات يصنفها الباحثون بصورة عامة على أنها مباشرة أو غير مباشرة، فأما الآثار المباشرة فهي تلك التي يمكن أن تتصل ماديا ومباشرة بالعمليات العسكرية، والتي غالبا ما تنشأ في المدى القصير المباشر (يصل الى 60 أشهر)، وأما الآثار غير المباشرة فهي تلك التي يمكن أن تعزى بشكل موثوق الى النزاع ،ولكنها تتفاعل عادة مع شبكة من العوامل ولا تظهر كاملة لا على البعد المتوسط والطويل، ومن الأمثلة على الأثر المباشر للتلوث البيئي الناجم من قصف مدفعي لمواقع صناعية ،والتدمير المعتمد للموارد الطبيعية والمخلفات العسكرية، وحطام البنى التحتية المستهدفة، أما الأثر غير المباشر فيمكن أن يتمثل بالآثار البيئية التي يخلفها النازحون، وانهيار الادارة البيئية ، والفراغ على صعيد البيانات ، وانعدام التمويل لحماية البيئة.[2]

---

[1]– الحاج مبطوش، أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 08 (2017) :163.

[2] موسى عبد الحفيظ،حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة(ليبيا:جامعة مصراتة،2014)، 29.

الفرع الثاني: تدهور الحياة البرية في بؤرة التنوع البيولوجي.

يمكن أن تؤدي استخدام البيئة باعتبارها سلاحا أو توجيه هجمات ضدها الى حدوث أضرار جسيمة ، غير أن معظم الأضرار التي تخلفها النزاعات الدولية على البيئة تكون أضرارا عرضية ، على سبيل المثال ، غالبا ما تؤدي الهجمات ضد الأهداف العسكرية الى حدوث أضرارا تلحق بالبيئة ، ويمكن أن تؤدي الانشطة التي قد تثير النزاعات ، مثل الصيد غير المشروع ، الى حدوث أضرار بالبيئة .

فخلال الحرب التي دامت خمسة عشر عاما في موزمبيق ، فقد فقدت حديقة جورونغوسا الوطنية أكثر من 90 بالمئة من حيواناتها ، اذ انخفض عدد الجاموس الأفريقي من 14000 الى 100، وفرس النهر من 35000 الى 100 ،فيما انخفض عدد الفيلة من 2000 فيل الى 200 فيل ، فلم تسلم لحومها التي كانت تقدم طعاما للجنود ، ولا عاجها الذي كان يباع لتمويل شراء الأسلحة والذخيرة والامدادات.[1]

الفرع الثالث: الموارد البيئية والعلاقة، بين تدهور البيئة وتغيرها على المدى الطويل.

يركز هذا الطرح على كون ندرة الموارد وتدهور البيئة سببا من أسباب النزاع، وهو يستند الى أن ندرة الموارد قادرة على اشعال شرارة انهيار اجتماعي والنزاعات العنيفة، والمثال الأبرز عن ذلك هو الصراع القديم العهد بين الرعاة والمزارعين ،وتدعى هذي الظاهرة أحيانا بظاهرة "الصحراء في مقابل الواحة"،أما في العالم العربي الذي فيه البيئة شبة قاحلة عموما، تبقى الدوافع البيئية الأبرز للنزاعات المحلية هي التنافس بين الرعاة والحضر على الأراضي الزراعية والمراعي وخاصة مصادر

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر:البيئة الضحية المنسية للنزاعات الدولية، 2019.

المياه، لكن تجدر الاشارة الى أن النزاع على هذه الموارد في العالم العربي محدودة بخلفية بيئية معينة.[1]

واذا ماأردنا وصف النزاع ببساطة، فان القبائل العربية حاولت النجاة من الجفاف الطويل الأمد خلال اللجوء الى مناطق ومساليت الغنية بالمياه والمرعى ، على غرار أعالي جبل مرة ، وبدأت الاتفاقات التي كانت معقودة بين الرعاة والمزارعين بالتزعزع نظرا الى ان الرعاة أخذو يتوافدون قبل الفترات المعهودة، وبالتالي تصاعد العنف الى حد ارتفع فيه عدد الخسائر البشرية الى مايقدربين 200.000و500.000قتيل ، اضافة مليوني مهاجر[2]، وهكذا تؤثر الحروب والنزاعات وخاصة استخدام الأسلحة على البيئة والثروات الطبيعية بانعدام سبل العيش الكريم وخاصة الأضرار التي تسببها النزاعات عند استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تهدد الأمن بمجمله ابتداءا من التأثير في البيئة بانعدام الثروات الطبيعية كالبترول واليورانيوم والمياه والمزارع،كما تهدد الأمن الانساني بتسارع وانتشار الآفات الاجتماعية من بطالة وقتل وتشريد للعائلات ،وانتشار الأمراض والأوبئة .

المطلب الثالث: الاطار العام لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة.

الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة (مؤتمر ستوكهولم 1972).

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 23 قرارا تحت رقم 2398 في 1968/12/03، تضمن دعوة الى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة ،وذلك لمحاولة حل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكرة الأرضية وبمبادرة من دولة السويد ،تم عقد

---

[1] عادل ماهر الألفي، الحماية الجنائية البيئية(مصر: دار الجامعة الجديدة،2009)،102.

[2]– عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية، (بيروت: دار النهضة العربية،1985)، 186.

مؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة من 05 الى 16 يونيو 1972 ،وانعقد المؤتمر تحت شعار "فقط أرض واحدة "،واعتبر أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات الدولية في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار.

ولقد اقر مؤتمر الأمم المتحدة في جلسة عامة ثلاث وثائق وهي:

1-اعلان ستوكهولم عن المبادئ المتعلقة بالبيئة، خطة عمل تتكون من 109 توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الى التعاون من أجل حماية الحياة، ومواجهة مشكلات البيئة وسميت بحطة لعمل الدول وقرار عن ترتيبات مالية ومؤسسية.

2- ضرورة المحافظة على البيئة ، وأن المحافظة على البيئة وتحسينها يعد أمرا مهما لبقاء الجنس البشري.

3-حق الانسان في الحرية والمساواة ،وحقه في العيش في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية.[1]

أما بشأن عمل برنامج الأمم المتحدة بشأن البيئة فقد طلب الى المدير التنفيذي ، في المقرر 7/27،اتخاذ الاجراءات الضرورية لتمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من العمل كأمانة للاطار العشري لبرامج الأنماط المستدامة للاستهلاك والانتاج ، والقيام بوظائفها .

[1] عروج، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات، 130.

وقد اعترف المجلس ،في نفس المقرر بوظيفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل كهيئة مؤقتة ستقدم اليها أمانة الاطار بعد انقضاء فترة السنتين الأولى ،لعرضه على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين للنظر فيه.[1]

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .

تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف" بقمة الأرض"، بريودي جانيرو ، في البرازيل في الفترة الممتدة مابين 03 الى 14 جوان 1992 ،وجاء هذا المؤتمر مكملا لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم ،ومن اهدافه الأساسية هو تحقيق مستوى جديد للتعاون بين الدول ، والعمل من أجل الوصول الى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية ، كنظام شامل وعام [2]،وبعد مناقشات في المؤتمر صدرت عنه مجموعة من الوثائق المهمة، من اعلانات وخطط عمل واتفاقيات منها.

أولا:اعلان ريو بشأن البيئة.

كان اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، الذي غالبا ما يختصر الى اعلان ريو، وثيقة قصيرة تم انتاجها في "مؤتمر الامم لعام 1992" ،ان الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف بشكل غير رسمي باسم قمة الأرض ، يتكون اعلان ريو من 27 مبدأ تهدف الى ارشاد البلدان في التنمية المستدامة في المستقبل ، تم توقيع عليها من قبل أكثر من175دولة.

وانعقد مؤتمر ريو، الذي اعتمد الاعلان، في الفترة من 03 الى 14جويلية 1992، وبعد ذلك اجتمع المجتمع الدولي مرتين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مبادئ

---

[1] –برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مجلس الادارة،(المنتدى البيئي الوزاري العالمي،الدورة الأولى العالمية، 2013)، 10

[2] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ط1،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر،268

الوثيقة ، اولا في مدينة نيويوركعام 1997، اثناء جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم في جوهانسبورغ في عام 2002 ،بينما ساعدت الوثيقة في زيادة الـــوعي البيئـــي ، حيث أشارت الأدلة من عام 2007.[1]

وبالنسبة للقيمة الالزامية للاعلان وتأثيره على تنظيم التنمية، والحفاظ على البيئة ، فان شأنه شأن اعلان ستوكهولم ليس ملزما للأعضاء المتفقة عليه ،لأنه لـــم يصـــدر على شكل معاهدة أو اتفاقية ومع ذلك لايعد معدوم الفائدة ، اذ قد يساهم في حماية البيئة عن طريق خلق عرف دولي ، وان يكون بمثابة مرجع أومصدر للاتفاقيـــة ومعاهـــدة مستقبلية تبرمها الدول فيما بينها.[2]

ثانيا: برنامج العمل المشترك للقرن 21(المذكرة 21).

يعتبرخطة للعمل التنموي ابتداءا من تسعينات القـــرن العشـــرين، حيـــث تنـــاول عروضا للاستراتيجيات وبرامج عمل متكامل بغرض وقف التدهور البيئي دول العالم ، وتشجيع عمليات التنمية المستمرة والسلمية بيئيا، في جميع دول العالم ، وتقوم بـــرامج الخطة وتوجيهاتها على أساس أن التنمية المستدامة تعتبر ضرورة قصوى تليهـــا كـــل الاعتبارات البيئية والاقتصادية وقد احتوى البرنامج مجموعة من المبادى والمحاور:

1-دراسة عدم التأكد العلمي أو النسبة العلمية من أجل التحكم في اليقين العلمـــي والأساليب الكمية في صنع القرارات، وتحليل العمليات التي تؤثر في الغلاف الجـــوي للكرة الأرضية كالعمليات الفيزيائية والكيميائية والجيولوجية.

---

[1] روبرت نورسي و مليسا براي،اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في روبزل(الأمم المتحـــدة:مركز التوثيق،البيئـــة والتنمية، اعلان ريو المادة1)،15

[2] عروج، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية، 129.

2-تعزيز التنمة المستدامة اذ ركز هذا المحور على مشاكل بيئية معينة وسبل معالجتها كتنمية الطاقة والتحكم فيها من أجل التقليل من الآثار الضارة وبالغلاف الجوي الناجم عن قطاع الطاقة.

3-استنفاذ الأوزون في طبقات الجو العليا ، يهدف بوضع استراتيجيات ترمي نحو التخفيف من الآثار السلبية للأشعة مافوق البنفسجية ، التي تصل الى سطح الأرض نتيجة استنفاذ طبقة الأوزون .

4-تلوث الهواء عبر الحدود ، من خلال استحداث وتطبيق التكنولوجيا الثابتة والمأمونة بقياس التلوث الهوائي عبر الحدود،وتخفيف نتائج الحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والتدمير المتعمد أو غير المباشر للموارد البشرية.[1]

ثالثا: اعلان المبادئ العامة المتعلقة بالغابات

يعمل هذا الاعلان على توفير الحماية للغابات ، حيث أنه يعترف بحق السيادة للدول التي تمتاز بكثافة غاباتها ، وهو الذي اتخاذ تدابير انفرادية ، والتي تتفق مع الالتزامات الدولية للحد من التجارة الدولية للأخشاب ومنتجات الغابات او تنظيمها ، من أجل الادارة المستدامة والحفاظ على الغابات،وتضمن الاعلان المبادئ التالية:[2]

1-يتمثل الهدف الرئيسي المعني بالغابات في تعزيز ادارة جميع أنواع الغابات وحفظها ،وتنميتها المستدامة ، ودعم الالتزام السياسي على المدى الطويل لبلوغ هذه الغاية ،ويتمثل الغرض من هذا في تعزيز تنفيذ الأعمال المتفق عليها دوليا فيما يخص الغابات على الأصعدة الوطنية والاقليمية.

---

[1] -نفس المرجع، 130

[2]-اسماعيل نجم الدين زنكة، القانون الاداري البيئي(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية للنشر،2002) ،112.

2-اتاحة منتدى لمواصلة تطوير السياسات والتحاور بشأن الغابات بين الحكومات، تشارك فيها المنظمات الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية .

3-تعزيز التعاون الدولي ،بما فيه التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ،وكذا الشركات بين القطاعين العام والخاص.[1]

رابعا: الاتفاقية العامة بشأن تغييرالمناخ

تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة سنة 1992،ويتمثل موضوعها في الغازات الدفينة، وخاصة الناتجة عن الوقود الأحفوي المتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض ،ويهدف لتثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان، في النظام المناخي وقد ركزت الاتفاقية على ضرورة العمل وتعزيز مصارف وخزانات جميع الغازات الدفينة ،كما أكدت على مبدأ العدالة والمسؤولية الدولية في مكافحة تغير المناخ[2]

خامسا: اتفاقية التنوع البيولوجي الحيوي

تهدف لحماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية خاصة المهددة بالانقراض، ونظرا لتزايد شدة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي ،وضرورة أن تكون اجراءات التصدي لها ذات طابع دولي،وقام المعهد العالمي للموارد والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة والبنك الدولي،وغيرها من المؤسسات الحكومية بوضع استراتيجية عالمية

---

[1]-لجنة الغابات، البند07 من جدول الأعمال المؤقت، الدورة الخامسة(إيطاليا: المنتدى الحكومي المعني بالغابات، 2001) ،03.

[2]عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية(الجزائر:دار الخلدونية)،278.

تتناول جميع الجوانب للتنوع البيولوجي ،وتجسيدا لهذة الاستراتيجية وضعت هذه الاتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع البيولوجي.[1]

الفرع الثالث: حماية البيئة عن طريق الوكالات المتخصصة

هي عبارة عن هيئات تنشأ عن اتحادات ارادات الدول، وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،أو الثقافية أوالفنية ، أو تتولى تنظيم آداء خدمات دولية، تمس المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

وقد عرفت المادة 1/57من ميثاق الأمم المتحدة بأنها هي التي تنشأ بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة،بالنسبة للاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ،وما يتصل بذلك من الشؤون التي توصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 63.[2]

ولقد أدت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بوصفها منظمات دولية متخصصة لها دورا كبيرا في السعي من أجل ايجاة آليات دولية للحفاظ على البيئة وحمايتها ،ومن أبرز هذه المنظمات:

أولا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

من ضمن اهتمامات هذه المنظمة حماية البيئة ، وهذا من خلال رفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم، والعمل على زيادة الانتاج الزراعي ، والحفاظ على مصادر والموارد الطبيعية ،وذلك بالحرص على احترام المعايير المستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة بقايا المبيدات الزراعية، أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها، وانطلاقا من هذا قرر مجلس

---

[1]– نفس المرجع، 281

[2]– صخري محمد، التنظمات أو الوكالات المتخصصة (الجزائر:الموسوعة الجزائرية للتوزيع،2014)، 3 .

المنظمة في سنة 1982 بأن الأنشطة التي تقوم بها للمحافظة على القدرة الانتاجية للثروات الطبيعية للزراعة ، والغابات والأسماك ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية، لذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة ، منها التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة والمؤسسات، سواء على المستوى الدولي أو الوطني.[1]

كما تعمل هذه المنظمة على مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب الحيوانات والنباتات، وتنمية الموارد من ماء وتربة ، وتبادل أنواع جديدة من النباتات التي تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي ،كما تقوم في سبيل تحقيق أهدافها بالعمل على صيانة الموارد الطبيعية عن طريق التوصيات التي تضعها اللجان الفرعية للمنظمة التي تستعمل أساسا للاعلام ،وكخطوط توجيهية في مجال تسيير الموارد في مجال التغذية والزراعة.[2]

ثانيا:منظمة الصحة العالمية.

يتمثل دور ادراة الصحة العمومية والبيئة التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، في تعزيز صحة البيئة ،وتكثيف الوقاية الأولية والتأثير في السياسات الصحية في جميع القطاعات ، بما يمكن من معالجة الأسباب الجذرية للأخطار البيئية المحدقة بالصحة ،وبذلك فانه يمكن إرجاع نحو مايقارب 24بالمئة من عبء المرض العالمي ،و 23 بالمئة من مجموع الوفيات الى عوامل بيئية ،فهنا تؤثر منظمة الصحة العالمية والبيئة في السياسات العامة من خلال:

---

[1]–المادة 02 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1995، 5 .

[2]–صافية زيد المال، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي،(رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدوليتيزي وزو : جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013)،172

1-تقدير الأخطار وإدارتها مثل تلوث الهواء خارج المباني وداخلها،والمواد الكيميائية والمياه غير المأمونة وانعدام مرافق الإصحاح ،والإشعاع ،وصياغة مقاييس وإرشادات مسندة بالبينات بخصوص الأخطار البيئية الرئيسية المحدقة بالصحة.

2-استحداث إرشادات وأدوات ومبادرات لتسيير وضع السياسات الصحية وتنفيذها في القطاعات ذات الأولوية.

3-تركز إدارة الصحة والبيئة على وضع سياسات وتدخلات وقائية فعالة ومناصرتها استنادا الى المعارف المتوافرة بفضل تحسن مستوى فهم المحددات البيئية للصحة البشرية.[1]

أنشئت منظمة الصحة العالمية سنة1946، ومن أهم أهدافها التعاون الدولي من أحل تحسين الصحة البدنية والعقلية للبشر، فهي تساعد الدول في تنظيم الحملات الصحية للقضاء على الأمراض الخطيرة، كما تعمل على تعمل على تنسيق الجهود لمنع انتشار الأوبئة ، وتتولى تدريب العاملين في المجال الصحي، ومن خلال أهدافها استطاعت المنظمة مواكبة الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة ، وذلك استنادا الى نص المادة الأولى والتي تحدد هدف المنظمة.[2]

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تم انشاؤه على اثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استوكهولم سنة 1972، مقره بمدينة نيروبي بكينيا، ويعتبر بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظمة الأمم المتحدة للبيئة ،كبرنامج محفز وداعي لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية .وتتمثل اهداف البرنامج في:

---

[1]-منظمة الصحة العالمية والبيئة، تاريخ الاطلاع: 2021/05/22 https\\www.who.int .

[2]- الحاف، حق الانسان في بيئة سليمة، 264 .

1-تطوير القانون الدولي البيئي ، حيث يعد البرنامج منذ نشأته بمثابة الوكالة الدولية المسؤولة عن المفاوضات من أجل وضع اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف ،ويعمل على توفير الدعم اللازم لتحديث الاتفاقيات.

2- مساعدة الدول النامية في اعداد سياسات بيئية وطنية، حيث تمكن البرنامج البيئي منذ انعقاد مؤتمر ريو 1992 من مساعدة 100دولة نامية ودول الخليج، في اعداد تشريعات بيئية.[1]

3-اعداد برنامج وخطط عمل من أجل تنمية مستدامة، تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة في تقديم التوجيه العلمي ، وتحسين التوعية حول المناهج التي من خلالها تصبح حماية البيئة جزء لايتجزأ من عملية التنمية ، عن طريق المساعدة في استحداث وتمويل الخطط البيئية،يدور محورها حول الوقاية من التدهور البيئي ، وتطوير تقنيات جديدة التي لا تضر بالبيئة.

4-الرصد والتقييم المبكر في مجال البيئة ،وتشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظمة الأمم المتحدة ،وزيادة الوعي العام بالقضايا البيئية.[2]

الفرع الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية، واشكالية حماية البيئة

يعرف الدكتور بن عامر تونسي في كتابه قانون المجتمع الدولي المعاصر، المنظمات غير حكومية بأنها "المنظمات الدولية غير حكومية تتميز أساسا بأنها جمعيات خاصة، لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات، وانما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة للتأثير على مجرى العلاقات الدولية ".[3]

---

[1]-زيد المال، حماية البيئة في اطار التنميةالمستدامة،173.

[2]- دير، أثر التهديدات البيئية، 99.

[3]- نادية عثماني وسهيلة عقال، المنظمات الدولية غير حكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الانساني:حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر(مذكرة ماستر ،بجايةجامعة عبد الرحمان ميرة ،2013)، 12

اولا : منظمة السلام الأخضر

تعرف منظمة السلام الأخضر عى أنها "منظمة عالمية وجمعية دولية غير حكومية، تهدف للمحافظة على البيئة، وقد تأسست عام 1979مقرها الرئيسي يتواجد بالعاصمة الهولندية أمستردام، اضافة الى أنها تمتلك عدة مكاتب في ألأكثر من أربعين دولة"، لكن هذه المنظمة حالها كحال بقية المنظمات، واجهت العديد من التحديات والصعوبات، وكان أبرزها:أن قامت العديد من الشركات بوضع عدة عراقيل أمامها ،لأنها تقف أمام نجاحها، وواجهت كذلك عوائق مادية بسبب توسع المنظمة على مستوى الأعضاء فهي تعتمد على الدعم الفردي[1]، كما تهدف الى:

- مساعدة الأرض على تحقيق حياة أفضل.
- السعي من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التهديدات البيئية التي تدمر الأمن البيئي.
- ضمان قدرة الأرض على امداد جميع الكائنات الحية بمختلف أنواع الغذاء.
- توعية الأجيال من أجل الحفاظ على البيئة.
- السعي لأجل عالم خالي من التكنولوجيا النووية.
- السعي نحو احداث ثورة عالمية في مجال انتاج واستثمار الطاقة، وذلك من أجل مواجهة أكبر المخاطر التي تهدد وجود الكائنات الحية وهي تغير المناخ.
- معالجة متكاملة لكل جوانب التلوث البيئي، والى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سليما.
- انقاذ المجتمع من التلوث الذي يحاصره.

[1]– منظمة السلام الأخضر، www.donbosco-kenitra.orqأطلع عليه بتاريخ–21–04–2021

– العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية ،وتكامل الجهود الذاتية لمجابهة أخطـــاء التلوث.

وتشتهر منظمة السلام الأخضر طبقا لأهدافها ، بأنها من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة،فتعرف بموقفها التاريخي في تلك المواجهات مع السلطات الفرنســية لوقــف تجاربها النووية المقامة في عرض البحار والمحيطات ،والتي نتج عنها دمار كبيرللبيئة البحرية ،مأأدى الى هدم توازنها الايكولوجي[1].

ثالثا: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة واختصاره iucn، رسميا الاتحـــاد الـــدولي لحفــظ الطبيعة والموارد الطبيعية،هي منظمة دولية تعمل في مجال حفظ الطبيعة،ولاســـتخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتشارك في جميع البيانات وتحليلها، والبحوث،والمشـــاريع الميدانية ،والدعوةوالتعليم،مهنة iucn هي التأثير والتشجيع ومساعدة المجتمعـــات فـــي جميع أنحاء العالم للحفاظ على الطبيعة ،وضمان أن أي استخدام للموارد الطبيعية يكون عادلاومستداما من ناحية البيئة.

على مدار العقود الماضية ،وسعت iucn تركيزها الى مابعد بيئة المحافظـــةعلى البيئة ،وأدرجت الآن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في مشاريعها، علـــى عكـــس العديد من المنظمات البيئية الدولية الأخرى، لايهدف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة فـــي حد ذاته الى تعبئة الجمهور لدعم حفظ الطبيعة،تحاول التأثير على تصرفات الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن خلال بناء الشركات تشـــتهر المنظمـــة على نطاق أوسع بتجميع ونشر القائمة الحمراء للأنواع المهددة من iucn ،والتي تقـــيم

[1]– زواوية حوباد، دور المجتمع المدني العالمي والوطني فـــي مجـــال حمايـــة البيئة(مـــذكرة ماستر،ســـعيدة:كلية الحقوقوالعلوم السياسية،2016)، 36

حالة حفظ الأنواع في جميع أنحاء العالم.[1]يهدف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الى:

– تشجيع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير حكومية لممارسة الأنشطة البيئية السليمة بتوفيرالمساعدة والخبرة اللازمين لتحقيق تلك الأنشطة.

– الوقوف بجانب الدول لمساعدتها على تطوير سياساتها البيئية، ووضع نمـــاذج التسيير البيئي.

– تأطيرالبيئة تأطيرا عالميا يغطي جميع الجوانب والأماكن .

–اعداد استراتيجية عالمية جديدة تعتمد على التنمية والمحافظة على الطبيعة مـــن أجل تحسين ظروف الحياة ورفاهية الانسان دون الاعتـــداء علـــى الأنظمـــة البيئيـــة ،والحفاظ على التنوع البيولوجي.[2]

رابعا: الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة

الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة،هي منظمة دولية غير حكومية ،تعمل فـــي مجال الحفاظ على الحياة البرية والحد من التأثير البشري على البيئة، الذي لايزال اسمه الرسمي في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، يتم نشر تقرير الكوكـــب الحـــي كـــل عامين بواسطة الصندوق العالمي للحياة البرية، تقوم هذه المنظمة بجمع الأموال لحفـــظ الحياة البرية ،وتقوم بتوزيعها على مختلف البلدان، وتروج لمشاريع الحفاظ على البيئة، وتجري مختلف الحملات والأنشطة والتوعية[3]

---

[1]– بيار صادق، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، (الأردن: الموسوعة العربية للنشر،2013)، 36.

[2]– عروج، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات ،668.

[3]– الصندوق العالمي للطبيعة :الحياة الخضراء والبيئة،أطلع عليه بتاريخ25–04–2021.

http//www.mimirebook.com

يهدف الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة الى جمع وتسيير وتقديم الدعم المالي للحفاظ على البيئة الطبيعية، كما يساهم في التوعية بالمخاطر التي تستهدف البيئة ، قام بعدة نشاطات وتدخلات تهم حماية البيئة الطبيعية في أكثر من مئة وعشرون دولة للمحافظة على البيئة، وقد نجح الاتحاد في القضاء على بعض العصابات التي تتاجر في السلاحف و الببغاوات، وكذلك الخشب ، كما يعمل على حماية البيئة من التلوث عن طريق تمويل مشروعات بيئية في العالم، أيضا يتدخل من أجل احترام الدول والهيئات للقواعد الدولية الخاصة بحماية الطبيعة ومواردها، ويقوم أيضا بتدعيم العمليات التي تهدف الى مقاضات الدول والهيئات على تبنيها برامج ضارة للبيئة[1]

الفرع الخامس: قواعد الحماية المباشرة وغير المباشرة زمن النزاعات المسلحة.

اولا: قواعد الحماية المباشرة للبيئة زمن النزاعات المسلحة.

من القواعد التي تحمي حق الانسان في البيئة في فترات النزاعات المسلحة وفي مختلف الظروف ، القاعدة التي وضعتها اتفاقية حظر استخدام تقنيات التعبير في مضمونها البيئة لأغراض عسكرية ، أو أغراض عدائية لعام 1972، ومضمونها حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة، ذات الآثار الواسعة الانتشار، أو الطويلة البقاء أو الشديدة لأغراض عسكرية أو لأغراض عدائية،كوسيلة لالحاق الدمار أو الأضرار بأية دولة، وتستهدف الاتفاقية حظر الاستخدام الحربي ،أو لأي أغراض عدائية أخرى أي لتقنيات تعديل البيئة، التي تكون لها آثار واسعة أو خطيرة، بوصفها وسيلة تسبب تدميرا أو أضرارا لأية دولة طرف دولة أخرى.

وهكذا بينت الاتفاقية أن الحظر يشمل أية تقنية لاحداث تغيير بطريق معتمد في العمليات الطبيعية في ديناميكية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك

[1]– المال، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، 246.

مجموعات احياءها المحلية وغلافها الصخري أو غلافها المائي أو الجـــوي ، أو فـــي ديناميكية الفضاء أو تشكيله أو تركيبه، ونصت المادة الثانية من ذات الاتفاقية علـــى أن المقصود بتقنيات تغيير البيئة هي كل تقنية غرضها تغيير حركة وتركيب بنيـــة الأرض ،بما فيها مجموعة الأحياء منها اليابسة وطبقات الهواء، أو الفضاء الكوني. [1]

ثانيا: قواعد الحماية غير المباشرة للبيئة زمن النزاعات المسلحة.

لاشك أن اهتمام القانون الدولي الانساني حتى السبعينات ، اتجه الى البشر، سواء من حيث نطاقه أو من حيث مجال دراسته، ذلك أن فكرة البيئة والاهتمام بها لم يكم قد ظهر بعد،ويبين أهم المبادئ التي نظمت الحماية غير المباشرة للبيئة في ذلـــك المبـــدأ الذي تقرر في اعلان **سان بطر سبرج** عام 1828، وتأكد عدة مرات فـــي معاهـــدات القانون الدولي الانساني اخرها الفقرة 1من المادة 30 مـــن البروتوكـــول الأول لعـــام 1977 مبدأ التناسب، والقاضي بأن "حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيـــار أســـاليب ووسائل القتال ليس حقا لاتقيده قيود "، فضلا عن [2].

من بين قواعد الاتفاقية التي ينتج عن تطبيقها حماية البيئة بشكل غيـــر مباشـــر، ماورد في بروتوكول جنيف الأول، وبروتوكول جنيف الثاني لعـــام 1977، الملحقـــين باتفاقية جنيف الأربع لعام 1969 من أحكام يحظران فيها على أطراف النزاع ، القيـــام بتدمير أو تعطيل أو نقل الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين ، فهذا الحظر يفرض بشكل غير مباشر على أطراف النزاع المسلح الحفاظ على البيئة، التـــي

[1]– محمد ذيب أبو بكر، حماية البيئة أثناء النزاعات الدولية (الأردن: دار النهضة العربية للنشر،2002.

[2]– أنطوان بوفيه، حماية البيئة الطبيعية في زمن النزاعات المسلحة، القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، تر.عمر المكي(بيروت، مكتبة الأسرة، 2010)، 175.

توفر كل احتياجات ومستلزمات السكان، كما حظر على أطراف النزاع المسلح القيام بمهاجمة الأشغال الهندسية والمنشآت التي تنطلق منها قوى خطيرة.[1]

المطلب الرابع: منهجية تحقيق الأمن البيئي أثناء النزاعات المسلحة.

الفرع الأول التدابير الوقائية لتحقيق الأمن البيئي.

ينبغي علينا عند التعامل مع قضايا البيئة، أن نتعرّف على أسباب التلوّث والفساد البيئي، كخطوة

أولى لتحقيق الأمن البيئي؛ لأنه بمعرفة السبب نستطيع أن نضع الحلول المناسبة، كما ينبغي اتخاذ التدابير الوقائية؛ التي تعتبر من أهم طرق ووسائل حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على مواردها الطبيعية. إضافة إلى اتخاذ التدابير العلاجية ووضع الحلول العملية الناجحة للمشاكل البيئية التي ظهرت في العصر الحديث.[2]

أولا: البحث في أسباب التلوث والوقاية منه.

للتلوث البيئي خمس أشكال أساسية، تلوث المياه، تلوث الهواء، تلوث التربة، التلوث الضوضائي، والتلوث البصري، ولكل نوع من هذه الأنواع اضرار كبيرة ومتنوعة على الانسان والكائنات الحية والبئية ،والتي تؤثر بدرجة كبيرة على الأمن البيئي، ولذلك يجب معرفة أسباب التلوث للحد منه والحفاظ على البيئة من مصادر التلوث وتحقيق الأمن البيئي، فان التلوث يخلف اضرارا تنتج منها عواقب ومشاكل كبيرة وهي:

---

[1]– نغم اسحق، القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسا(أطروحة دكتوراه،جامعة الموصل،2000)،5.

[2]– ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصادوالادارة، قسم الادارة العامة،2017)، 17.

– يؤثر على جسم الانسان، عندما يستنشق هواء غير نقي ، أو يشرب ماء ملوث ، مما يضر بصحة الانسان ويصيبه بالعديد من الأمراض التي تصل الى السرطان، ويصاب الانسان بمشاكل عديدة في الجهاز التنفسي بسبب الهواء الملوث.

– يؤثر التلوث على الكائنات الحية ويعرضها للموت، وهي الكائنات التي تعتبر مصدر التغذية الأساسي للانسان ، كما أنها تقوم بالعديد من العمليات الهامة في دورة الحياة، فمثلا النباتات تمتص ثاني أكسيد الكربون من الهواء لتنقيه وتنتج الأكسجين الذي نتنفسه.

– تؤثر عوامل التلوث البيئي على الاضرار بالأرض ، فتزيد من ثقب الأوزون والاحتباس الحراري، مما يشكل خطورة على حياة الانسان ،حيث ان طبقة الأوزون تحجب الأشعة البنفسجية الضارة عنا والتي تتسبب في ارتفاع درجة الحرارة الأرض بصورة يمكن أن تدمره.[1]

ثانيا: تمويل النشاطات البيئية.

ان حصة البيئة في الميزانيات الوطنية في جميع الدول العربية دون استثناء أقل بكثير من واحد في المئة في المقابل، تشهد البلدان العربية أعلى معدلا انفاق عسكرية في العالم، سواء من حيث حصة من اجمالي ال الفرد الدخل القومي أومن حيث نصيب الفرد الواحد، ويتراوح معدل الانفاق على الدفاع بين 7و8 في المئة من اجمالي الدخل القومي، وهو أعلى بكثير من المعدل العالمي الذي يتراوح بين 2و5،2 في المئةّ، ولا بد من تصحيح هذا الخلل من انقاق الميزانية.

وتظهر الاحصاءات المذكورة أن ارتفاع الانفاق العسكري في الدول العربية لايؤدي الى تحويل التمويل عن البيئة فحسب، بل يعرض للخطر أيضا احتمالات

[1]– سناء الدويكات، أسباب تلوث البيئة وحلولها، (دبي: مركز الخليج لأبحاث2020)، 219 .

الادارة البيئية الفعالة وحماية البيئة، فعلى العالم العربي أن يزيد من الميزانية المخصصة للبيئة،وفي هذا السياق ينبغي أن ينظر الى الادارة البيئية وحماية البيئة كأداة لتجنب النزاعات وارساء السلام، ومن أجل الحد من خطر الانزلاق مجددا الى حالة الصراع، يقترح انشاء صندوق عربي لدعم البلدان المعنية في المنطقة ومساعدتها على مواجهة الأسباب البيئية للنزاع، وكذا الآثار المباشرة للحرب مثل النفط والتلوث الكميائي[1].

ثالثا: تحسين الادارة البيئية.

غالبا ما تشهد البلدان الخارجة من النزاع بعض أسرع الاقتصادات نموا، ووفقا لصندوق النقد الدولي، شهد السودان على سبيل المثال نموا حقيقيا في اجمالي ناتجه القومي عام2007 بلغ 12 في المئة، مما جعله أسرع الاقتصادات نموا في العالم العربي، ان هذا النمو الاقتصادي السريع، الذي يعتمد في هاتين الحالتين اعتمادا شبه كامل على الثروة النفطية، يفرض ضغوطا كبيرة على النظام البيئي ما لم يتم اعتماد بعض الضوابط الوقائية الملائمة، فالبلدان الخارجة من النزاع تنزع غالبا الى التغاضي عن المتطلبات والمعايير القانونيةالبيئية نظرا الى حاجتها الملحة الى اعادة الاعمار.[2]

رابعا:تعزيز القدرات والتعاون في مجالي البيئة والنزاعات.

من المقترح انشاء لجنة خبراء عربية متعددة الاختصاصات معنية بالبيئة والنزاعات، تحت رعاية جامعة الدول العربية، في اطار هذا المسعى، أن تفيد من الخبرة الدولية المتنامية في هذا المجال، وأن **تتعاون** بفعالية مع المنظمات الدولية، ولا

---

[1] عبد الهادي النجار، الآثار البيئية للحروب والنزاعات"البيئة والتنمية،"المجلة البيئية العربية الاولى131(2009)،6

[2]– نفس المرجع

سيما الأمم المتحدة بغية الافادة من مواردها العلمية والتكنولوجية والمالية في تحليل الآثار البيئية للحرب وتخفيفها.[1]

الفرع الثاني: الرشادة البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي

يقصد بالرشادة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية، كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية والفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات والتصدي لها، " فهي الطريقة الّتي تصل من خلالها القضايا البيئية إلى الأجندة السياسية وطرق وضع السياسات والبرامج البيئية وتنفيذه، اذ تكمن الرشادة البيئية في جملة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمّات الدولية، والهيكل،والاجراءات الهادفة إلى المشاركة في صنع القرارات البيئية.[2]

ترمي الرشادة البيئية لتحقيق الأمن البيئي من خلال السعي نحو تفعيل الأطر الإجرئية الموالية:

- إدماج العوامل البيئية في مختلف السياسات القطاعية.
- تحسين فعالية التشريعات وضمان تنفيذها.
- تشجيع تنافسية الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية.
- تعزيز مشاركة الأفراد والحكومات وقطاع الأعمال في تحقيق التنمية.[3]

فالرشادة البيئية من أهم العوامل التي تحقق الأمن البيئي لأنها تسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول، وفي هذا الصدد تعرف الرشادة البيئية بأنها"آليات صنع القرارات التي تعنى بادارة البيئة والموارد البشرية".[1]

---

[1] الدويكات ، أسباب تلوث البيئة، 222.

[2] سامح فوري، "الحوكمة "،مجلة المفاهيم،ع10، السنة الاولى(2005)، 48.

[3]– نوال بن قلوش،"الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط، دراسة حالة الجزائر"(أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2018)، 100.

وعليه العلاقة بين الأمن البيئي والرشادة البيئية كإحدى آلياته تتجلى من خلال المتغيّر الوسيط المتمثّل في التنمية المستدامة، إذ أنّ العلاقة بين متغيّر التنمية المستدامة ومتغيّر الرشادة البيئية تنطوي على القضايا التالية:

1-السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين

الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال وتمكين النوع الاجتماعي.

2- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام التنمية المستدامة بفعل

آليات الحدّ من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها.

3-وجوب ضمان الرشادة البيئية أنّ البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم هذه الأخيرة في ظلّ انسجام كامل مع البيئة[2].

بناء استراتيجيات تنموية تلبّي الحاجيات الإنسانية وفي الوقت نفسه بلوغ الأمن البيئي يتوقف على مدى القدرة على مراعاة الاعتبارات الموالية:

1- تقليص حجم العبء الّذي تعاني منه البيئة تحديدا التقليل من حدّة التلوث وبالأخصّ النفايات الكيماوية ومخلفات المدن.

2- قدرة الدولة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

3- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذ تنموي داخلي يلبّي احتياجات الشعوب من خلال اختيار نمط الحياة المناسب لها والتوافق مع السياق التاريخي

---

[1] – وردة مهني، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة(سطيف:جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، 127 .

[2] – قلوش، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية، 102

والمؤسسي والايكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية الّتي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع والقائمة على العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي.

4- تبني التخطيط التشاركي الّذي يسمح بمساهمة جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية عند بلورة مقترحات التنمية بشكل يمكّن بالخروج ببرامج تنموية صديقة للبيئة.[1]

الفرع الثالث: الحوكمة البيئية كتقنية لتحقيق الأمن البيئي.

ان الحوكمة البيئية العالمية" عبارة عن شبكات عالمية، تضم فواعل مختلفة ترتبط بالنظام البيئي العالمي، وتسعى الى تحقيق أهداف عالمية من خلال ايجاد حلول للمشاكل البيئية التي لم ترقى الدول للوصول الى حلها، محاولة بذلك تحسين الأوضاع وحمايتها"،[2] في هذا التعريف تظهر علاقة الحوكمة بالبيئة ،فبعد الانتشار الواسع للمشاكل البيئية وادراك العالم لخطورة الوضع الأمني البيئي، عملت الحوكمة البيئية العالمية على توجيه الجهود الدولية لمختلف الأطراف الدولاتية وغير الدولاتية، من خلال وضع ضوابط وآليات للحد من خطر التدهور البيئي، الا أن الجهود الدولية المبذولة لم تسلم من مواجهة العديد من التحديات التي تعرقل مسار تطور الأمن البيئي، الأمر الذي أدى الى ادخال العديد من الاصلاحات والتعديلات فيها من خلال فواعل كالدول والحكومات والمنظمات والبرامج ....وغيرها،فتساهم الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي من خلال:

---

[1]-عبد اللّه تركماني، " التنمية المستدامة والأمن الإنساني في الوطن العربي"، (ورقة بحثية مقدّمة خلال الدورة السنوية، لمعهد العلاقات الدولية، 22 سمتبر،2006)

[2] مخلوفي ، دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الأمن، 12

– تنشئة الفرد من خلال التربية البيئية، والتي تكون عن طريق عمليات التحسين، ونشر الوعي البيئي وغرس قيم المواطنة.

– التحكم والمراقبة في الممارسات البيئية.

– تهيئة البيئة التي تساعد في تطوير التنمية البيئية.

– وضع السياسات البيئية وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد المحلي، الاقليمي والدولي.

– وضع القوانين والمبادئ والمعايير واقرار القوانين واللوائح البيئية.

– تشجيع المجال التكنولوجي من أجل حماية البيئة والانتاج الأنظف.

–ايجاد حلول للمشاكل والقضايا البيئية.[1]

من هذا الطرح لعبت الجهود الدولية للحوكمة البيئية العالمية دور كبير في حماية البيئة، وذلك من خلال ماقدمته الفواعل العالمية من مساهمات سواء الدولاتية أو غير الدولاتية، بالاضافة بعملية الحفاظ على البيئة وتحقيق الأمن البيئي العالمي، وأثر القيام بعملية تحسين الوضع البيئي العالمي تم مصادفة العديد الى المبادرات التي تشمل عقد المؤتمرات ووضع الاتفاقيات ،والتي تلزم الأطراف للعمل بها، والخاصة من التحديات التي عرقلت السير الحسن لهذه العملية، مما تتطلب الأمر ادخال بعض التعديلات عليها والتي تشمل خطط واستراتيجيات الحوكمة البيئية العالمية.[2]

[1]– الثعالبي، دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية، 33

[2]– مخلوفي، دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الأمن ،58 .

الفرع الرابع: الأمن البيئي في تحقيق الأمن الشامل.

مصطلح الأمن الشامل "هو مصطلح يتعلق بمنظومة أمنية كاملة، وبنظم متشابكة، لها ترابطات كلية واستقلالها الجزئي ، ونقاط الالتقاء والالتحام".[1]

وعليه فإن منظومة الأمن الشامل تشمل عناصر عدة منها الأمن الوطني، والسياسي، والاقتصادي، والمعلوماتي، والفكري، المائي، والغذائي وأمن الأفراد، والأمن السياحي، والأمن البيئي... ويقصد بالأمن الشامل مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقراراها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة، وإنّ لشمولية الأمن أبعاد متعددة هي:

أولا: البعد السياسي، ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيا: البعد الاقتصادي، الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاه له.

ثالثا: البعد الاجتماعي، الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

رابعا: البعد البيئي، الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

إن الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل الذي يجمع متطلبات الإنسان في الحياة من أمن نفسه ودينه وماله وعرضه وغذائه وأهله ووطنه وغير ذلك من الحقوق.

---

[1]– مازن الشريف ، في مفهوم الأمن الشامل: دراسات استراتيجية واستشرافية (تونس: جامعة سوسة، 2013)، 101.

مما سبق يتضح أن تحقيق أي عنصر من عناصر الأمن التي سبقت الإشارة إلى أبرزها؛ يسهم في النهاية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل المنشود من قبل الأفراد والشعوب والحكومات، وما تحقيق الأمن البيئي بكافة جوانبه وأشكاله إلا أحد هذه العناصر التي تصب في هذه المنظومة الشاملة. وعلى النقيض، فإن الفشل أو القصور في تحقيق أي هذه العناصر –ومنها الأمن البيئي– يضعف ويهز الأمن بمفهومه الشامل.[1]

المبحث الثاني: طبيعة وديناميكيات النزاع في دارفور.

يركز هذا المبحث على ماهية وطبيعة النزاع في السودان، بدءا من دراسة مجموعة المحددات الجيواستراتيجية خاصة في اقليم دارفور الذي يعتبر بؤر النزاع في السودان، و دراسة التركيبة السكانية والموقع الجغرافي، وخاصة دراسة الموارد بصفتها عامل أساسي للصراع في دارفور، كما سيتم التعرف على أسباب النزاع التي تمثل مظهر اللأمن البيئي منها أسباب اثنية واجتماعية،والنزاع على الموارد في اقليم دارفور، والأسباب المتعلقة بالبيئة الاقليمية والدولية،أما في واقع الأمن البيئي في السودان فسنتطرق الى الأمن الغذائي والطاقوي كقضايا أمن بيئي، و الاشارة الى لاجئي البيئة في السودان، وختاما سنطرح قضايا بناء السلام كأداة تحقيق الأمن البيئي، من خلال دور المؤسسات التي تتولى عمليات بناء السلام، واليات وجهود الأمم المتحدة للبيئة في بناء عملية السلام في السودان، وأخيرا عملية بناء السلام البيئي في السودان.

[1]– فلمبان ، دور الأمن البيئي، 13.

المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي لاقليم دارفور.

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيا وإفريقيا الوسطى، وتشاد غربا، تبلغ مساحته حسب إحصاء 2008 (549 ألف كيلومتر مربع)، فمساحة الإقليم تعادل مساحة دولة العراق وأقل قليلا من مساحة فرنسا، و تشكل مساحته حوالي 20% من مساحة السودان ،وتمتد ما بين خطي عرض 10 و 20^0 شمالا وخطي طول 16^0 شرقا، ويسكنه حوالي سبعة ملايين ونصف مليون نسمة، تحده أربع دول مجاورة هي ليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي ومؤخرا جمهورية جنوب السودان الوليدة من ناحية الجنوب.

ويعد الإقليم من أكبر أقاليم السودان مساحة، ومن الناحية الطبوغرافية فإن إقليم دارفور عبارة عن هضب يتراوح ارتفاعها بين 500–1000 متر عن مستوى سطح البحر وأقصى ارتفاع لها يقع في قمة جبل مرة إذ يبلغ نحو 3087 متر، وتعد هذه الهضبة الصخرية لاسيما حافتها الغربية حدود طبيعية لجمهورية السودان مع كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، ويتميز المناخ العام لإقليم دارفور مابين الصحراوي وشبه الصحراوي في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط، والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه ،فالمناخ بشكل عام في إقليم دارفور هو مناخ جاف مع تذبذب في تساقط الأمطار ،وهذا يؤثر سلبا في الرعي والإنتاج الزراعي.[1]

ويتكون إداريا منذ عام 1994 من ثلاث ولايات هي :

– شمال دارفور وعاصمته الفاشر مساحته تقدر – 296.420 كلم مربع،ويقدر عدد سكانها حوالي مليون ونصف مليون نسمة وهي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم

[1]– عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية:دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003–2014 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيو والسياسية والاقتصادية،2018)، 63.

كله ،عدد السكان فيه متدني بسبب أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار،وتضم ولاية شمال دارفور أربع محافظات هي الفاشر، أم كدادة ، كبكابية كتم.

– جنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا مساحته تقدر – 138000 كلم مربع ويقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين نسمة،وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية. وتعتبر جاذبة للسكان وذلك لتميزها بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الواسعة وازدهار مدنها وتوفر الخدمات الضرورية بها كما أن التصحر الذي زحف على ولايتي شمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها،وتضم سبع محافظات نيالا ،عد الفرسان ، رهيد البردي ،برام ، عديلة.[1]

– جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وشرق دارفور وعاصمتها الضعين وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي ،وفي دارفور كذلك ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر،ووفق التقسيم الجديد للولايات،فإن ولاية شرق دارفور تقع حدودها داخل مناطق قبيلة الرزيقات العربية ،كما أن ولاية وسط دارفور غالب الوجود السكاني فيها لقبيلة الفور الإفريقية وعاصمتها الجديدة زالنجي. ويعتبر معيار التقسيم الجديد هو القبيلة والاثنية متجاهلا المعايير الأخرى،وهذا ما أدى إلى زيادة التناحر القبلي ،وأذكى بينها عوامل الاختلاف والنزاعات الدموية بدوافع عشائرية مختلفة.[2]

الفرع الاول: الخلفية التاريخية للنزاع في اقليم دارفور.

يعتبر النزاع في إقليم دارفور ليس وليد الساعة بل ترجع جذوره إلى مجموعة من التراكمات ولهذا ارتأينا تقسيم الخلفية التاريخية للنزاع إلى ثلاث مراحل زمنية .

---

[1] حاتم ابراهيم وعلي دينلر، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (السودان:دار هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر،2005)، 16.

[2] – نفس المرجع.

*** المرحلة الأولى : (1640– 1956)**

لو تجاوزنا الأوضاع الطبيعية والتاريخية والسياسية التي ساهمت في نشأة جذور النزاع بدار فور ابتداء،لوجدنا الخلفية التاريخية طويلة والتي ساعدت في اشتعال النزاع واتساع نطاقه وتعقيده بالمستوى الذي بلغته في2002 –2014 وما تلا ذلك من تطورات للنزاع وتداعياته حتى وصفتها الأمم المتحدة بأنها " أكبر كارثة إنسانية في العالم" .

نشأة سلطنة دار فور: من المعروف أن إقليم دارفور قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد لتحول حضاري بفضل حالة الانتعاش التجاري الذي عم خلال هذه الفترة مما أدى إلى قيام مملكة دار فور . تشير الروايات إلى أن أول من أسس المملكة في الإقليم هم شعب "الداجو" ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب، كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة ، ثم قام شعب" التنجور" كما يرى البعض بتأسيس دولة أخرى في شمال دارفور وربما بعد زوال دولة الداجو.[1]

ظل إقليم دار فور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكأن دارفوربلد بذاته، فطريق الأربعين كان يوصل منتجات الإقليم إلى مصر من الجمال وخلافه، وعلاقات دارفور كانت منفتحة مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية تشادعلى مستوى التنقل والترحال والبيع والشراء خاصة وأن بعض قبائل دار

[1] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية(القاهرة:مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر،2008)، 14 .

فور كانت ممتدة في أراضي دارفور وتشاد مثل بني هلبة وقبائل الزغاوة ، وكان أمر التداخل والامتداد بين قبائل جنوب دارفور وقبائل منطقة جنوب السودان.[1]

المطلب الثاني: أسباب النزاع في اقليم دارفور كأحد مظاهر الأمن البيئي.

يمكن ارجاع الصراعات في اقليم دارفور الى الأسباب التالية:

الفرع الأول: الأسباب الاثنية والاجتماعية.

يعتبر إقليم دار فور صورة مصغرة من السودان ، بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي وقبلي(مجتمع دارفور يتكون من قبائل عددها يزيد عن 70 قبيلة ، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها145 قبيلة، بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول أفريقية، هذا التنوع أدى إلى سلسلة من النزاعات القبلية التي أدت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم.

إن هذا الإقليم عرف طول تاريخه النزاعات القبلية على المراعي والأرض ومصادر المياه، ساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، وسيادة ثقافة الفروسية، حيث كان دار فور مسرحا ومعبرا للسلاح بين الخصوم والجهات الداعمة لها، بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون الداعمة لها، بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية.[2]

وتطورت هذه النزاعات في جولتين : الأولى كانت بين الزغاوة رعاة الإبل في منطقة الأقصى شبه الصحراوية وقبائل المهرية، المحاميد، العريقات ، العطيفات ، وأولاد رشيد. أما الجولة الثانية : شملت مجتمعات الفور الزراعية المستقرة حول

[1] –جحيش و أبكر، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، 28.

[2] – مستاك يحي ومحمد لمين، قضية دارفوروأبعادها الاقليمية والدولية، (مذكرة ماجستر: جامعة مولود معمري، 2013)، 40.

منطقة كبكابية وسهول جبل مرة الشرقية في مواجهة تحالف عريض يضم عمليا كل البدو العرب على طول حدود ايكولوجية متميزة . ومنذ ذلك الوقت ورغم جهود بذلتها أربع حكومات متعاقبة ظل النزاع محتدما ومستمرا دون توقف بسبب حكومات السودان التي كانت دائما تقف بجانب القبائل العربية ضد القبائل الأخرى وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة على العبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة المعينة والوقوف معها في نزاعات ضد القبائل الأخرى. [1]

أما من الناحية الثقافية والاجتماعية: فقد حاول المتمردون في جنوب السودان إيجاد علاقة ارتباط ثقافي مع مجتمعات إقليم دارفور ولإعطاء مبرر اجتماعي وثقافي لوقوف إقليم دار فور معهم، حيث طالبوا باللغة الانجليزية ولغة دارفور ولإعطاء مبرر اجتماعي وثقافي لوقوف إقليم دار فور معهم، حيث طالبوا باللغة الانجليزية ولغة الفور كلغتين رسميتين في السودان ، وشككوا من سيطرة اللغة العربية على المجتمع السوداني ، وقالوا أنها لم تعد تناسب عصر العولمة والتقنيات العالمية . إلا أن الواقع الذي يعيشه سكان إقليم دار فور يؤكد أن القبائل الإفريقية قد تأثرت بالقبائل العربية من ناحية النسب وتأثروا باللغة العربية، ومن ثم أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة باعتبارها لغة القرآن في مجتمع يدين أغلبه بالدين الإسلامي، وهذا ما أدى إلى الاختلاط الوثيق بينهم ، ومحو وجود أي تمايز اجتماعي إلا من خلال الانتماء إلى الأصول القديمة . ولهذا فإن ما يحث من تفعيل للاختلاف الثقافي والاجتماعي الذي يدعي به بعض القادة السياسيين مبالغا فيه ومرجعه محاولة الارتماء في أحضان الغرب ، والبحث عن ما يمكن تفعيله لتطويع الحكومة السودانية من خلال كسب الدعم الغربي، بالإضافة إلى ذلك دخول فكرة التعدي والنهب في النسيج الثقافي وفي الأغاني

[1]– البحيري، مشكلة دارفور، 97.

الحماسية للمرأة التي تمجد هذه الظاهرة مثل "نهب يومية خير من اغتراب سنتين و"كلاش بيجيب المال ببلاش"، والمقصود بالكلاش هنا هو سلاح الكلاشنكوف المعروف.[1]

الفرع الثاني: النزاعات على الموارد في اقليم دارفور.

ارتبطت مشكلة دارفور منذ البداية بالتنافس والاحتكاك حول الموارد، وتزايد معدلات الفقر بين أبنائه ولا سيما الأجزاء الشمالية منها، اثر موجات الجفاف التي اجتاحت منطقة الساحل الافريقي جنوب الصحراء، والتي شكل اقليم دارفور جزءا منها، وقد أسهمت سياسة الاستقطاب الحزبي في تفاقم الأزمة والفجوة بين النسيج الاجتماعي لسكان دارفور، اذ عمد الحزب الحاكم الى دعم القبائل العربية، في حين دعم الحزب الاتحادي الديمقراطي القبائل الافريقية غير العربية، مما حول الصراع من دائرة المحاولة للحصول على الموارد الى صراع قبلي على طول خطوط التقسيم العرقي العربي الافريقي، الذي تطور الى مجابهة بين الجماعات القبلية الافريقية ضد الدولة عام 1992، ثم شهدت مجابهة ثانية من هذا النوع في بداية شباط 2003، لتمتد مديات الأزمة والصراع لتشمل جميع أجزاء اقليم دارفور، وتمثل مواقف الفاعلين الاقليميين في كل من مصر وليبيا وتشاد،في ايجاد حالة من التوازن مابين الحكومة المركزية في الخرطوم والمعارضة، خوفا من انعكاسات الأزمة على دولهم، اذ تمثل تلك الدول الجوار الجغرافي الاقليمي لدارفور.وقد شكل البعد الدولي تأثيرا سلبيا في تأجيج حية دارفور في حدة التوتر السياسي والعسكري، والذي تمثل على نحو رئيس بالولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على تدويل قضية دارفور في مجلس الأمن الدولي، وقد

[1] مصطفى عثمان اسماعيل، دارفور الماضي والحاضر والمستقبل، (السودان:دار الأصالة للنشر والتوزيع، 2007)، 17.

خلف الصراع في دارفور أكثر من 200000 قتيل ومايقارب 2.5 مليون لاجئ داخل السودان وخارجه، والذي انعكس على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دارفور والدولة السودانية التي أصبحت مهددة بالتفكك وذلك نتيجة للصراع على الموارد الطبيعية في الاقليم.[1]

1 – ثراء اقليم دارفور بالموارد الاقتصادية.

الموارد الاقتصادية في دارفور كثيرة ومتنوعة في أقاليمه الثلاث ويمكن الاشارة اليها فيما يلي:

أ. **ولاية دارفور الشمالية:** تعد من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة والتي تتمثل في:

* **الموارد الزراعية:**حيث تتمتع بأراضي زراعية شاسعة خصبة، وصالحة لانتاج مختلف الحاصلات وتبلغ المساحة المزروعة 7.7 مليون فدان.

* **الموارد المائية:** تتمتع بأمطار التي يبلغ معدلها السنوي 100– 600 مم، وكذالك المياه السطحية والجوفية حيث التكويمات الرملية الحاملة للمياه.

* **المراعي والغابات:** تقدر مساحة المراعي بحوالي 7 مليون فدان، أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي مليون فدان.

* **الثروة الحيوانية:** تقدر بحوالي 12 مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والابل أي ما يعادل 10 بالمئة ثروة السودان الحيوانية.

* **الثروة المعدنية:** أهمها الحديد والرصاص والجيرانيت، وخاصة الكروم والرخام ومواد البناء، والمعادن المستخرجة من خام المعطرون حوالي 4 مليون طن.

ب. ولاية دارفور الغربية.

---

[1] *-ibraheem qasim .* ***political geographys dimensions for the environmental conflict indarfur*** *;journal of research diyala humanity ,2015,issue 65,p29.*

* **الأراضي الزراعية:** مساحة الأراضي القابلة للزراعة 8 مليون فدان، والمستغل منها 3 مليون فدان، وتنمو المحصولات البستانية على مرتفعات جبل مرة.

* **الثروة الحيوانية:** تشمل الأبقار والضأن والابل بما يقدر ب 4.5 مليون رأس، تسهم بحوالي 11 بالمئة من الاقتصاد القومي.

***الغابات:** توجد أشجار الحراز والهجليج والهشاب والكتر والماهوجني وغيرها، وأهم منتجاتها الصمغ العربي.

ج. ولاية جنوب دارفور: توجد موارد ضخمة في جنوب دارفور، وتقدر المساحة بنحو 140ألف كيلومتر مربع، اضافة للأمطار والتربة.

* **الأراضي الزراعية:** تقدر بحوالي 24 مليون فدان أي مايعادل 12 بالمئة من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، والمستغل منها حاليا 6.6 مليون فدان أي حوالي 28 بالمئة.[1]

* **الثروة الحيوانية:** تقدر بحوالي 9.8 مليون رأس من الماشية والأغنام والابل، أي مايعادل 10 بالمئة من اجمالي الثروة الحيوانية في السودان، وتصل مساحة المراعي الى 22.7 مليون فدان.

* **الموارد المائية:** وهي موارد متعددة حيث الأمطار الوفيرة 200– 1000 ملم، تنساب في أودية، ويصل مجموع ايرادها السنوي الى 344 مليون م3 غير مستغلة، هذه بالاضافة الى المياه الجوفية، وأهم مصادرها في حوض البقارة الذي يغطي مساحة 18 ألف كلم2.

[1]– محمود ابراهيم، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية و الاقليمية والعالمي**(بيروت: دار الكتاب للنشر والتوزيع)، 28.

***الغابات:** تصل مساحتها 7.22 مليون فدان، وتغطي حظيرة الردوم (محمية قومية) حوالي 3.4 مليون فدان.

* **التعدين:** من المرجح وجود خامات النحاس، والحديد والحجر الجيري، والكولين، والحجر الرملي، وخام الاسمنت.

* **البترول:** يتركز في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابرة و شارف وغيرها.[1]

الفرع الثالث: الأسباب السياسية و السلطوية.

تنحصر الأسباب الرئيسية في سبب وحيد وهو صراع النخبة في جنوب السودان على السلطة والنفوذ والثروة، حتى وان تغيرت روافد هذا السبب في مرحلة لأخرى:

1- التطلعات السلطوية والنفعية.

ليس الغريب أن تتقاطع تطلعات رفيقي السلاح والكفاح بعد أن تحققت أهدافهم- الانفصال- التي كانت تجمعهم وتطغى على كل اختلاف وخلاف، لكن الغالب حقا أن يتمسك كل طرف بتطلعاته، وبما يطالب به من نصيب في مغانم النصر، ولو على أنقاض الوطن،فيما لم يتحقق نصر بعد.

2 غياب المؤسسية في الحزب الحاكم.

بعد أن تحولت الحركة الى حزب الحاكم تحول الجميع من العمل العسكري الى العمل المدني، فاصطدموا بكون حزبهم يدار بقواعد ادارة الكيان العسكري، وفكره ذاته، حيث

[1] – نفس المرجع.

الترقي لاالتنافسية، بما يقضي على آمالهم في الوصول الى مواقع عليا في السلطة التي يتم شغلها بطريقة انتقائية.[1]

3- أحادية الممارسة الحزبية.

تتدرج الحال الحزبية في جنوب السودان تحت نمط الحزب الوحيد، اذ لامانع قانونا من تأليف الأحزاب السياسية وممارسة وظائفها، غير أن الواقع ينبئ بتفرد حزب الحركة الشعبية بكل شيء، والأكثر من ذلك أن المعارضة ترفع راية الحركة الشعبية، وتظل الأحزاب السياسية خارج نطاق التأثير في المشهد السياسي في جنوب السودان أي نخبة الأحزاب وضعف قواعدها الشعبية.

4- ضعف الحكومات:

أدى ذلك الى غياب التنمية والتوزيع غير العادل للموارد والخدمات، والفقر والفساد، وغياب القانون، وافتقاد العدالة، تسهم هذه العوامل مع عوامل أخرى في اثارة الصراع، وتحفيزه، واذكائة، واطالة أمده، فحال الفوضى التي تنشأ في مثل هذا الوضع تمثل بيئة نموذجية لتفاقم الصراع واستمراره.[2]

الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية.

لقد وصل الوضع الاقتصادي في جنوب السودان الى مستوى الأزمة، فايرادات الحكومة تقل بصورة كبيرة جدا عن نفقاتها الموجهة في الغالب الى قطاع الأمن (أمن النظام)، وهناك نقص حاد في النقد الأجنبي، وتدهور شديد في القوة الشرائية للجنية،

---

[1] – أماني الطويل، **مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011)،10.

[2] – نفس المرجع ،30.

في جنوب السودان، وقد أوشك المجتمع الجنوب السوداني على الاعتماد على المساعدات الانسانية، بالشكل الكامل[1]

أما عن حساب تكاليف الحرب الأهلية فيذهب أحد أهم التقارير الاقتصادية المتخصصة والمنشور في يناير 2015، الى انه في ما لو استمر الصراع لمدة سنة اضافية الى خمس سنوات، سيكلف جنوب السودان مابين 22.3 مليار و28 مليار دولار، اذا ما قيست آثار الصراع مدة عشرين سنة قادمة، حتى يمكن أخذ الآثار طويلة المدى في الحسبان، فالخسائر أعظم بكثير، اذ ستراوح ما بين 122 مليار الى 158 مليار دولار[2]. ويقول التقرير ان التكاليف البشرية للصراع من وفيات وجوع وامراض لها تأثير كبير على الاقتصاد جنوب السودان على المدى البعيد، فاذا نظرنا في تأثير الجوع فحسب انتاجية العمالة سنجد أنها سوف تؤدي الى خسارة 6 مليارات دولار، وهكذا يمكن التأكيد على شدة التأثير السلبي للصراع في جنوب السودان في المدى القصير والمتوسط والطويل في الاقتصاد في هذا البلد الناشئ، الذي لايملك أي مقومات اقتصادية الا البترول الذي يتوقف أو يقل انتاجه بسبب النزاع الداخلي، وبسبب الخلاف مع الجمهورية السودانية التي يصدر من خلالها.[3]

المطلب الثالث: واقع الأمن البيئي في السودان.

الفرع الأول: الأمن الغذائي في السودان.

ان الأمن الغذائي في السودان يكاد ينعدم نتيجة لبعض المشاكل البيئية، وذلك نتيجة للنزاعات وماتخلفها من أضرار على الطبيعة ونقص الموارد الطبيعية من أرض

---

[1] *UN Office for the cordination of humanitarian affairs «OCHA» ,Op.cit,p,21.*

[2] – **جنوب السودان: تكلفة الحرب تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمارار النزاع** (لندن: تقرير، جوان،2015)، 5

[3] – الطويل، **مستقبل السودان**، 33.

خصبة ، وماء وموارد طاقوية، فمن المتوقع أن تواجه أجـزاء مـن ولايـات البحـر الأحمر،وكسلا، والقضارف، والنيل الأزرق، وغـرب كاردفـان، وشـمال كاردفـان وجنوبه، ودارفور الكبرى فجوات غذائية خلال الموسم المجدب في السودان من يونيـو الي سبتمبر،وذلك وفقا لتقرير نظام الانذار المبكر بالمجاعة للأمن الغذائي مـن يونيـو 2019 الى يناير2020، ويضيف التقرير بأنه من المرجح وجود فجوات غذائية خـلال ذروة الموسم المجدب من أغسطس الى سبتمبر في أجزاء من ولاية جنوب كاردفـان، ومناطق من جبل مرة، وسيزيد الحصاد في المدة من أكتوبر الـى ينـاير مـن تـوفر الحبوب مما على الأرجح سيحسن الأمن الغذائي الى الافضل.[1]

وقد بدأ موسم الأمطار الرئيسي التي يفوق معدلها المتوقع المتوسط في المدة مـن يونيو الى سبتمبر2019، في بعض المناطق في شـرق وغـرب السـودان، وتجـري التحضيرات للموسم الزراعي2019–2020 في معظم المناطق الزراعية شبه المروية، ويمضي التقرير قائلا بأنه قد جرى الابلاغ عن نقـص وقـود الـديزل والامـدادات الزراعية الأخرى في بعض هذه المناطق ، بالرغم من أن هذا سيؤثر على الزراعـة، ومن المتوقع حالي أن تؤدي هذه العوامل الى جانب عائدات الغلة الموائية، الى معـدل متوسط للانتاج، غير أن تقديرات الانتاج يمكن اجراءها بثقة أكبر في الأشهر المقبلـة حين تمضي الزراعة على نحو كامل.[2]

ويتمتع السودان بوفرة الموارد الطبيعية، نتيجة لعدة عوامل منها تعدد المناخـات، واتساع المساحات القابلة للاستزراع، والتي تقدر بنحو 85 مليون هكتـار، ثـم هنـاك

---

[1] -تقريرمجموعة البنك الدولي، **النشرة الانسانية للسودان، أوتشا**، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، السودان.

sudanwww.unocha.org/sudan/ochasudan-feedback.un.org.unocha

[2] - نفس المرجع.

الغابات والمراعي الطبيعية التي تغطي أكثر من 115 مليون هكتار، بما في ذلك الأراضي التي لم تخصص للانتاج الزراعي، فضلا عن ذلك فالسودان يتمتع بفيض من مياه الري بفضل نهر النيل والأنهار الفرعية والموسمية، ومخزون المياه الجوفي، كذلك يتمتع السودان بثروة من الأنعام تقدر بنحو 120 مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز وغيرها.[1]

الفرع الثاني: الأمن الطاقوي في السودان.

يعد مفهوم أمن الطاقة مفهوما جديدا، حيث أن **تشرتشل** هو أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم حين أشار الى أن: "**أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط**"، وقد كان يقصد في تعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

وقد ورد في مقال ل" جوناتا الكيند" *jonatha Elkind* الذي يحمل عنوان " الأمن الطاقوي: نداء الى توسيع الأجندة « *Energy security Acll for brouder Agenda* » أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاث عناصر أساسية:

1- **الوفرة *Avaibility*:** ينبع أمن الطاقة في المقام الأول من توفر الخدمات والسلع الطاقوية، وقدرة المستهلكين على تأمين الطاقة التي يحتاجون اليها، وتنطلق الوفرة من وجود أسواق طاقوية أين يتاجر كل من الكشتري والبائع بهذه السلع والخدمات مع مراعاة المصالح الاقتصادية والتجارية....وغيرها.

2- **الموثوقية *Rebiability*:** تنطوي الموثوقية على مدى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من الانقطاع، فالطاقة هي اللبنة الأساسية في النشاط الاقتصادي والحياة اليومية و يتهدد انقطاعها بالقدرة على تشغيل المصانع، وانارة المستشفيات وتدفئة

[1] -طوافشية، **الأمن البيئي**، 96.

المنازل بشكل مستمر، ويشمل تعزيز الموثوقية الطاقوية بتنويع مصادر التزويد المستخدمة في نقل الطاقة.[1]

3- القدرة *Affordabilitity*: يعاني في الواقع وبشكل مزمن مايقارب 1.8 مليار نسمة في العالم مما يشار اليه أحيانا بفقر الطاقة، فهؤلاء بالنسبة لهم الأمن الطاقوي يختلف عن ذلك في العالم المتقدم، وذلك للوصول الى الطاقة لتزويدهم بالاحتياجات الأساسية، هنا الأمن الطاقوي يرتبط أكثر بموثوقية الامتداد والوصول الى موارد الطاقة بكميات كافية، والقدرة على تحمل التكاليف، و الحماية من انقطاع امدادات الطاقة.[2]

ولقد بدأ الصراع في السودان على الموارد الطبيعية وخاصة الموارد الطاقوية ومنها:

أ- النفط: بعد أن وصل السودان الى انتاج النفط وتصديره، بات يكتفي بمروره فقط، شاقا أراضيه الى ميناء التصدير في بشائر ببورتسودان شرق البلاد، ولا ينال منه غير رسوم العبور المختلف حولها وقبل أن يصل اتفاق النفط بين السودان ودولة جنوب السودان الى نهايته في عام 2022، لجأ عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني الى سيلفاكير ميارديت رئيس دولة جنوب السودان لامداد الخرطوم بكميات اضافية من النفط الخام.

1- الوليد أبو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد** (الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات والنشر،2017)، 63.

2- فوزية قاسي، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الارهاب: منطق الأمننة في الساحل الافريقي** (أطروحة ماجستير،الجزائر،جامعة وهرن،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013)، 46.

فبعد انفصالها اصبحت دولة جنوب السودان، تحصل على 75 في المئة من انتاج النفط، ولكن النسبة تتأثر بالصراع الدائر هناك، بينما يتأثر السودان بالصراعات الداخلية أيضا في ظل نسبته الضئيلة المتبقية.[1]

ب- الطاقة الكهربائية: ان الحديث عن الصراع في السودان حول الكهرباء يلزم بكل تأكيد الحديث الى أحد مهندسيها، مهتدي حسن من شركة الكهرباء السودانية، ولقد قال المهندس ان مشكلة الكهرباء لها عدة مستويات، أولها التمويل، وهو مايتسبب في العجزعن بناء محطات جديدة بقدرات عالية، زد على ذلك نقص التمويل الذي وصل الى مماطلة وزارة المالية في الوفاء بتكاليف وقود الكهرباء والصيانات الدورية والطارئة، مايفاقم هندسيا من المشكلات القائمة، وما يفسر الصراع حول موارد الطاقة خاصة الكهرباء هو هجرة المهندسين والمختصين، والكفاءات العاملة في مجال الري، الى دول الخليج النفطي، بحثا عن تحسين أوضاعهم، وفرارا من ضعف المرتبات و الأجور. [2]

الفرع الثالث: لاجئي البيئة في السودان.

جاء في تقرير للأمم المتحدة أن الأمل ضعيف جدا في احلال السلام في اقليم دارفور، ما لم تعالج الحكومة السودانية الآثار المترتبة عن التغير المناخي، والأضرار التي لحقت بالبيئة في الاقليم، ويقول التقرير ان الصراع في دارفور يتسبب في انتشار التصحر مما يزيد من الحساسيات الاثنية، ولكن التقرير يقول أيضا ان الجفاف من الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دافور لأساس،حيث دفع سكان دارفور من

---

[1]- منى عبد الفتاح، **صراع النفط دولتي السودان وجنوب السودان آخر النفق**(لبنان: الشركة العربية للنشر، 2021)، 16.

[2]- مقداد خالد، **الكهرباء في السودان: أزمة الطاقة الغائبة**، أطلع عليه بتاريخ 25، جوان.2021.

Https ;//raseef22.net.

مزارعين ورعاة رجل الى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة، يذكر ان الصراع في دارفور قد أودى خلال السنوات الأربعة الماضية بحياة 200 ألف شخص على الأقل وأجبر الكثير من مليونين و400 ألف على النزوح، وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد قال في الأسبوع الماض في مقال نشرته صحيفة الواشنطن بوست" ان التغيير المناخي يتحمل جزءا من المسؤولية لتفجر الصراع في دارفور، وجاء في التقرير الأممي الذي أعده برنامج البيئة التابع للمنظمة الدولية، أن التنافس على موارد النفط والغاو و الماء والخشب والأرض هو المسؤول عن اذكاء واستمرار القتال، ليس في دارفور وحده بل في اقليم أخرى من السودان.[1]

ويقول التقرير ان التدهور البيئي الناتج عن نضوب هذه الموارد يعتبر واحد من الأسباب الرئيسية للنزاعات التي شهدها ويشهدها السودان، اضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقول الأمم المتحدة أن السودان يعاني أكثر من أي بلد آخر في العالم من مشكلة اللاجئين، حيث يبلغ عدد اللاجئين والمرحلين السودانيين أكثر من 5 ملايين نسمة، وتشير المنظمة الدولية الى أن التصحر في السودان ينتشر بمعدل 100 كلم سنويا في السنوات الأربعين الأخيرة، كما خسرت البلاد مجموعة من الكفاءات و المهندسين والمختصين في عدة مجالات بسبب ضيق المعيشة والنزاعات والتوترات، ويقول التقريران معسكرات اللاجئين التي أقيمت لايواء المهاجرين من جراء أعمال العنف في دارفور وغيرها تسهم هي الأخيرة في الأضرار البيئية.[2]

كما أن السودان بات يصنف ضمن الدول ذات الغطاء الأخضر الشحيح، علما أنه كان يصنف ضمن المتوسط بعد ما تراجعت مساحة الغابات من 60 بالمئة الى 10

---

[1]– الأمم المتحدة: **البيئة من أسباب صراغ دارفور**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2007.

[2]– نفس المرجع.

بالمئة، لتتقلص المساحات الخضراء من 5.9 بالمئة الى أقل من 1 بالمئة لعدة أسباب منها الحرائق وقطع الأشجار ، وغياب سياسة واضحة من قبل الدولة في ما يتعلق بالثروة الغابية وعدم وضعها ضمن الأولويات، وانفصال جنوب السودان، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة معدل اللاجئين في السودان، مما يؤدي الى تدهور حالة الأمن البيئي.[1]

المطلب الرابع: بناء السلام في السودان كأحد آليات تحقيق الأمن البيئي.

الفرع الأول: دور المؤسسات والأطراف التي تتولى عمليات بناء السلام البيئي في السودان.

هناك مجموعة من المؤسسات التي تتولى عمليات التنسيق والحل ، مع ادارة الأزمات البيئية، وتسعى لتحقيق السلام والتنمية المتدامة والرفاه، ومن أهم المؤسسات التي تسعى لتحقيق الأمن البيئي خاصة في السودان، بصفته بؤرة للتوتر والنزاعات:

أولا: دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بناء السلام البيئي في السودان.

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أصبحت الصراعات على الموارد الطبيعية من أكبر التحديات في الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرون، وتشكل تهديدات خطيرة للأمن الانساني، فحوالي 40 بالمئة من النزاعات المسلحة الداخلية، كان سببها الموارد الطبيعية، ورغم المخاطر التي تشكلها الحروب والصراعات المسلحة على البيئة، والدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات وتضخيمها، فهناك فرص كبيرة تربط البيئة وبناء السلام، وهنا يكمن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية بناء السلام البيئي في السودان من خلال:

[1] – طوافشية، **الأمن البيئي**، 106.

– تقديم الدعم الاولي من أجل التنفيذ الفعال لمشاريع بناء السلامة البيئية لمختلف الدول.

– التقييم البيئي الاستراتيجي للتدخلات الرئيسية في مرحلة مابعد النزاع.

– تعزيز القدرات المؤسسية و التقنية للتخطيط الاقليمي و المراقبة التشاركية.

– نشر وتقريب المعلومات البيئية للجمهور من أجل الثقافة البيئية.[1]

– تفعيل دور المؤسسات من أجل بناء السلام البيئي في السودان، وذلك من أجل تحقيق عملية الأمن البيئي.

ثانيا:برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل عملية بناء السلام البيئيUNDP.

تتركز أعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال منع النزاعات على مساندة المؤسسات الوطنية والمحلية، والقيادات في جهودها المبذولة لمنع العنف (على سبيل المثال، استفادة المبادرةمنع النزاعات من مشاركة المرأة في السودان)، وادارة النزاعات بطريقة بناءة (على سبيل المثال، مبادرة الحوار بين الأديان في العراق، والانخراط سلميا في العمليات الانتقالية والسياسية، وعمليات التغيير السريع مثلا مساندة الأمن البشري في شرق السودان)، ومن أهم أعمال برنامج الانمائي للبيئة من أجل السلام البيئي:

– الحد من مخاطر الكوارث وادارة المخاطر المناخية تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث الواردة.

– تشجيع دور المرأة في منع النزاعات، وبناء السلام، اذ يعمل البرنامجعلى تعزيز تمكين دور المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، أوضاع النزاعات المسلحة و الكوارث الطبيعية.

---

[1]– نفس المرجع، 117.

– الاستجابة الفورية للازمات عند وقوع الكوارث الطبيعية، أو نزاع أهلي أو أزمات طويلة الأمد، اذ يقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والمساندة من خلال مكاتبة بطريقة سريعة، ومنظمة تستجيب للاحتياجات الخاصة ببلد ما.

– الحرص على كسب سبل العيش والانتعاش الاقتصادي، اذ يعمل البرنامج الانمائي في سياقات النزاعات والكوارث على تأمين سبل كسب العيش وتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدامة، وذلك لتحقيق الامن الشامل.

– سيادة القانون والعدالة والأمن، كما يساعد البرنامج الانمائي السلطات في البلدان على الحد من العنف المسلح، ومراقبة الأسلحة الصغيرة.[1]

ثالثا: دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء السلام البيئي في السودان OSCE.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضم 52 دولة، يزيد تعداد سكانها عن مليون نسمة، وهي أكبرمنظمة اقليمية في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة، تأسست على قيم ومبادئ مشتركة. كما أنها أكبر مؤسسة أمنية اقليمية في العالم، تضم 56 دولة مشاركة من القارات الثلاث، أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا، وتعمل منظمة OSCE من أجل الاستقرار والرفاهية والديمقراطية في الدول 65 من خلال الحوار السياسي عن القيم المشتركة، ومن خلال العمل السياسي الذي يحقق فرقا دائما.[2]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، أطلع عليه بتاريخ، 25، جوان،2021.

https ;//www.arabstates.undp.org

[2] *-Organization For Security and Co-Operation in Europe « Factsheet ».pm-ext.coop.osce.org.*

وظلت ادارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتعاونان عن كثب على مدى السنوات الماضية في مختلف القضايا والنزاعات التي تؤثر على القارة الأروبية، ويحفز هذه الشراكة الهدف المشترك المتمثل في السعي الى تعزيز الأمن الدولي، والحفاظ علة البيئة من خلال استخدام آليات وأدوات متعددة الأطراف للحوار وفض النزاعات بالطرق السلمية، كما وقع كل من شعبة السياسات والوساطة في ادارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومركز منع النزاعات التابع للأمانة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودائرة عملياته خطة عمل مشتركة لدعم الوساطة في عام 2014، بما مست جوانب عدة للتعاون العملي بين المنظمتين، بما في ذلك تبادل الموظفين والوصول الى خبرات الوساطة وبناء لقدرات، وتهدف المنظمة الى:

* تشجيع منظمة الأمن والتعاون في أروبا التطور الاقتصادي، كما تشجع على خلق فرص العمل، اضافة الى أن تحسين مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء.

* دفع ودعم الليبرالية السياسية، أو دفع الاقتصاد العالمي الى مزيد من النمو والتجارة، والاستثمار العابر للحدود.

* الحد من التسلح، وفض النزاعات بالطرق السلمية.

*دعم التنمية المستدامة، والاقتصاد العالمي،وتغطية كل الجوانب العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والتنموية، وبالتالي حتمية بناء السلام البيئي، وتكافل الجهود الدولية من أجل تحقيق سلام بيئي.[1]

[1] – نهى بكر، **مستقبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**(مصر:المجلس المصري للشؤوون الخاريجية،2008)، 16.

الفرع الثاني: آليات الأمم المتحدة لبناء السلام البيئي في السودان

أطلقت حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أول تقرير من نوعه المشترك عن حالة البيئة والتوقعات البيئية، من أجل السلام والتنمية المستدامة، ويأتي اطلاق هذا التقرير في الوقت الذي يعمل فيه السودان على تحسين أنظمته السياسية والاقتصادية في أعقاب الثورة التاريخية التي اندلعت في البلاد، والتوقيع الرسمي الأخير لاتفاقية السلام في أكتوبر2020، بين الحكومة، وجزء من تحالف الحركات الكفاح المسلح، ويهدف مشروع الأمم المتحدة من أجل بناء السلام في السودان الى:

* التركيزعلى التنمية الريفية والاستثمار،والابتعاد عن التنمية التي يغلب عليها التوجه الحضري التي يساعد على تقليل من الهجرة والنزوح.

* تسريع وتكثيف اجراءات التكيف مع تغير المناخ والمرونة، كما تسعى لتعزيز التقنيات الواعدة وتحسين خدمات الارشاد الزراعي.

* وضع اطار تنظيمي لقطاع تنظيمي التعدين لتشجيع الاستخدام الحكيم للموارد المعدنية في البلاد.

* تعزيز تقنيات التعدين الصديقة للبيئة.

* يوفر البرنامج من أجل السلام البيئي في السودان القيادة، واقامة الشراكات في مجال رعاية البيئة عن طريق الهام واعلام وتمكين الأمم والشعوب لتحسين نوعية حياتهم دون المساس بأجيال المستقبل.

* مواءمة أنظمة وقوانين الأراضي وادماج الحقوق العرفية في القانون التشريعي وفقا لأفضل التجارب والممارسات الدولية.[1]

[1]- سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، **أدوات تحليل النزاعات الدولية**، ترجمة محمد حشمي، (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها،2005)، 41.

*ويتناول أحد التقارير التحديات البيئية المحددة في السودان بالتفصيل، ويغطي جميع القضايا البيئية بدءا من ازالة الغابات، وتدهور الأراضي وصولا الى ادارة النفايات والأمن الغذائي، فمثلا قضية تلوث الهواء فعلى السودان أن يستجيب بشكل فعال لتغير المناخ، وتلوث الهواء من خلال تبني سياسات سلمية، وتحديدا في مجال الطاقة المتجددة، أما بالنسبة للأراضي فيجب على الحكومة أن تنسق أنظمة حيازة الأراضي في الدولة وتنفذ التزامها بانشاء لجان للأراضي على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات[1].

الفرع الثالث: بناء السلام في السودان.

تعرض السودان سلسلة من الكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر وفياضانات، وازالة الغابات بفعل النشاط البشري، غير الرشيد، دفع الدولة للتركيز على التعامل مع هذه الكوارث التي أفضت الى التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، أغرقت الدولة في محاولات متواصلة من أجل تجاوز اخطار هذه الكوارث، ومحاولة بناء السلام البيئي مستدام [2]وذلك من خلال جهود كبيرة تتجلى في:

* محاولة ادماج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في المخططات الاستراتيجية والقومية والولائية والقطاعية.

* تنزيل مفاهيم الحد من مخاطرالطبيعة الى المجتمعات، وضرورة تكافل الجهود من أجل تحقيق السلام البيئي.

* الاعتماد على المؤسسات الحكومية المتخصصة في مجالات الحد من الكوارث الطبيعية وأهمها المجلس القومي للدفاع المدني، الذي يمثل أهم المؤسسات في ادارة هذا

---

[1]- عثمان ميرغني، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **السودان يطلق أول تقرير من نوعه عن حالة البيئة والتوقعات البيئية للمساعدة في توجيه والسلام والتنمية**، قسم الاعلام والأخبار.

[2]– عبد الباقي، **السودان**، تقرير محلي، 36.

الملف الهام، تساعده الأمانة العامة للمجلس القومي للدفاع المدني، ومفوضية العون الانساني والمجلس الأعلى للبيئة، وهو تابع لوزارة البيئة والغابات والتنمية.

* المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية في المجال البيئي والالتزام بها بعد مؤتمر ستوكهولم.[1]

كما لجأت الحكومة السودانية بهدف استدامة الأمن الغذائي الى تخصيص مساحات في القطاع الرعوي لانتاج القمح والذرة، بهدف التقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأمطار، كما دعم انتاج محاصيل الغذاء في مناطق الزراعة الرعوية، الى جانب تأهيل بنيات للري الأساسية وتطبيق الحزم والتقنية، كما عملت على تحفيز البنوك التجارية من خلال منح قروض لصغار المزارعين في القطاع المروي.[2]

[1]– طوافشية، **الامن البيئي**، 128.

[2]– نفس المرجع.

خلاصة واستنتاجات:

في هذا الجزء من الدراسة حاولنا التركيز على طبيعة التوجهات والسلوكيات لمواجهة التحديات البيئية، خاصة الاضرار والاثار المترتبة على البيئة جراء النزاعات المسلحة واستخذام الاسلحة، كما حاولنا تقريب الجوانب النظرية بنموذج واقعي واخترنا السودان كدراسة توضيحية لما خلفته النزاعات المسلحة في المنطقة على الجوانب البيئية خاصة، وخلصنا الى ما يلي:

– أن الصراعات والنزاعات حول الموارد الطبيعية أثرت سلبا على البيئة والأمن البيئي في السودان، اضافة الى سلوكيات الانسان غير الرشيدة في استخدام الموارد نتج عنه انعدام الأمن البيئي وصعوبة تحقيق الأمن الانساني.

– تساهم الأمم المتحدة والمنظمات غير حكومية والمؤتمرات الدولية بدور كبير في مواجهة الأخطار والتهديدات البيئية، من خلال عقد المؤتمرات الدولية بشأن البيئة والأمن البيئي.

– انقسام السودان وانفصاله، وقيام دولة جنوب السودان مستقلة عن الشمال أثر سلبا على الأمن البيئي في دولة الشمال سواء كان ذلك خلال مظاهر الاستغلال الجائر للامكانيات والموارد الطبيعية خلال فترة النزاعات المسلحة.

حاولنا مما سبق التركيز على مركزية التهديدات الأمنية، والبيئة في ظل انتشار النزاعات المسلحة، وانتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود، في ظل توسع قضايا اللأمن وعدم الاستقرار، مما دفع الى ظهور مفاهيم جديدة تعددت المفهوم الضيق للأمن ما بعد الحرب الباردة على سبيل المدارس الوضعية كالواقعية الكلاسيكية، الى ظهور مفاهيم جديدة مثل الأمن البيئي والبيئة، والأمن الانساني في ظل ضغوطات النزاعات المسلحة، لتؤكد الدراسة على مدى الزامية البيئة والموارد الطبيعية بشكل مركزي في ظل النزاعات المسلحة.

ان نشاط الانسان اليومي والسلوك المادي غير الواعي للانسان، قد أحدث تحديات بيئية حادة، نتج عنه ضغوطات أمنية مست جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، مازاد من الولوج في قضية الأمن حتى أصبح يمس ميادين الحياة، مادفع الهيئات الدولية والمنظمات والمؤسسات الاهتمام بموضوع الأمن البيئي في ظل النزاعات المسلحة كأحد مقتضيات تحقيق الأمن وتحقيق السلامة البيئية.

كما زاد الاهتمام بالبيئة والقضايا البيئية من خلال انتشار المنظمات الداعية لخطورة تغير المناخ والاحتباس الحراري، والتي ركزت على الأمن البيئي كقضية أساسية، في تحقيق نظام اقتصادي وسياسي، وتحقيق التنمية المستدامة.

لذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- يتطلب تحقيق الأمن البيئي مجموعة من الأليات الرشيدة منها: تنمية الوعي البيئي للأفراد حول البيئة والمشاكل والأضرار التي تلحقها بالانسان جراء الاستخدام غير الرشيد للنفايات والتلوث، كما تتطلب عنصر المواطنة البيئية كأساس لتسليط الضوء على تحقيق الأمن البيئي، اضافة الى اهتمام الدول

والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بقضايا البيئـــة، وتنشـــيط دور الجمعيات في مجال البيئة، وتوسيع مفهوم الحوكمة البيئية العالمية، كوســـيلة لتحقيق أمن بيئي عالمي.

- ظهورعدة قوانين جديدة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، فقد ارتبطـــت ارتباطا كبيرا بالقانون الدولي، وذلك بما تحمله من أهمية في تنميـــة وقـــوة الدول، وضرورة الحد من النزاعات المسلحة ، والأضرار التي تسببها نتيجة استخدام الأسلحة وخاصة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النوويـــة، والغايـــة الاهتمام بالبيئة الطبيعية والغنية والموارد المتنوعة.
- تزايد وانتشار أهمية البيئة والقضايا البيئية في العلاقات الدولية، فتحـــول في مفهوم الأمن من المفهوم الضيق الى المفهوم الشامل أكســـب موضـــوع البيئة وتهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، ما دفع الى ظهـــور مفهوم الأمن الانساني اذ تبلورت قاعدة متينة لاهتمام بتحقيق الأمن البيئـــي، وذلك لتحقيق السلام البيئي والأمن.
- تعد الأضرار والأخطار الناجمة عن التهديدات البيئيـــة بمثابتـــة تحـــديات عالمية، فهي تحديات شاملة من حيث النشاطات الانسانية، فهـــذه الأضـــرار تؤثر على الانسان والأمن العالمي.
- تقسيم النزاعات المسلحة الى دولية وغير دولية، هذا التقسيم له آثار قانونية ولكل مجالات مختلفة ومتنوعة، من ناحية التوصيف القانوني لهذه النزاعات.
- أضحت قضايا البيئة من القضايا العالمية التي تستقطب اهتمام العالم نظـــرا لأهميتها في الحياة البشرية، ونتيجة لتزايد المشاكل البيئية والأضرار علـــى

الطبيعة والانسان،وانتشار النزاعات ما نتج عنه عوامل خطيرة كالهجرة غير شرعية، والنزوح، وهجرة الاطارات، مادفع الى هبوط الوازع العلمي والثقافي، وتزايد المشاكل البيئية على المستوى الوطني والدولي.

- أن البيئة جزء لا يتجزأ من الوجود البشري، فحماية البيئة من الوجود البشري، فحماية البيئة تكفل تحقيق الأمن البيئي، والتقليل من الآثار السلبية للنشاط الانساني اللاواعي.
- تعد البيئة والموارد الطبيعية ووفرتها مصدرا للنزاعات المسلحة في العديد من البلدان، وخاصة السودان لما يحتويه اقليم دارفور من موارد طبيعية ومواد خام، مادفع الى تأجيج النزاعات حولها وقيام حروب وتوترات على ساحة الاقليم، وأفادت بعض المنظمات الى تحويا لعنة البيئة والموارد الطبيعية الى نعمة لتحقيق الأمن البيئي والسلم العالمي
- وفرة الموارد الطبيعية في السودان، من بيترول وأراضي زراعية، وموارد خام أدى الى تنافس وتنازع حاد حول هذه الموارد، ماأدى الى نشوب النزاعات والصراعات، نتج عنه انفصال السودان وقيام دولة الشمال مستقلة عن دولة الجنوب السوداني.
- الأمن البيئي في السودان يمثل تهديدا للاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، كما أن هناك سعي من أجل تحقيق الأمن والتقليل من حدة النزاعات في السودان، وخاصة جهود الأمم المتحدة للبيئة في التنمية، والبرنامج الانمائي ، كلها برامج تسعى لتحقيق الأمن البيئي ، وبناء السلام البيئي في السودان.

اولا: القران الكريم

ثانيا: الكتب باللغة العربية

[1] – الألفي عادل ماهر ، الحماية الجنائية البيئية(مصر:دار الجامعة الجديدة،2009).

[2] – الشهراني سعد بن علي ، إدارة عمليات الأزمات الأمنية ، ط1(الرياض 2005).

[3] – بكر نهى ، **مستقبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**(مصر:المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2008).

[4] – طراف عامر محمود ، أخطار البيئة والنظام الدولي(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر،1988).

[5]– عبد الفتاح منى ، **صراع النفط دولتي السودان وجنوب السودان آخر النفق**(لبنان: الشركة العربية للنشر، 2021).

[6] – غيليس ميليسا ، نزع السلاح، دليل أساسي، ط3، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013).

[7]- مارتنغريفش و تريريأوكلاهان، " **المفاهيم لأساسية في العلاقات الدولية** "(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2008).

[8]– ابراهيم محمود ، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية و الاقليمية والعالمي**(بيروت: دار الكتاب للنشر والتوزيع).

[9] – أبو بكر محمد ذيب ، حماية البيئة أثناء النزاعات الدولية (الأردن: دار النهضة العربية للنشر،2002.

[10] - أبو هيف صادق ، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995).

[11] - أديب خضور، " **أولوية تطور الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاقه وتطويره**" (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ،1991).

[12] – الأمم المتحدة: **البيئة من أسباب صراغ دارفور**، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2007.

13– البحيري زكي ، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية(القاهرة:مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر،2008).

14- الجزولي كمال ، الحقيقة في دارفور، ط1،(القاهرة:مركز دراسات حقوق الانسان للنشر،2006).

15- الحمد رشيد ومحمد سعيد صباريني،البيئة ومشكلاتها(الكويت: عالم المعرفة للنشر والتوزيع،1990).

16- الدليمي عامر علي سمير ، الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية (الأردن : الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014).

17 – الدويكات سناء ، أسباب تلوث البيئة وحلولها، (دبي: مركز الخليج لأبحاث2020).

18- الدين صلح عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، (القاهرة: دار فكر العربي، 2006).

[19]– السعيدان علي ، حماية البيئة من التلوث بالمواد الاشعاعية والكيميائيةفي القانون الجزائري(الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2008).

20- السنور بلال علي ، رضوان محمود المجالي، الوجيز في القانون الدولي الأساسي (عمان: الاكاديميون للنضر والتوزيع ،2012).

[21]- الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب (الإسكندرية: منشاة المعراف،2001).

22- العوضية بدرية ، القانون الدولي العام في وقت السلم و الحرب (بيروت ك دار الفكر، 1999).

23– المشابقة أمين وميرغني أبكر الطيب،دارفور الواقع الجيوسياسي الصراعو المستقبل(عمان:دار مكتبة الحامد للنشرو التوزيع،2012).

24– بليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث (دبي : مركز الخليج لأبحاث ، 2004).

25– بوفيه أنطوان، حماية البيئة الطبيعية في زمن النزاعات المسلحة، القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، تر.عمر المكي(بيروت: مكتبة الأسرة، 2010).

26– بيار صادق، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، (الأردن: الموسوعة العربية للنشر، 2013).

27- بيلين جون، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة : مركز الخليج لأبحاث الإمارات العربية المتحدة، 2004.

28- دينار حاتم ابراهيم وعلي ، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (السودان:دار هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر،2005)، 16.

29- زيهرمان مايكل ، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الأيكولوجيا الجندرية ، شفيق روميه (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، 2006).

30- سالمون ياغو ، ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، مسلح الأسلحة الصغيرة، (سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية، 2007)،

31- سخري محمد ، شرح شامل لمعنى الجيوبوليتيك، مفهومها، تطورها التاريخي اسسه، وأهدافه (بيروت : الموسوعة الجزائرية للدراسة السياسية و الاستراتيجية، 2014).

32-علي زين العابدين عبد السلام ومحمدين عبد المرضي عرفات، تلوث البيئةثمن للمدينة، (القاهرة: امكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2003).

33- غانم محمد حافظ ، المسؤولية الدولية (القاهرة: معهد الدراسات العربية،1995).

34- فوجيلي سيد احمد ، مفهم الأمنية، مقاربة نقدية للدراسات الأمنية (الأردن: شؤون الأوسط،2016).

34- كافي يوسف ، التنمية المستدامة ، ط1 (الأردن : دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2017).

35- لعور صندورة ، الأمن، (بيروت: مركز الخليج البحاث ، 2000) .

36- مايسون سيمون وساندرا ريتشارد، **أدوات تحليل النزاعات الدولية**، ترجمة محمد حشمي، (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها،2005).

37- مخيمر عبد العزيز عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية(بيروت: دار النهضة العربية،1985).

38- مصطفى عثمان اسماعيل، دارفور الماضي والحاضر والمستقبل، (السودان:دار الأصالة للنشر والتوزيع، 2007)، 17.

39- مقري عبد الرزاق ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية(الجزائر:دار الخلدونية).

[40]– الأمـــاني رضـــا ، التـــوازن الطبيعـــي، مســـابقة أحســـن موضـــوع، (د،د،ن: منتـــديات ستارتيمز،2012).

41– التركاوي خليل عمار، **القوانين و التشريعات لإدارة البيئة**(مصر: دارالسلام للنشر، 2004).

42– الشجيري فايق حسن جاسم ، **البيئة و الامن الاولي** (عمان: دار وائل للنشر 2000).

43– العمر عبد الرزاق مثنى ، التلوث البيئي، ط1 (عمان: دار وائل للنشر 2000).

44– الكيالي عبد الوهاب وأخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول، ط3(بيروت: الموســـوعة العربية للدراسات والنشر1990).

45 ــ بغزوز عمر، الأمن في ضل التحولات الدولية الراهنة (مصر: دار السلام الحديث، 2007)

46– بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعـــة والنشر، 2005).

47– بيطار وليد ، القانون الدولي العام، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2008).

48– بيليس جون ، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، تر. أحمد مصطفى(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

49– تيري ديبل ، **إستراتيجية الشؤون الخارجية ومنطق الحكم الأمريكي**، تر. وليد شعادة(الأردن : دار الكتاب للنشر، 2009).

50– جحيش عبد السلام وسليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخاريجية في النزاعات الدولية:دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2003–2014 (برلين: المركـــز الـــديمقراطي العربـــي للدراســـات الاستراتيجيو والسياسية والاقتصادية،2018).

51– جويلي سعيد سالم ، المدخل لدراسة القانون الدولي الاساسي (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002).

52– حمزة حسام ، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري (الجزائر: د.د.ن،2001).

53– رسلان احمد، نضرية الصراع الدولي ،نضرية في تطور الاسرة الدولية المعاصـــرة (القهـــارة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982).

54- شكري يوسف، "**معجم الطلاب**" (لبنان : دار الكتاب العلمية، 2001) .[1]

55- صخري محمد، التنظمات أو الوكالات المتخصصة (الجزائر:الموسوعة الجزائرية للتوزيع،2014).

56- صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام (القاهرة: دار الفكر،2005).

57- عطارد خليل ، **واقع وإحصاءات البيئة والطاقة في العراق**(: الجمهور المركزي للإحصاء، 2013).

58- قادري حسين ، النزاعات الدولية : دراسة و تحليل (باتنة : منشورات خير جليس، 2007).

59- قدي عبد المجيد ، **الإقتصاد البيئي**، ط1 (الجزائر: دار الخلدونية، 2006).

60- ليفينن اياد، تعزيز المبادئ الإنسانية (السودان: دار السلام للتوزيع، 2007).

61- مصطفى احمد فؤاد ، القانون الدولي العام "الجزء الخامس" القانون الدولي الإنساني (دو..ن: د.س،2007).

62- نازي جمال ، كيف تعمل الحرب البيولوجية والأمريكية؟(بيروت:مركز الدراسات العربية،2017).

63- وهبان أحمد محمد ، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية، دراسة تقويمية** (الإسكندرية: دار الفكر العربي للنشر، 2007).

64- زنكة اسماعيل ، القانون الاداري البيئي(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية للنشر،2002) .

65- الطويل أماني ، **مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011).

66 - صبري إسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).

67- أبو حنيفة الوليد ، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد** (الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات والنشر،2017).

[68]– توليو ستيف وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن، قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة(سويسرا: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح،2003).

69- فيري بيترو ، القانون الدولي للنزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دليل الأوسط الاكاديمية،2006)،263 (ترجمة منار وفاء)

70– جودة حسنين، جغرافيا افريقيا الاقليمية، الطبعة التاسعة، (مصر: منشأ المعارف).

71– الكروش عمر بن عبد الله ، استخدام الأسلحة النووية والكيميائية وتأثيرها المباشر على البيئة(العراق، المؤسسة العربية للنشر،2014).

72– عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر.

ثالثا: المجلات:

[1] – أحمد علي سالم ، القوة ، الثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية شيئا في الماضي (المجلة العربية للعلوم السياسية 20، 2008).

[2] – نادية محمود مصطفى ، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد (المجلة السياسية الدولية 21 ، 1985).

3- أحمد عبد الكريم سلامة، **نظريات في إتفاقية التنوع الحيوي**، مقال منشور في مجلة عصرية للقانون الدولي(ع. 48، 2007).

4– الحاج مبطوش،" أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية،ع 8(2017).

5– دلال بحري و سميرة سليمان، الأمنية البيئية كآلية لإرساء الكوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد 3 (باتنة ، 2014).

6- سارة عجرود و عزوز غربي ، "الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية" المجلة الجزائرية للامن ، العدد 13، (المسيلة ، جويلية 2017).

7– سامح فوري، "الحوكمة "،مجلة المفاهيم،ع10، السنة الاولى(2005).

8- سعد حقي توفيق،" التنافس الدولي وضمان أمن النفط"مجلة العلوم السياسية، العدد43،(2011).

9- سليمان عبدالله، **مفهوم الأمن ومستوياته و أبعاده و صيغه وأبعـــاده: " دراســـة نظريـــة فـــي المفاهيم والأطر**" ' المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.

10- محمد صخري، **بحث في نظريات العلاقات الدولية** (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014).

[11]- الحاج مبطوش، أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،العدد 08 (2017).

12- محمد غانم خالد، **مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية" السياسات الدولية ملحق تحولات استراتيجية**، ، العدد 46، أكتوبر 2011).

13-عبد الهادي النجار،الآثار البيئية للحروب والنزاعات"البيئة والتنمية،"المجلـــة البيئيـــة العربيـــة الاولى131(2009)

14- محمد عصام، **العلاقات الدولية شيء من النظرية والتطبيق و الحوار المتمدن**، 2006).

رابعا: المذكرات:

1- امينة دير ،اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في افريقيا دراسة حالة- دول القـــرن الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (بسكرة : جامعة محمد خيضر، 2013).

2 - سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمـــن فـــي العلاقات الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياســـية و العلاقـــات الدوليـــة، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات (الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010).

3- سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الامن القومي في العـــالم العربـــي ، دراســـة حالـــة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،تخصص سياسة عامة وحكومـــات مقارنة (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق و العلوم سياسية ، قسم ع.س ،2009،2010)

4 – فايزة غنام، التعاون الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في الدراسات المتوسطية و المغاربية و الامن والتعاون (تيزي وزو : جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2001).

5– وردة مهني، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، (سطيف:جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).

6- أحمد إسكندي، **أحكام البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام** رسالة دكتوراه بجامعة الجزائر: جامعة الحقوق و العلوم السياسية، 1995).

7ــ أحمد فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، (بسكرة: كلية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

8– الجيلالي بن شيخ،حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، (مذكرة ماستر،الجزائر، جامعة مولاي الطاهر،2013)، 2013.

9- الياميين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون والامن (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم ع.س ،2012،2011).

10– خالد بكشيها ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الشامل الإفريقي (رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر: 3، 2011).

11– زواوية حوباد، دور المجتمع المدني العالمي والوطني في مجال حماية البيئة(مذكرة ماستر،سعيدة:كلية الحقوقوالعلوم السياسية، 2016).

12 – سهام بن ناجي، الدولة الفاشلة في افريقيا: مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركة الانفصالية، دراسة حالة السودان، (قالمة: جامعة 08ماي 1945،2012).

13– سوسن دغال ، مدخل الى تحليل النزاعات الدولية (جامعة عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012).

14- سيف الدين ربايعية وعبد السلام مرابط، النظرية النسوية (قالمة: كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السياسية ، قسم العلوم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015).

15 - عبد الله جاد احمد، حماية البيئة من التلوث في القانون الإداري، والفقه الإسلامي، أطروحـــة مذكرات (**اسيطو: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009**).

16 – فاطمة بوخاري،التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، (أطروحة دكتـــوراه ،الجزائر،جامعـــة يحي فارس،2010).

17- فيصل لنوار، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة(رسالة ماجستير،الجزائر،2001).

18 - قاسم ابراهيم متعب، دور مجلس الامن في تفصيل الاليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلحة غير الدولية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق قسم القانون العام ،2017).

19 – مازن الشريف ، في مفهوم الأمن الشامل: دراسات استراتيجية واستشرافية (تونس: جامعة سوسة، 2013).

20- محمد شكري، **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**(قسنطينة: جامعة الإخوة منتـــوري، كليـــة الحقوق والعلوم السياسية ــ قسم العلوم السياسية،2012).

21-محمد ماوية و مصطفى محجوب،" النزاع حول الموارد في السودان(رسالة ماجستر: جامعـــة الخرطوم، 2012).

22- مراد لطالي، الامن البيئي واستراتيجيات ترقية(مقاربة الامن الإنساني) (باتنة: كليـــة الحقـــوق والعلوم السياسية، د.س.ن).

23- مستاك يحي ومحمد لمين، قضية دارفوروأبعادها الاقليمية والدولية، (مذكرة ماجستر: جامعـــة مولود معمري، 2013).

24- منصور مجاجي،المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي(المدية :جامعة يحي فارس، 2003).

25- مهني قاصد، **نظريات العلاقات الدولية**، (الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020).

26- موسى عبد الحفيظ، حماية البيئة في أوقات النزاعـــات المســـلحة، (ليبيا:جامعـــة مصـــراتة، 2014).

27- نادية عثماني وسهيلة عقال، المنظمات الدولية غير حكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الانساني:حالة تطبيقية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر(مذكرة ماستر،بجايةجامعة عبد الرحمان ميرة ،2013).

28- ناهد ناصر داود فلمبان، تحقيق الأمن البيئي (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصادوالادارة، قسم الادارة العامة،2017)، 17.

29- نغم اسحق، القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسا(أطروحة دكتوراه،جامعة الموصل،2000).

30- نوال بن قلوش،"الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط، دراسة حالة الجزائر"(أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2018).

31- أسماء درغومن البعد البيئي في الامن الإنساني: مقاربة معرفية (مذكرة ماجيستير، جامعة مستوري، قسنطينة،2009).

32- الياس أبو جودت، تداعيات التحديات البيئية على الامن العالمي (الجامعة اللبنانية : كلية العلوم الاجتماعية ، 2013).

[33]- أمينة بوزينة أمحمدي،حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

34- خديجة تامري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة ماجيستير فيبع.س، تخصص إدارة دولية (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012).

35- خولة شارف، مروى مخنان ، دور تامنظمات الغير حكومية في الحفاض على على الامن البيئي (مذكرة ماستر،جامعة 8 ماي قالمة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012).

36- دليلة سيدي معمر، التحكيم في النزاعات البحرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون (تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015).

37- زايد عيسى، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي، العلاقات الدولية، (بسكرة: جامع محمد حيضر، كلية الحقوق و ع.س قسم الحقوق،2016).

38- سارة مخلوفي، دور الحوكمة البيئية العالمية في تحقيق الامن البيئي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،علوم سياسية تخصص سياسة عامة (ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2014).

39- سامي بلقبلي، الامن البيئي و استدامة الرقاه: دراسة حالة الدول الاسكندنافية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ف ع.س استراتيجية ودراسات امنية (قالمة: كلية الحقوق و علوم سياسية، 2019).

40- سعود الحاجة، **نظريات العلاقات الدولية**، (سطيف: جامعة محمد علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003).

41-سليم عاشور وإلياس زوين، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري** (المسيلة جامعة محمد بوضياف، 2017).

42- عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية مابعد الحرب الباردة**(باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007).

43- كريم طوافشية ، الامن البيئي في دول الصراع –السودان نموذجا- مكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في ع.س تخصص علاقات دولية و دراسات امنية (قالمة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2017).

44- كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماستر(المسيلة: جامعة محمد بوضياف، 2018).

45- محمد المهدي بكراوي، "**حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة" مقترنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام**" (رسالة ماجستير: باتنة،2009).

46- محمد المهدي بكراوي،حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة:دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الدولي العام(مذكرة ماجستر،الجزائر،جامعة الحاج لخضر،2009).

47- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية والتجارة العالمية، نحو تفسير لاشكاليات الحوكمة البيئية العالمية (الجزائر، جامعة باتنة، 2014)،.

48- منى بن رجم وصليحة بوعجينة،"متطلبات الأمن البيئي العالمي:التحديات والرهانات(مذكرة ماستر، قالمة جامعة 8 ماي 1945، 2013..

49- نوال على الثعالبي، دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحكومة البيئية العالمية ، أطروحة دكتوراه (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سس-و-إ،2017).

50- فوزية قاسي، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الارهاب: منطق الأمننة في الساحل الافريقي** (أطروحة ماجستير، الجزائر، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013).

51- صفية ادري، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الانساني (مذكرة ماجستر، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،201).

52- رأفت محمد ليث، **الحماية الإجرائية للبيئة**، (رسالة ماجستير نوقشت بكلية الحقوق، مصر: جامعة المنوفية، 2008).

53- صافية زيد المال، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدوليتيزي وزو : جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013).

54- عبد الرزاق زوتين، محاضرات تحليل النزاعات الدولية ملقاة على طلبة السنة الثالثة، تخصص قانون عام (قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، 2014).

55- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، (الجزائر، جامعة باتنة، 2014).

خامسا: الملتقيات:

[1]- ياسر أبو حسن، قضية النفط وأثرها، العلاقة بين السودان وجنوب السودان(ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول السودان الواقع وآفاق المستقبل، جامعة افريقيا العالمية25 ديسمبر 2012).

2- حجاج قاسم، **التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية و التحديات الإقليمية (الجزائر : ورقلة 12/ 13 نوفمبر2014).

[3] - المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، الجفاف في العالم العربي، ورقة مقدة لمؤتمر الاقليمي الدولي، دور القضايا وتدهور الأراضي في المناطق العربية(القاهرة:المركز العربي للنشر والتوزيع،2007).

[4]–عبد اللّه تركماني، "التنمية المستدامة والأمن الإنساني في الوطن العربي"، (ورقة بحثيـــة مقدّمـــة خلال الدورة السنوية، لمعهد العلاقات الدولية، 22 سمتبر، 2006)

[5]–خيرة ويفي، وجميلة، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة**،(مداخلـــة الملتقى الدولي بجامعة– قسنطينة 2008).

سادسا: التقارير:

[1]– تقرير اجتماع التنفيذ الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعيـــة لغربـــي آســـيا، التقـــارير السنوية،2007/2005.

[2]– اتفاقية منع تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البيكتيرية والأسلحة السمية وتـــدميرها كانـــت أول اتفاقية متعددة الأطراف لمنع انتاج صنف كامل من الأسلحة،وقعت عام10 أفريل 1972.

[3]- الايكولوجية الزراعية، اكل المبيدات، الآفات العالية الخطورة ، تقرير من موقف شـــبكة العمـــل الدولية حول مبيدات الافات.

[4]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر:البيئة الضحية المنسية للنزاعات الدولية، 2019.

5– تقريرمجموعة البنك الدولي، **النشرة الانسانية للسودان، أوتشا**، مكتب الأمم المتحدة لتنســـيق الشؤون الانسانية، السودان.

[6]– ثورة دارفور، أزمة السودان الجديدة ، (تقريـــر مجموعـــة الأزمـــات الدوليـــة عـــن افريقيـــا، بروكسلرقم76، 2004)،

[7] – **جنوب السودان: تكلفة الحرب تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمارار النزاع** (لنـــدن: تقرير، جوان،2015).

[8]– روبرت نورسي و مليسا براي،اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في روبزل(الأمم المتحدة:مركز التوثيق،البيئة والتنمية، اعلان ريو المادة1).

[9]- عثمان ميرغني، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **السودان يطلق أول تقرير من نوعه عـــن حالـــة البيئة والتوقعات البيئية للمساعدة في توجيه والسلام والتنمية**، قسم الاعلام والأخبار.

10– اتفاقية جونيف الرابعة بشان الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ،12 أغسطس 1999،.

11- الصندوق العالمي للطبيعة، الحياة الخضراء والبيئة، أطلع عليه بتاريخ 25-04-2021.

12-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مجلس الادارة،(المنتدى البيئي الوزاري العالمي،الدورة الأولى العالمية، 2013).

13- تقرير برنامج الأمم المتحدة البيئية / المكتب الإقليمي لغرب اسيا حول« الزراعة والتنوع البيولوجي » 22 أيار / ماي، 2008.

14-لجنة الغابات، البند07 من جدول الأعمال المؤقت، الدورة الخامسة(ايطاليا: المنتدى الحكومي المعني بالغابات، 2001).

[15]- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الموجز القطري للسودان، أطلع عليه بتاريخ09 جوان2021

16- مادة 13 من قواعد الحرب الجوية ، 1932، غير ان هذه القاواعد لم ينم اعتمادها بعد كقواعد ملزمة، نضمها في مرجع القانون الدولي يسير العمليات العدائية،

17-المادة 02 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1995.

18-وثيقة الأمم المتحدة تحت عنوان الجمهور و البيئة، بتاريخ 1988/05/09 تحت رقم 8.

19-بهاء الدين مكاوي و محمد قبلي،"تداعيات انفصال جنوب السودان على المنطقة الاقليمية الافريقية".

20 -ذاكر محي الدين عبد الله، الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور: دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها،ع60(2008).

سابعا المحاضرات:

[1]- محمد سمير عياد، تحليل النزاعات الدولية، محاضرات في مقياس التحليل للنزاعات الدولية (تلمسان : جامعة بلقايد، كلية الحقوق و ع.س قسم ع.س، 2017).

[2]- توفيق بوستني، دراسات الامن النقدي، محاصرات مقدمة للسنة الثانية ماستر (قالمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2020).

ثامنا: المراجع باللغة الاجنبية

[1]- « Jon borr» , green political threory politicall deologies , an introduction (2014) p9-11.

[2] *Josh gellers : climate change and environnemental security : bringing realism bachin , 2010.*

[3] *-Organization For Security and Co-Operation in Europe « Factsheet ».pm-ext.coop.osce.org.*

4 −*Barry buzan* ***; peaple state and fear, the international security in international relations****, great Britain, wheat booh ltd;,*

[5] *Hans Grunter Brauch "****Concepts of security threats, challenges ulnerabilities and risks*** *"in hansgunterBrauch and others*

[6] − *les presses sciences po,2006 :p46.darosbattistella ,theories des relation international;2eme editions ,paris :*

[7] *Michel williams, «words, images ,fnemies, sécurisation and and international politics, » international studies quarterly, USA Blackwell publishing , vol,47 N=4,2003,p 5,11.*

[8] *phelps and lehman . shirelle and jeffrg 2005. West* [S] ***encyclopedia of ameiracan law****, detrait ; cral virtual reference libary*

[9-] *Richaredhullman ,"redefining security 'vol 8 n1 summer1993,*

10−*Elizabeth chalecki ,****«envremental Security :A case study of climate change» politic institue for studies in development, environment, and security , p2 Assed :03/01/2013***

11-ibraheem qasim . ***political geographys dimensions for the environmental conflict indarfur*** *;journal of research diyala humanity ,2015,issue 65.*

12−***le petit larous, France editionlarous****, 2001.*

13- programme des nations unies power l'environnement (PNUE) « rapport pour un avenir sur , new yourk, nations unies ,2005, P15/16.

[14]*-Roland paris, « humman Security :paradign shift »hot air?« international security »*

تاسعا: مواقع الانترنت

1- زكريا حسين، أطلع عليه بتاريخ، 05/ أفريل 2021،

httpp:www.islamonline.net/arabic/mafaheem/indey/

2- – ما النظام الايكولوجي؟ اطلع عليه بترايخ 2021/04/21

www.moqatel.com/openshare/behoth /gography11/

[3] – اتفاقية جونيف الرابعة بشان الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ،12 أغسطس 1999،01.

www.inrc.org.misc.ara:

[4] – أحمد برقوق ، التهديدات الأمنية في المغرب العربي ، مقاربة الأمن الإنساني أطلع عليه بتاريخ 2021/04/07 .

http: // www.politics.dz/Mreds/altardiat ,almim fialmghrbaly –yarbi .69.

[5] –جميل حمداوي ، النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت

http ://www.alukah.net /literature,language/0/38934/

6- ماهي الأسلحة الكيميائية؟ منظمة خطر الأسلحة الكيمائية:

http//www.opcw.org./ar/mlma/ma

7 –منظمة الصحة العالمية والبيئة، تاريخ الاطلاع: 2021/05/22 *https\\www.who.int* .

8- الصندوق العالمي للطبيعة :الحياة الخضراء والبيئة،أطلع عليه بتاريخ25-04-2021.

http//www.mimirebook.com

[9]- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الموجز القطري للسودان، أطلع عليه 09جوان2021

www.uneca.org/puvlications.stites/fies/uplaaded.document

10- جغرافية السودان، أطلع عليه بتاريخ 09جوان2021

https://fanack.com/ar/sudan/geography-of-sudan/

11- فاطمة الحسن الطاهر،" وزارة الزراعة والغابات، السودان،

أطلع عليه بتاريخ09جوان2021 *www.fao.org/3/aaecha.bdf*.

12- سليمان محمد العناني، أزمة دارفور ، نقلا عن الموقع

http//:www.minshawi.com/other/anany.pdf.20/04/2015.p11

13- مقداد خالد، **الكهرباء في السودان: أزمة الطاقة الغائبة**، أطلع عليه بتاريخ 25، جوان.2021.

Https ;//raseef22.net.

14- برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، أطلع عليه بتاريخ، 25، جوان،2021.

https ;//www.arabstates.undp.org

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	01
التشكرات	02
خطة الدراسة	03
مقدمة	08
الفصل الأول: الاطار المفهومي والنظري للدراسة	16
تقديم الفصل	17
المبحث الأول : الخريطة المفهومية للدراسة	18
المطلب الأول : التهديدات الأمنية: مدخل مفهومي	18
الفرع الأول : التهديدات الأمنية	18
الفرع الثاني : في مفهوم الأمن	21
الفرع الثالث: البيئة والتهديد البيئي	25
الفرع الرابع : من الأمن العسكري إلى الأمن البيئي	29
المطلب الثاني : الأمن البيئي والمفاهيم المرتبطة به	31
الفرع الأول : الأمن البيئي	31
الفرع الثاني:الحوكمة البيئية العالمية	33
الفرع الثالث: النظام الايكولوجي	35
المطلب الثالث: ماهية النزاعات الدولية المسلحة	38
الفرع الأول: مفهوم النزاع	38
الفرع الثاني: النزاعات المسلحة	39
الفرع الثالث: أنواع النزاعات المسلحة	42
المطلب الرابع: صور النزاعات المسلحة الدولية:	44
الفرع الأول: النزاعات المسلحة البرية:	44

الفرع الثاني: النزاعات المسلحة البحرية:	45
الفرع الثالث: النزاعات المسلحة الجوية:	46
المبحث الثاني: الامن البيئي كأحد مقتضيات توسع مفهوم الامن:	47
المطلب الأول: التحول في مفهوم الامن:	47
الفرع الأول: مدرسة كوبنهاجن: توسيع مفهوم الامن، نحو أمننة البيئية	47
الفرع الثاني: علاقة الامن البيئي بمضامين الامن الموسعة	51
الفرع الثالث: الجيوبوليتيك والحرب على الموارد	55
المطلب الثاني : الأمن البيئي وفق نظريات العلاقات الدولية	57
الفرع الأول : مفهوم الأمن البيئي وفق النظريات الوضعية	57
الفرع الثاني : مفهوم الأمن البيئي وفق النظريات ما بعد الوضعية	61
المطلب الثالث: الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الانساني	64
الفرع الأول: نظرية إحباط العدوان	65
الفرع الثاني: تحليل الأمن البيئي وفق نظرية النظم	66
المبحث الثالث : التأسيس النظري للنزاعات الدولية المسلحة	68
المطلب الأول: النظريات التي فسرت النزاعات الدولية انطلاقا من الفرد	68
الفرع الأول: الأمن البيئي كقيمة عالمية.	68
الفرع الثاني :نظرية الندرة والاحتياجات	68
الفرع الثالث :نظرية الحرمان النسبي	68
الفرع الرابع : نظرية الإدراك وسوء الإدراك	69
المطلب الثاني : النظريات التي فسرت النزاعات الدولية المسلحة انطلاقا من مستوى الدولة	69
الفرع الاول: الواقعية الكلاسيكية	69

الفرع الثاني :المدرسة الليبرالية (السلم الديمقراطي)	75
الفرع الثالث : تفسير النظرية الديمغرافية للنزاعات المسلحة	76
الفرع الرابع :التفسير البنائي للنزاعات الدولية	77
المطلب الثالث : التفسير النظمي للنزاعات الدولية المسلحة	80
الفرع الأول :الواقعية الجديدة	80
الفرع الثاني: نظرية النظم	83
الفرع الثالث :التفسير الجيوبولتيكي	88
خلاصة واستنتاجات	90
الفصل الثاني: طبيعة التوجهات والسلوكيات لمواجهة التحديات البيئية	91
تقديم الفصل	92
المبحث الاول: الأضرار التي تلحق بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة.	93
المطلب الاول: الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة استعمال الأسلحة.	93
الفرع الأول : الأضرار البيئية نتيجة استعمال أسلحة الدمار (الشامل الاسلحة النووية)	93
الفرع الثاني : تأثير استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية على البيئة	96
الفرع الثالث:الأضرار والمشاكل الطبيعية.	100
المطلب الثاني :الآثار التي تخلفها النزاعات المسلحة على البيئة .	103
الفرع الأول: استخدام البيئة باعتبارها سلاحا	104
الفرع الثاني: تدهور الحياة البرية في بؤرة التنوع البيولوجي.	105
الفرع الثالث: الموارد البيئية والعلاقة، بين تدهور البيئة وتغيرها على المدى الطويل.	105
المطلب الثالث: الاطار العام لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة.	106
الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة (مؤتمر ستوكهولم 1972).	106
الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .	108
الفرع الثالث: حماية البيئة عن طريق الوكالات المتخصصة	112
الفرع الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية، واشكالية حماية البيئة	115
الفرع الخامس: قواعد الحماية المباشرة وغير المباشرة زمن النزاعات المسلحة.	119
المطلب الرابع: منهجية تحقيق الأمن البيئي أثناء النزاعات المسلحة.	121

الفرع الأول التدابير الوقائية لتحقيق الأمن البيئي.	121
الفرع الثاني:الرشادة البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي.	124
الفرع الثالث: الحوكمة البيئية كتقنية لتحقيق الأمن البيئي.	126
الفرع الرابع:الأمن البيئي في تحقيق الأمن الشامل.	128
المبحث الثاني: طبيعة وديناميكيات النزاع في دارفور.	129
المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي لاقليم دارفور	130
الفرع الاول: الخلفية التاريخية للنزاع في اقليم دارفور.	131
المطلب الثاني: أسباب النزاع في اقليم دارفور كأحد مظاهر الأمن البيئي.	133
الفرع الأول: الأسباب الاثنية والاجتماعية.	133
الفرع الثاني: النزاعات على الموارد في اقليم دارفور.	135
الفرع الثالث: الأسباب السياسية و السلطوية.	138
الفرع الرابع: الأسباب الاقتصادية.	139
المطلب الثالث: واقع الأمن البيئي في السودان.	140
الفرع الأول: الأمن الغذائي في السودان.	140
الفرع الثاني: الأمن الطاقوي في السودان.	142
الفرع الثالث: لاجئي البيئة في السودان.	144
المطلب الرابع: بناء السلام في السودان كأحد آليات تحقيق الأمن البيئي.	146
الفرع الأول: دور المؤسسات والأطراف التي تتولى عمليات بناء السلام البيئي في السودان.	146
الفرع الثاني:آليات الأمم المتحدة لبناء السلام البيئي في السودان.	150
الفرع الثالث: بناء السلام في السودان.	151
خلاصة واستنتاجات	152
الخاتمة	153
قائمة المراجع	157
فهرس المحتويات	187